جامعة عبد الحميد ابن باديس

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: تسويق الخدمات

# الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصادي كأداة للتخلص من تبعية المحروقات: دراسة لحالة الجزائر فترة 1990-2019


مقدمة من طرف الطالب:

بن صديق سمير

تحت اشراف الأستاذ:

ا.مكاوي امين


لجنة المناقشة

| الصفة | الاسم و اللقب | الرتبة | عن جامعة |
|---|---|---|---|
| رئيسا | بن حليمة سليمة | أستاذ محاضر -ب- | جامعة مستغانم |
| مقررا | مكاوي محمد الامين | أستاذ محاضر -ا- | جامعة مستغانم |
| مناقشا | بلعياشي بومدين | أستاذ محاضر -ا- | جامعة مستغانم |

السنة الجامعية:2022/2021

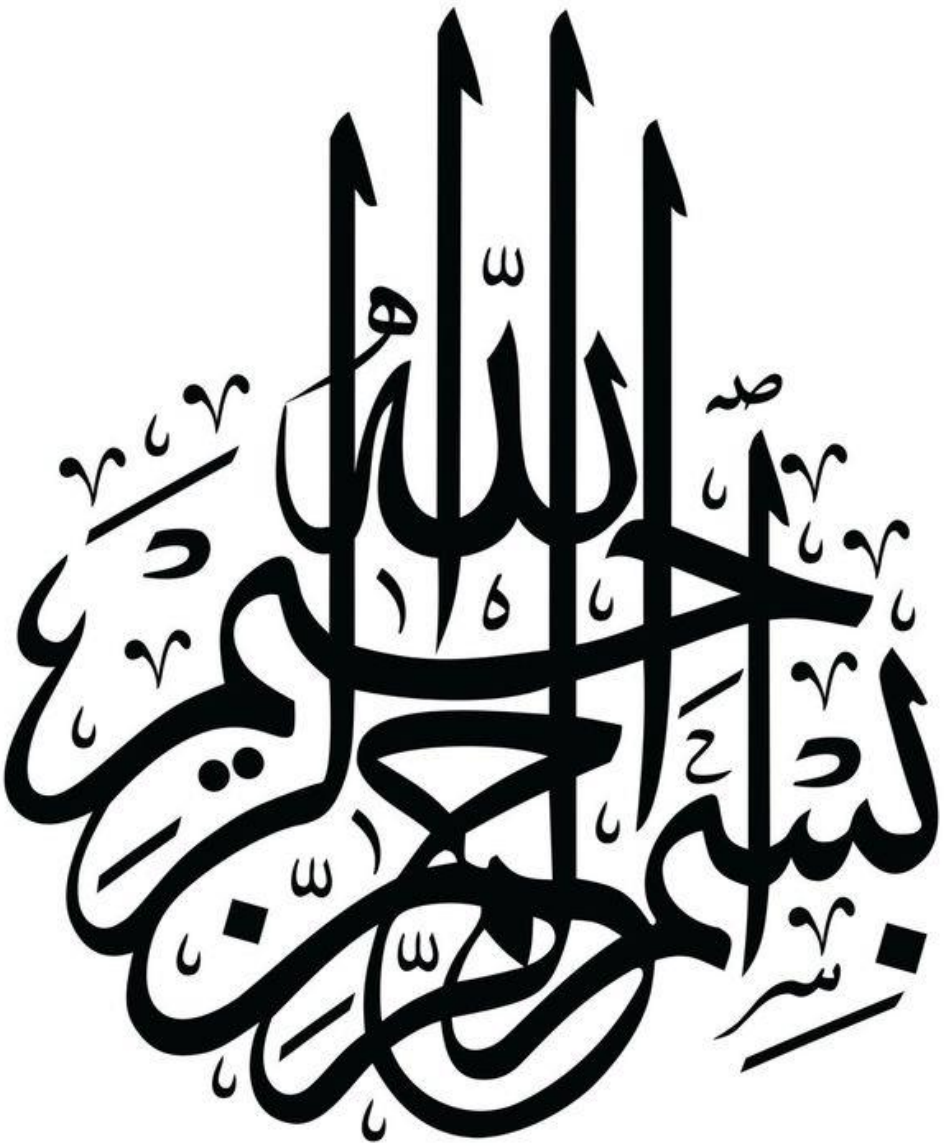
بسم الله الرحمن الرحيم

# إهداء

**اهدي هذا العمل الى:**

**إلى أبي.... قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علَّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.**

**إلى أمي..... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.**

**الى اخوتي واخواتي**

**الى أصدقائي واحبتي**

**وإلى كل من يحبني بصدق وإخلاص**

**دون ان أنسي الاساتذة وكل موظفي الجامعة بلا استثناء**

**إن إنهائي عملي لم يكن ليتم لولا دعمكم، و أتمنَّى أن ينال رضاكم.**

# تشكرات

**قال الله تعالى:" ...ربِّ أَوْزِعْني أنْ أشْكُرَ نعْمَتكَ التِي أنعَمْتَ عَلَيَّ ..." فاللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.**

**فلا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل د. مكاوي امين الذي أشرف على هذه الرسالة المتواضعة فقد كانت لأرائه السديدة الأثر الكبير في إظهار هذا العمل بهذه الصورة منذ أن كان مجرد فكرة**

**كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرين كل باسمه لقاء ما تكبدوه من عناء في قراءة هذه الرسالة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة**

**و أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني من قريب او من بعيد في اثراء معلوماتنا الفكرية والعلمية في انجاز عملنا واجتهد معنا بكل نزاهة**

**والشكر موصول أيضا لكل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية.**

## فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | 2 |
| الشكر و التقدير | 3 |
| فهرس المحتويات | 6-4 |
| المقدمة العامة | 10-7 |
| الفصل الأول: دراسة نظرية للاقتصاديات النفطية و التنويع لاقتصادي | |
| **المبحث الأول: المقاربة النظرية للاقتصاديات النفطية** | 19-12 |
| 1. النفط مفاهيم واقع | 12 |
| 1.1.نبذة تاريخية للنفط | 12 |
| 2.1 تعريف النفط | 13 |
| 2. أهمية النفط في الاقتصاد | 14 |
| 3. التوزيع الجغرافي للنفط في العالم | 16 |
| 1.3 احتياطات النفط في العالم | 16 |
| 4 الاقتصاديات النفطية واقع معاش | 17 |
| 1.4 موجز للاقتصاد النفط | 17 |
| 2.4 مفهوم مصطلح الدولة النفطية | 17 |
| 3.4 اعتماد الدول النفطية سعر النفط المرجعي اكثر تحفظا في اعداد الميزانية | 18 |
| 5. مفارقة وفرة الموارد في الاقتصاديات النفطية | 18 |
| 1.5 تعريف مفارقة وفرة الموارد النفطية | 18 |
| 2.5 العوامل المسببة لمفارقة وفرة الموارد النفطية | 19 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثاني: المقاربة النظرية للتنويع الاقتصادي** | 37-20 |
| 1.أسباب الولوج لتنويع الاقتصادي | 20 |
| 2. تعاريف التنويع الاقتصادي | 21 |
| 3. العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي وأسسه | 22 |

| | |
|---|---|
| 1.3. العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي | 22 |
| 2.3. أسس التنويع الاقتصادي | 23 |
| 4. العوامل الرئيسية للتنويع الاقتصادي | 24 |
| 1.4. الحوكمة الرشيدة | 24 |
| 2.4. القطاع الخاص | 24 |
| 3.4. الموارد الطبيعية | 24 |
| 4.4. التكامل الإقليمي | 25 |
| 5.4. إطار التعاون العالمي | 25 |
| 6.4. القدرات المؤسسية و الموارد البشرية | 25 |
| 5. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي و ميكانيزماته | 25 |
| 5.1 مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي | 25 |

| | |
|---|---|
| 5.2. ميكانيزمات التنويع الاقتصادي | 27 |
| خلاصة الفصل الأول | 37 |
| الفصل الثاني : العلاقة بين التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي | |
| مقدمة الفصل الثاني | 39 |
| **المبحث الأول: طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي** | 77-40 |
| 1.الاتجاهات الفكرية للعلاقة بين التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي | 40 |
| 2. الخلفية التاريخية للتنويع الاقتصادي في سياق النمو الاقتصادي | 40 |
| 3. أهمية علاقة التنويع و النمو الاقتصادي | 43 |
| 4. النمو في الفكر و الأدبيات الاقتصادية | 45 |
| 1.4.تعريف النمو الاقتصادي | 45 |
| 2.4.أنواع و محددات النمو الاقتصادي | 47 |
| 3.4. نظريات و نماذج النمو في الفكر الاقتصادي | 50 |
| 5. الاداء المؤسساتي ،التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي | 62 |
| 6. مجالات التنويع الاقتصادي في خضم النمو الاقتصادي | 66 |
| 1.6.القطاع الزراعي | 66 |
| 2.6.القطاع الصناعي | 68 |

| | |
|---|---|
| 3.6. رأس المال البشري | 69 |
| 4.6.المقاولاتية | 70 |
| 5.6.الاقتصاد الرقمي | 72 |
| 6.6.الاستثمار الأجنبي المباشر | 74 |
| **المبحث الثاني: الدراسات السابقة** | |
| 1. دراسات حول الجزائر | 78 |
| 2. الدراسات مقارنة و حول دول اخري | 82 |
| 3 . اوجه الاتفاق والاختلاف للدراسات السابقة مع الدراسة الحالية | 85 |
| خلاصة الفصل الثاني | 86 |
| **الخاتمة** | 88-87 |
| **قائمة المراجع** | 94-89 |

**التمهيد:**

ارتبطت الحياة البشرية منذ القدم بالبحث على سبل العيش ومصادر الطاقة، وشاءت القدرة أن تصبح الطاقة معيارا هاما لمعرفة وقياس مدى تقدم وتطور مستوى المجتمعات الحديثة، وكذا تحديد نوع ذلك التطور والتقدم، ليكون القرن السابع عشر نهاية الدور المصادر الطاقوية القديمة في تأثيرها على نشاطات الإنسان، وفي نفس الوقت البداية لمرحلة المصادر الطاقوية الحديثة كالفحم أولا والنفط ثانيا ليحلوا محل المصادر القديمة والتعويض عنها. وحتى منتصف القرن التاسع عشر، وعلى وجه التحديد في سنة 1859 أي منذ 154 سنة فقد

حفر الإنسان أول بئر بطريقة الدق الاستخراجية، وتمت ولادة صناعة النفط في أمريكا على يد أول مكتشف للنفط " إيدوين دريك" وأصبحت هذه الصناعة منذ ذلك الوقت مسألة اهتمام قومية خاصة في بداية القرن العشرين إلى يومنا الحالي.

ساهم التوزيع غير المتوازن للنفط بين دول العالم في ظهور سوق نفط عالمي يتم من خلاله تبادل السلع النفطية واستيرادها بين الدول المنتجة والمستهلكة، بهدف ضمان مصدر آمن للطاقة من خلال السيطرة على النفط..

تخضع أسعار النفط لتقلبات متغيرة نتيجة لمجموعة من العوامل والتأثيرات التي تغير أسعارها بطريقة أو بأخرى. يعد تقلب أسعار النفط من أهم قضايا العصر وهو تحدٍ تواجهه الدول المختلفة بطرق مختلفة وفقًا لوضعها الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي، سواء كانت مصدرة أو مستوردة للنفط، أو الدول المتقدمة، أو الدول النامية الفقيرة، أو الغنية.

ومع التحولات والتطورات الهامة في الأسواق الدولية (الأزمات المالية، تقلبات الأسواق العالمية ... الخ) التي ألقت بظلالها على الدول أحادية المصدر، خاصة منها ما يسمى بدول اقتصاديات النفط التي تعاني من اختلالات هيكلية نتيجة لتبعيتها المفرطة لقطاع المحروقات التي يهمن على صادراتها النفط وعلى الإيرادات العامة في غياب اقتصاد منتج مما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية وأزمات دورية بالنظر للتقلبات المستمرة في أسعار المحروقات. وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية للنفط إلا أن البعض صنفه في خانة النقم واللعنة، فهذا المورد الطبيعي غير المتجدد أصبح يشكل نقمة لدى بعض الدول الغنية به، وقد انتشرت العديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية التي أكدت أن الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية يكون فيها مستوى النمو والأداء الاقتصادي والحكومي ضعيف مقارنة بالدول التي لا تتمتع بهذه الميزة، وقد أطلق على هذه الظاهرة تسمية لعنة الموارد أو مفارقة الوفرة،

---

Edwin Drake: أمريكي مخترع وصناعي وفني في مجال الميكانيك البخاري، موسوعة بريتانيكا Britannica Encyclopædia:

متوفر على الموقع Laurentine-Drake: https://www.britannica.com/biography/Edwin

لكن هذه الدراسات والبحوث لا تشمل جميع الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية في حين هناك دول تميزت بأداء اقتصادي أفضل من الدول الأخرى كالنرويج وإندونيسيا اللتان أحسنتا استغلال مورد النفط وبوتسوانا الغنية بالألماس.

ورغم ذلك فانه لا يمكن لأحد إنكار الجهود والسياسات المتبعة التي بذلتها الدول النفطية من اجل معالجة وتطبيق الإصلاحات التنموية، ومن هذا المنطلق حرصت هذه الأخيرة على إعادة النظر في استراتيجياتها والبحث على بدائل اقتصادية غير تقليدية في تمويل اقتصاداتها، ولعل أهم الدراسات الاقتصادية التي أخذت حيزا كبيرا، وحازت على اهتمام معظم المسؤولين في الدول وشغلت الرأي العام المحلي والعالمي، هي قضية التنويع الاقتصادي.

وعليه أصبح من ضروري تبني سياسة للتنويع الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل كفرصة سانحة الأحداث تحول في الاقتصاد انطلاقا من المزايا النسبية التي تملكها الاقتصاديات، أساسها الحكمة في إدارة تقلبات أسعار الموارد الاقتصادية كمنهج متكامل يراعي فيه مبادئ الاستدامة بمعناها الحقيقي والشامل. وتعد الجزائر من بين الدول التي تزخر بإمكانيات هائلة من الثروات الطبيعية وعلى راسها البترول و الغاز الطبيعي ، و الأكيد أن الاقتصاد الجزائري يرتكز على قطاع المحروقات والذي يلعب فيه دورا مهما للغاية، من خلال مساهمته بأكثر من 95%من إيرادات الدولة الجزائرية والمتأتية من الجباية البترولية بالعملة الصعبة، فقد ساهمت الإيرادات البترولية بشكل مباشر في تمويل البرامج الاقتصادية بغض النظر عن توجهاتها، حيث اتسمت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بكل أشكالها والتي تبنتها الجزائر بتمويل من الإيرادات النفطية ، كان على راسها تعديل قانون المحروقات، إنشاء صندوق ضبط الموارد، التسديد المسبق للديون، وكذا البرامج الداعمة للنمو الاقتصادي. في ظل التغيرات الدولية الحاصلة أصبح جليا التفكير اليوم وأكثر من أي وقت مضى في ايجاد خيارات بديلة لقطاع المحروقات، تكون دائمة وليست زائلة، خيارات تسمح وتجعل الاقتصاد الجزائري مستقلا كليا، وتساهم في تدعيم استعمال النفط كورقة اقتصادية في التمويل المالي.

**وفي إطار ذلك نحاول دراسة و اقع الاقتصاديات النفطية في خضم ظاهرة التنويع الاقتصادي وما هي فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات والمستجدات العالمية كخيار للنمو الاقتصادي للتخلص من تبعية المحروقات؟**

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية كالاتي:

1 ما هي أهمية النفط في اقتصاديات الدول النفطية؟

2 ما مدى إسهام التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي؟

3 سما مدى نجاح خيار التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

4 ما شكل العلاقة الموجودة بين القطاعات المستهدفة في التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

وعلى ضوء هذه التساؤلات كانت الرغبة كبيرة في معالجة خيار التنويع الاقتصادي في الجزائر. وعليه تقوم الدراسة على **الفرضيات** التالية:

1-تعد الثروة النفطية باعتبارها عمودا الاقتصاديات الدول النفطية كشكل فعال في حشد الموارد المالية.

2 - يسمح التنويع الاقتصادي بإدراج وإقحام مجموعة من القطاعات تساهم بشكل فعال في الدخل القومي التحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

3 - عدم نجاح سياسة التنويع الاقتصادي كخيار اقتصادي في الجزائر.

4 - القطاعات المستهدفة كخيار في سياسة التنويع الاقتصادي (الزراعة، الصناعة، الرأس المال البشري... الخ) تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

**أهمية هذا البحث:**

تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها تتطرق لموضوع حديث الساعة يشغل الرأي العام في الجزائر ألا وهو التنويع الاقتصادي في الجزائر الذي أصبح مسالة وقضية حتمية لمواجهة التحولات الاقتصادية وكتوجهه تنموي.

**اسهامات هذا البحث:**

في إطار هذه الدراسة سيتم الوقوف على مدى تأثير التنويع الاقتصادي المنتهج كخيار تنموي وعلى مدى فعاليته في الاقتصاد الجزائري للوقوف على القطاعات الاقتصادية التي من شانها تأهيل الاقتصاد والإسهام في الدخل القومي.

**هيكل البحث:**

للإجابة على التساؤل الرئيسي، وبغية التأكد من صحة الفرضيات ارتأينا تقسم البحث إلى قسمين نظريين:

القسم الاول متكون من فصلين، الفصل الأول ويعنى بدراسة نظرية للاقتصاديات النفطية والتنويع الاقتصادي وسنتناول ذلك ضمن مبحثين، المبحث الأول سنتطرق فيه إلى المقاربة النظرية للاقتصاديات النفطية من خلاله عرض الإطار المفاهيمي للنفط والاقتصاديات النفطية، أما المبحث الثاني سنخصصه للمقاربة النظرية للتنويع الاقتصادي، وإبراز أهم العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي وأسسه، ومؤشرات قياسه وميكانيزماته.

بالنسبة للفصل الثاني فسوف نخصصه للبعد النظري للعلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي من خلال مبحثين، سنسلط الضوء في المبحث الأول على طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

**مقدمة الفصل الأول:**

يعد النفط الطاقة الرائدة بدون منازع، فبالنظر لخصائصه الفريدة التي لا تتوفر في باقي مصادر الطاقة الأخرى يعتبر أفضل أنواع الطاقات المستعملة. حيث أصبح سلعة تتحكم في مصير العالم واقتصاده، حيث من جهة الاحتياطات النفطية محصورة في مناطق محدودة من العالم، ضف إلى ذلك الأبعاد الجيولوجيا والاقتصادية والسياسية، من جهة أخرى صدمات الأسعار المتكررة والتسابق نحو السيطرة على السوق النفطية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة. وإلى جانب هذا كله ساهم مورد النفط الذي وصفه البعض بالنعمة والنقمة بظهور على مستوى الساحة العالمية ما يسمي بالاقتصاديات النفطية والتي ترتكز بشكل كبير في ناتجها المحلي على هذا المورد، بسبب دوره الهام في رسم السياسة المالية والأداء الاقتصادي، مما نجم عنه تبعية مفرطة لهدا المورد الناضب الذي من شأنه أن يشل اقتصاد بأكمله. هذا الوضع بالإضافة الى مستجدات الساحة العالمية (الحروب، الصدمات على مستوى الأسواق العالمية.. الخ) فرض على الدول النفطية ضرورة البحث في إطار حج يرتكز على مقومات الاستدامة عن بدائل على رأسها التنويع الاقتصادي الذي يحضا حاليا باهتمام واسع في الوسط الاقتصادي والاقتصاديات النفطية على وجه الخصوص، رغبة منها في توسيع رقعة مشاركة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز الدخل القومي.

# الفصل الأول

## دراسة نظرية الاقتصادات النفطية والتنويع الاقتصادي

*المبحث الأول: المقاربة النظرية للاقتصادات النفطية

*المبحث الثاني: المقاربة النظرية للتنويع الاقتصادي

## المبحث الأول: المقاربة النظرية للاقتصاديات النفطية:

### 1. النفط مفاهيم و واقع:

الشيء الأكيد أن النفط أضحى من أهم موارد الطاقة التي يعتمد عليها العالم حاليا، ولا تقتصر الحاجة لهذه الثروة في استخدامها على دولة دون الأخرى حيث أضحت هذه المادة الحيوية ضرورية كحاجة النبات للماء، الشيء الذي خلق ما يسمى بالاقتصاديات النفطية وهو شكل من الأشكال الاقتصاديات العالمية ظهر مع مطلع القرن العشرين بشكل صريح يعتمد على مصدر النفط و يساهم بصفة كبيرة في ناتجها المحلي ودور هام في السياسة المالية و الأداء الاقتصادي هذا من جهة و من جهة أخرى الخضوع للتبعية المفرطة لهذا المورد الطبيعي والبقاء تحت رحمة موجة التقلبات و الصدمات المتتالية و المتكررة التي تعرفها السوق العالمية.

### 1.1. نبذة تاريخية للنفط:

عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين، حيث كان الأقدمون يقومون يجمع النفط المتسرب من المنافذ والشقوق الأرضية، وذكرت الثورات أن النبي نوح عليه السلام استخدم القار لطلاء وسد الشقوق في سفينته، كما استخدمت أم النبي موسى عليه السلام القار في طلاء الصندوق الذي وضعت فيه النبي موسى عليه السلام قبل إلقاءه في اليم". كما عبد الفرس النار المستمرة الاشتعال، والتي فسرها العلماء فيما بعد بأنها ناجمة عن اشتعال غازات النفط المتصاعدة من الأرض. واستخدم سكان مصر والعراق وبلاد فارس النفط في عدة أغراض أهمها التدفئة والإضاءة وأغراض البناء، تحنيط للموتى، طلاء التوابيت، طلاء أرضية السفن، سد شقوق المعابد وكعلاج الدهن الجروح (لاحتوائه على الكبريت وفعاليته في القضاء على البكتيريا).

كما استخدم النفط في بعض الأغراض الحربية مثل غمس السهام وإشعالها قبل قذفها من فوق أسوار المدن المحاصرة للدفاع عنها (كما فعل الرومان في دفاعهم عن القسطنطينية أمام المسلمين). كما استخدم الملك "بنوخد نصر" القار في تعبيد الطرق في مدينة بابل وفي طلاء شرفات الحدائق المعلقة. وقام أبو بكر الرازي سنة 950م بكتابة رسالة عن كيفية تقطير النفط.

وبالرغم من عدم استخدام النفط في عدة دول إلا أن اكتشاف مكامن النفط لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففي 1830م تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية. واكتشف مكمن النفط في روسيا سنة 1856م، وآخر في رومانيا سنة 1858م. ولكن أول اكتشاف تجاري كان في مدينة تتسفيل Titusville بولاية بنسلفانيا Pennsylvanie بالولايات المتحدة

---

1- أحمد البار، "**التطورات في سوق النفط** "، الطبعة الأولى، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، 1986م، ص7، نقلا عن فتحي أحمد الخولي، " **اقتصاديات النفط**"، الطبعة الثانية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 1992، ص ص 63-64.-

2- حمدي البني، " البترول المصري (تجارب الماضي وافاق المستقبل"، الطبعة الثانية، دار المعارف القاهرة، 1999، ص 33.

3- فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 65

الأمريكية عندما قام "**إدوين دريك**" في 1859 بحفر أول بئر لاستخراج النفط من جوف الأرض وقد عثر دريك على الزيت الخام على عمق 69.5 قدم بمعدل إنتاج يتراوح بين 20- 35 برميل في اليوم. ويعتبر هذا الحدث بداية تاريخ عهد صناعة النفط.

وبعد نجاح "إدوين دريك" في استخراج النفط تهافتت الناس على البحث عن النفط، فتأسست عدة شركات في أمريكا لحفر آبار الزيت. وبعد انتشار اخبار استخراج النفط في أمريكا بذلت جهود مماثلة في عدة دول، ففي 1901 منحت إيران رجل الأعمال الإنجليزي "وليم لارس" عقد امتياز لمدة 60 سنة، مكنه من استخراج النفط في 26 ماي 1908 م من منطقة مسجد السليمان بالقرب من عبدان على عمق 1200 قدم

ومع سنة 1910 أصبح النفط ينتج في كل من رومانيا، كندا، ايطاليا، ألمانيا، اليابان، الهند، البيرو، المكسيك، الأرجنتين، اندونيسيا. وفي سنة 1911م بدأ الإنتاج في جزر البورينو البريطانية ثم فنزويلا سنة 1914م. وفي 1927 أكملت الشركة العراقية للنفط أول حقول النفط في كركوك. وفي 1932 تم اكتشاف النفط في البحرين، وفي 1936 و1938 اكتشف النفط في كل من الكويت والعربية السعودية على التوالي. وفي سنة 1956 تم اكتشاف النفط في الجزائر.

### 2.1. تعريف النفط:

لابد أولا من الاشارة بأن استخدام كلمة أو مصطلح البترول غير موحد على المستوى الدولي أو العلمي فيطلق مصطلح بترول بصورة عامة على جميع المواد الهيدروكربونية التي تتكون بصورة طبيعية، ولكن بالمعنى التجاري الضيق يطلق مصطلح النفط الخام على المواد السائلة ومصطلح الغاز الطبيعي على المواد الغازية، ومصطلح البيتومين أو الإسفلت على المواد الصلبة.

فالنفط كلمة مأخوذة من اللغة الفارسية "نافت" أو "نافتاء"، وهي تعني قابل لسيران، أما كلمة بترول فهي مشتقة من كلمتين لاتينيتين "بتراء(Petra) " التي تعني الصخرة، و "أوليوم (Oleum) "التي تعني الزيت Petroleum، و لهذا يدعى بزيت الصخور أو الزيت الصخري. ما يفسر وجود عدة تعريفات مختلفة للنفط بحسب أشكاله: التعريف الأول: النفط مزيج من عدد كبير من الهيدروكربونات المختلفة، أكثرها شيوعا هي الألكانات الخطية (البرافينات) والألكانات الخلقية (التفثينات)، وكذلك الهيدروكربونات العطرية (الأرينات)، بالإضافة إلى وجود نسبة من المركبات الأسفلتية معقدة التركيب. لكل مزيج نفطي تركيبته الخاصة والمميزة من الجزيئات المكونة، والتي تحدد بالنهاية خواصه الفيزيائية العامة مثل اللون واللزوجة. تختلف نسبة أنماط الهيدروكربونات فيما بينها .

---

1- افتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 65

2- د نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، ص8، متوفر على الموقع-https://www.arab-oil-naturalgas.corn/arabic petroleum-books

3- . محمد ختاوي، "النفط وتأثيره في العلاقات الدولية"، ط1، دار النقاش، بيروت، لبنان 2010، ص 7.

**التعريف الثاني**: يصنف النفط على أنه مادة سائلة هيدروكربونات ويطلق عليها النفط الخام، هذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولوها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام، وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية كلما زادت كثافته النوعية أو ثقله و العكس.
**التعريف الثالث**: يعرف النفط بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف مما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكاربونية الخام في الغالب والتي تحتوي على تركيبات مختلفة.

**التعريف الرابع**: فينظر إليه على أنه سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة، وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونيق ذات تركيبات جزئية متنوعة و حواصى طبيعية و كيمياوية مختلفة. كما أنه يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء والأملاح، وكذلك بعض المعادن مثل الغناديوم والحديد والصوديوم

**2 .أهمية النفط في الاقتصاد:** تتجلى الأهمية الاقتصادية للنفط في جميع القطاعات المكونة للاقتصاد، وهي تختلف من قطاع الأخر، لذا نجد أن الاقتصادي) فرانكل (Frankel يلخص فضائل النفط من خلال هذه الجملة المثيرة للإعجاب : " النفط هو السائل " / "oil is liquid النفط السائل " le pétrole est liquide فبفضله يقول أنه تم العثور على الهيكل الصناعي العالمي، وحولت محركات وتيرة الحياة و بدأت في انسجام أقوى من أي وقت مضى وبشكل أسرع.

**الجدول رقم (1-2): الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2008 -2016)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **اجمالي الطلب العالمي على النفط(1000بر/يوميا)** | 87.187.2 | 83.103 | 89.428.3 | 91.073.8 | 91.990.5 | 93.677.7 | 95.115.1 |

---

Norman, J. Hyne, Nontechnical guide to petroleum geology, exploration, drilling, and production (2 nd). Tulsa, OK: Penn Well Corp, 2001, p: 1-4, Available Online: **https://ar.wikipedia.org/wiki/% cite note**.

*الكثافة النوعية لمادة معنية هي نسبة وزن حجم معين من تلك المادة الى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارة المادة مع درجة حرارة الماء (وبالنسبة للنفط تمثل درجة 60 فهر نهيت الحرارة القياسية).

د محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عناية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص

8 مصطفى ديون، "ما هو البترول"، الديوان الوطني لحقوق المؤلف الجزائر، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية الجزائر، رقم 80-280، ماي 1981، ص 12. محلة النفط و التنمية، العدد 8، السنة الخامسة، (1980، ص 77، نقلا عن سالم عبد الحسن رسن، "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، بطرابلس، سنة 1999، ص 40 .

لهذا يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة، وكذا فإن ثلث النفط المستهلك في العالم يستعمل لتشغيل الصناعة، التي هي الدعامة الأساسية للاقتصاد الحديث. ويمكن القول إن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط، كما أن نقصانه أو فقدانه لأي سبب من الأسباب قبل إيجاد الطاقة البديلة، قد يؤدي إلى إقفال المصانع وتوقف الإنتاج، وخلق أزمات خطيرة تزعزع الاقتصاد العالمي.

ولا تقل أهمية النفط في القطاع الزراعي عنه في القطاع الصناعي، بل يمكن القول أن النفط هو العامل الأساسي في تحديث الزراعة وتطويرها، وذلك بعد اكتشافه كمصدر للطاقة المتحركة بعد قيام الثورة الصناعية ودخول الآلة ميدان العمل، فبدأ القطاع الزراعي كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ينمو ويتطور بشكل مذهل بفضل التكنولوجيا المعاصرة، إلى أن دخل حاليا طوره الحديث الذي يطلق عليه "البترو - زراعة".

أما فيما يخص أهمية النفط على الصعيد التجاري، فتكمن في كونه مادة تجارية عالمية وسلعة رئيسية للتبادل التجاري العالمي، وقد اكتسب هذه الصفة الدولية بعد تحول اقتصاد الدول الصناعية من الاعتماد على الفحم كمصدر أساسي للوقود إلى الاعتماد الرئيسي على النفط.

**الشكل رقم (1-1): سلعة النفط مقارنة بسلعة الذهب**

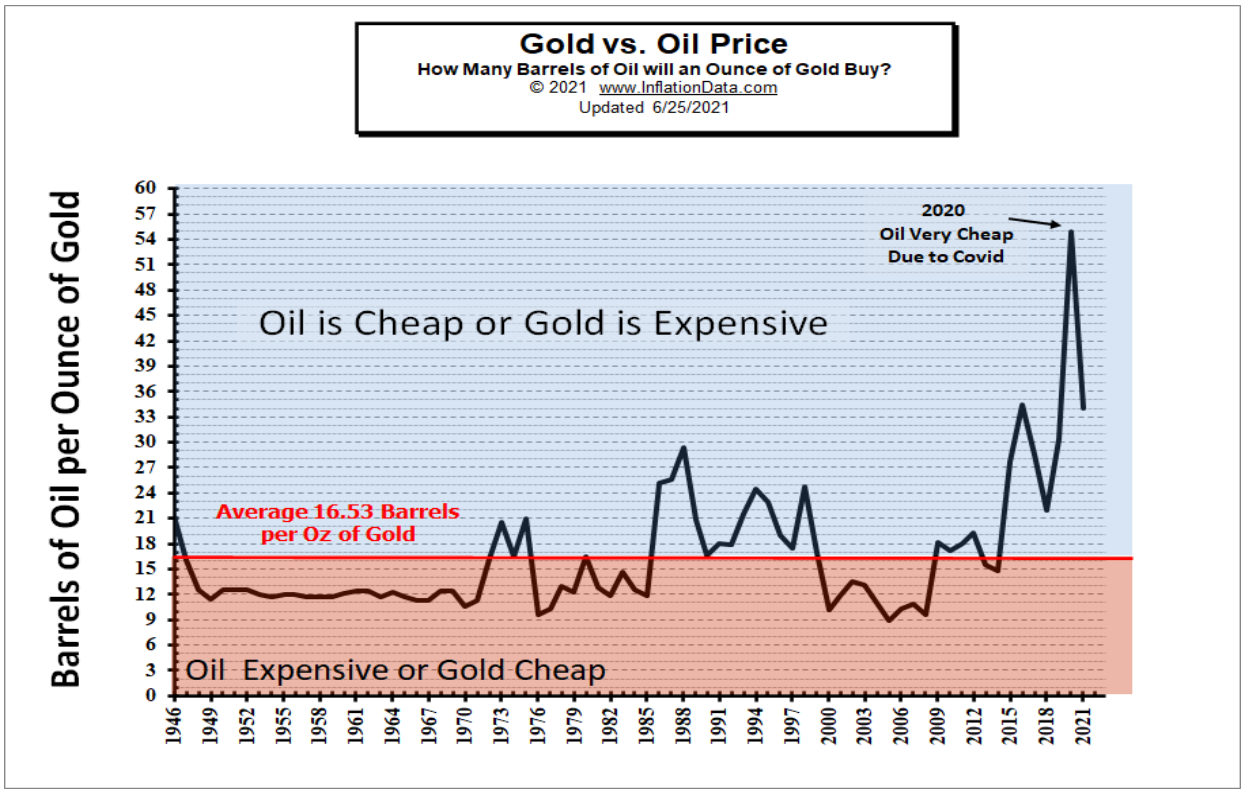


Source : https://inflationdata.com/articles/wp-content/uploads/2014/12/Barrels-per-Ounce.jpg.

وقد ترتب على هذا حركة تجارية عالمية، جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية، وكان نتيجة ذلك، التطور السريع الذي شهدته تحارة النفط العالمية، منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، نظرا للطلب المتزايد على النفط ومنتجاته في الدول الصناعية المتقدمة.

فإن الأهمية الاقتصادية للنفط تعتبر امتدادا لأهمية الطاقة ككل في المجال الاقتصادي، وفي هذا الصدد يمكن ذكر آراء بعض الباحثين الاقتصاديين : فمثلا الباحث (موهاين منسف Mohan Munsighe) يرى أن الطاقة و بالتحديد النفط لها أثر كبير على الاقتصاد القومي لأي دولة"، أما كل من الباحث (ريتشارد أيدن Richard Eden)و (ميشال بوستر Michel Posner) فحسب رأيهم أن التقدم الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية أيضا ارتبط بالنفط، وذلك عن طريق التحول من استخدام الفحم إلى استخدام النفط في الصناعة * بوجه عام، كما يرى (جاكوب Jakob) أن الطاقة تلعب دورا هاما في اقتصاديات الدول النامية وتحارها الخارجية .

**3. التوزيع الجغرافي للنفط في العالم:** يمثل التوزيع الطبيعي للموارد الطاقوية في العالم مصدرا للعديد من التوترات، خاصة تلك المتعلقة بالاحتياطيات النفطية وإنتاجها واستهلاكها من منطقة إلى أخرى (انظر الملحق رقم 1-1)، وهذا ما سوف يتم توضيحه فيما يلي:

**1.3. احتياطات النفط في العالم:** الاحتياطي النفطي هو ذلك الجزء من الموارد النفطية القابلة للاستخلاص أو المتوقع قابليتها للاستخلاص تجاريا من مكامن النفط المقدرة باحتمالية معينة تتدرج من احتياطات مثبتة أو مؤكدة (Proved reserves) باحتمالية 90% إلى احتياطات محتملة ( Probable reserves)باحتمالية (50%)، إلى احتياطات ممكنة ( Reserves possible)باحتمالية (10%). وتصنف الاحتياطات النفطية في غالب الأحيان إلى ثلاثة أنواع أو أصناف وهي:

**1.1.3. الاحتياطات المؤكدة ( Proved reserves) :** وفقا لجمعية مهندسي البترول **"SPE "**: هي كمية التقط التي يمكن استخراجها وبدرجة معقولة من اليقين، من المكامن الجيولوجية المعروفة وهذا في سياق الظروف الاقتصادية السائدة وإجراءات العمل والأنظمة الحكومية القائمة، ودائما حسب جمعية مهندسي البترول، فإن مستوى الثقة وصل حتى 90% من ثبات الاحتياطات المحتمل وجودها.

---

1- حافظ برجاس، "الصراع الدولي على النفط العربي"، الطبعة الأولى، دار النشر بيسان، بيروت، لبنان، 2000، ص ص 74، 79.

2- يوفليح نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص ص 65، 66.

*مثل توفير الإنارة للمجتمعات وتوفير الطاقة للمصانع مما أدى إلى زيادة في الإنتاج، كذلك أدى إلى ظهور المحركات التي أصبحت تستعمل في كافة المجالات كالزراعة والتنقل. " خاصة صناعة السيارات والمحركات وطرق النقل التي كان لظهور التقط السبب في تطورها الكبير.

3- د.الطاهر الزيتوني،" الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم و الدول الأعضاء من النفط"، مجلة النفط و التعاون العربي، الكويت : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد 38، العدد 142، صيف 2012، ص 16.

Katherine Stéphane, les compagnies pétrolières et le marché pétrolier international, le pétrole guide de l'énergie et du développement à l'intention des journalistes open society Institute- new York, usa, 2005, p :55.

**2.1.3. الاحتياطي الممكن : (Reserves possible)**هي مجموعة الكميات النفطية التي لم يتم استكشافها بعد، والتي يتصور وجودها في مناطق لم يتم مسحها جيولوجية ولا البحث فيها عن البترول، والتي من الممكن الحصول عليها وتطويرها لتضيف كميات مناسبة من الاحتياطي الممكن استثماره واستغلاله.

**3.1.3. الاحتياطي المحتمل : (Probable reserves)**هو عبارة عن كميات النفط المتوقع الحصول عليها واستخلاصها من الأماكن التي لم يتم تطويرها أو حفرها بعد، ويعتقد احتمال وجودها ضمن طبقات الأرض.

وتتوزع احتياطات النفط في العالم، بحسب الطبيعة الجغرافية لكل منطقة وبمعدلات مختلفة عبر العالم.

**4.الاقتصاديات النفطية و اقع معاش:**

**1.4. موجز لاقتصاد النفط:**

مما لا شك فيه أن موضوع اقتصاديات النفط أو الاقتصاد النفطي قد اسال الكثير من الحبر بحكم انه محال من مجالات الاقتصاديات الحديثة والمعاصرة. بداية منذ فترة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهي الفترة التي أعقبت استغلال النفط بصورة علمية واقتصادية وبشكل واسع، وظهور قوة وأهمية الثروة النفطية في مجالات النشاط الصناعي والتجاري والطاقة، وكذلك محال الشؤون السياسية والعسكرية وعلى النطاق الدولي. بكذا أصبح الاقتصاد النفطي موضوع رعاية واهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية وتحول إلى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدريسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية. وكذا في العديد من الدول المتقدمة في القارة الأمريكية والأوروبية، المعهد الفرنسي للنفط

( Institut Français du Pétrole IFP)بباريس فرنسا، المعهد العربي للنفط في الكويت، المعهد الأمريكي للنفط API (American Petroleum Institut)، وبعد انتهاء فترة الحرب العالمية الثانية توسع وازداد الاهتمام بدراسة وتحليل مركز وآثار الثروة النفطية اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا سواء على الاقتصاد الدولي أو الإقليمي أو المحلى. وهذا ما أدى إلى إنشاء هيئات ومنظمات اقتصادية خاصة بهذه الثروة كمنظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك OPEC (Organization of Petroleum Expotling Countries)ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (Organization Arabic of Petroleum Exporting Countries) OAPEC، و الوكالة العالمية للطاقةAIE ( Agence Internationale de l'energie) .

**2.4. مفهوم مصطلح الدولة النفطية:**

عرف هذا المصطلح تداولا كبيرا في الأوساط الاقتصادية حيث تطلق صفة الدولة النفطية على دولة تعتمد على النفط كمنتج ومادة أولية مهيمنة على صادراتها، كما تتميز بالمساهمة الكبيرة لقطاع النفط في ناتجها المحلي الإجمالي، وفي أداء واستقرار اقتصاداتها، إضافة إلى المساهمة الكبيرة في الإيرادات الضريبية وموازناتها العامة، كما تلعب أسعار النفط دورا حاسما في استقرار الحسابات الحكومية في هاته الدول وفي السياسة الضريبية، وكذلك في السياسة النقدية.

إن دول أوبك من أهم الدول النفطية، وأكثرها تبعية لقطاع النفط، وبسبب عدم توفر البيانات عن الدول الأخرى سوف تنحصر دراستنا على دول أوبك غالبا وأحيانا كثيرة العربية منها وذلك حسب البيانات المتوفرة.

وعموما تعرف دول الأوبك هياكل اقتصادية مختلفة نوعا ما، ولذلك جرت العادة على تقسيمها إلى مجموعتين:

- **المجموعة أ:** وتتميز باحتوائها على احتياطات كبيرة، وإنتاجها معتبر، وبالتالي الحجم الكبير من العوائد النفطية التي تحصل عليها. كما أنها تتميز بعدد سكانها القليل نسبيا، وتتميز اقتصاداتها بضعف قدرتها على استيعاب عوائدها النفطية، مما يؤدي إلى ظهور ما يسمى بالفوائض لديها بصورة ملحوظة والتي يذهب معظمها للاستثمارات خارج نطاق هذه الأقطار. وهي كل من العراق، العربية السعودية، الكويت، إيران، الإمارات العربية المتحدة.

- **المجموعة ب:** تعرف بمعدل إنتاجية منخفض مقارنة بالمجموعة الأولى، مدة نضوب قصيرة نسبيا لحقولها، وبالتالي مداخيل منخفضة، عدد السكان كبير. هذه المجموعة تضم كل من: كازاخستان، نيجيريا، أنغولا، الجزائر.

**3.4. اعتماد الدول النفطية سعر نفط مرجعي أكثر تحفظا في إعداد الميزانية:**

معظم الدول النفطية تتبنى في إعدادها للميزانية على توقعات مستقبلية أكثر تحفظ بالنسبة للسعر المرجعي البرميل النفط محاولة في خفض مخاطر ارتفاع عجز الميزانية ورفع من قدراتها على التعديل المالي في حالة حدوث صدمة عكسية في أسواق النفط (انخفاض سعر النفط).

**5. مفارقة وفرة الموارد في الاقتصاديات النفطية:** أبانت بعض الدراسات الحديثة في أن البلدان التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية عادة ما يكون أداء اقتصادها أسوء من البلدان التي لا تتمتع بهذا القدر الضخم من الموارد وهذا ما يعرف عند الاقتصاديين بمفارقة (نقمة) وفرة الموارد الطبيعية والتي تعرف كما يلي:

**1.5. تعريف مفارقة وفرة الموارد الطبيعية:** لعنة الموارد و لعنة النفط تم استخدام هذه العبارة لأول مرة في مجلة Economist البريطانية الصادرة في إحدى أعدادها سنة 1977، إن ظاهرة مفارقة وفرة الموارد الطبيعية أو لعنة الموارد الطبيعية (Natural ressources curse) هي تلك التشوهات والاضطرابات التي تحدث في اقتصادات البلدان المصدرة للموارد الطبيعية فالمقصود بلعنة الموارد هو" : التناسب العكسي بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى".

وتبرز مفارقة وفرة الموارد من خلال العلاقة العكسية القائمة بين وفرة الموارد الطبيعية لدولة ما، والأداء الاقتصادي المسجل بها، فعائدات تصدير الموارد الطبيعية من المفروض أن تؤدي إلى تحقيق التنمية في هذه البلدان إلا أننا نرى عكس ذلك.

ويؤكد تاريخ الاقتصاد العالمي وجهة النظر هذه، ففي القرن السادس عشر، كانت مدنا مثل جنيف، أمستردام ولندن كأهم المدن الاقتصادية في العالم أنداك رغم أنها كانت مدن صناعية متخصصة في الصناعات النسيجية لا تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية على خلاف مدن أخرى مثل لشبونة (البرتغال) ومدريد (اسبانيا) والتي رغم أنها

كانت تستقبل تدفقات كبيرة من السبائك الذهبية والفضة من مستعمراتها إلا أنها لم تكن مدنا اقتصادية عالمية، لأن «الاستفادة من الثروة لا تأتي من مجرد امتلاكها أو الإسراف في إنفاقها، ولكن في طريقة استعمالها »

وهو ما أشار إليه الكاتب الاسباني المشهور Miguel De Sarvantes Saavedra في مؤلفه المعروف

Don Quixote de la Mancha

**2.5. العوامل المسببة لمفارقة وفرة الموارد:** هذا الواقع المتناقض يبعث عن التساؤل نظرا لتوفر شروط التنمية من جهة وغياب التنمية من جهة أخرى، أو بعبارة أخرى بلد غني وشعب فقير، ويرجع Throvaldur Gylfason هذا الارتباط السلبي بين ثروة الموارد والنمو إلى أربعة عوامل رئيسية:

• تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي تعرض الاقتصاد لظاهرة المرض الهولندي الذي يترتب عليه تراجع القطاع الصناعي وانخفاض حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعية، خاصة صادرات المنتجات الصناعية وصادرات الخدمات التي لها دور هام في دعم النمو الاقتصادي؛

• إن وفرة الموارد قد تؤدي إلى ما يسمى بسلوك البحث عن الريع (Rent-Seeking)، وفي كثير من الأحيان يظهر مثل هذا السلوك في البلدان التي تقوى فيها سلطة الزمر الحاكمة في عملية توزيع الريع الناتج عن تدفق الإيرادات من الموارد، وبالتالي تصبح هي من يحدد نسبة الريع التي تستفيد منها كل فئة، الوضع الذي سوف يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة من جهة، وانتشار الفساد وعدم الشفافية في مجالات الأعمال، التخصيص الغير منتج للعمل، انخفاض مستوى الاستثمار وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى؛

• إن توفر البلد على ثروة كبيرة من الموارد يجعل حافز العمل لدى أفراد الشعب ينخفض، و يقل الحافز لديهم على خلق الثروة بالعمل بسبب توفرهم على إمكانية استخراجها من باطن الأرض و البحر كما أن هذا الوضع يجعل الحكومات تتم أقل بالمصلحة الاقتصادية في إبرامها للإنفاقات التجارية والتجارة الحرة مع دول أخرى، مما يفضي إلى قدر كبير من الضرر بقطاعات الاقتصاد المنتجة و لا يشجع على الاستثمار ؛ • إن البلدان التي تعتقد أن الموارد هي أهم الأصول التي تمتلكها، يجعلها تقلل من شأن الاستثمار في مواردها البشرية، بإعطاء اهتمام أقل و تخصيص نفقات منخفضة للتعليم.

---

1- Daniel James. A, "Hedging Government Oil Price Risk ", International Monetary Fund Working Paper 01/185, November2001, Pi5-8

2- W. Mas Cordan "Protection, Growth and Trade". chap 15. "Booming Sector and De-Ladustralisation is Small Open Countries" Taylor Hibbard Library, Department of Agricultural and Applied Economics, University of Wisconsin. Madison, 1995, P:225.

3-ذ إياد الكيلاني، "لعنة النفط"، دراسة منشورة متوفرة على الموقع: https://www.iraqhurr, org/content/article/1680700.html

**المبحث الثاني: المقاربة النظرية للتنويع الاقتصادي:**

لقد عرف موضوع التنويع الاقتصادي اهتمام كبير من طرف الخبراء الاقتصاديين وصناع القرار مند منتصف القرن الماضي، حيث أصبح ضمن أولويات واستراتيجيات الدول الأحادية المصدر وفي مقدمتها الدول النامية

كونه تعويذة حتمية لإرساء اقتصاد متين مستقر يقوم على أساس قاعدة واسعة ومتنوعة غير ضيقة تخلق بيئة مواتية للترابط بين مختلف القطاعات تحد من تقلبات الاقتصاد الكلي ويجعل اقتصاديات الدول في منى من تقلبات الأسعار العالمية الشيء الذي يسمح بتوسيع الإيرادات المالية والرفع من القيمة المضافة.

**1. أسباب الولوج لتنويع الاقتصادي:**

يعتبر الخطر عامل أساسي نحو التنويع، حيث تقلبات الأسعار تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي التنويع هو من بين الخيارات المتاحة للمنظمات، الشركات، المستثمرين الأفراد لحماية أنفسهم من هذه الظاهرة، غير أن تفادي الخطر، مهما كانت أهميته، لا يعذ المبرر الوحيد للبلدان التي يهيمن فيها قطاع واحده على اقتصادها، وسعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع المستويات، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري، و عدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع...الخ، وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد أثارها في عمق الاقتصاديات المحلية، و الآثار الريعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان إتباع استراتيجيات التنويع . كما أشارت إلى ذلك الأمانة العامة في قطر، بالقول أنه: " الاقتصاد الأكثر تنوعا هو الأكثر استقرارا، والأكثر قدرة على خلق فرص العمل وإتاحة الفرص للجيل القادم، واقل عرضة للتقلبات الدورية في فترات الكساد والازدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي.

ومن أهم مبررات وأسباب التخلي عن النفط كمورد اساسي نجد:

• إنصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب مما يستوجب الاعتماد على مصادر بديلة.

• يعتبر استخراج النفط استنزاف لمخزون رأس المال بينما التنويع الاقتصادي يعني إيجاد دخول متدفقة وموارد جديدة وخلق وتحديد رأس المال.

• يعتبر النفط مورد متذبذب الأسعار والطلب مما يؤدي إلى تقلبات في حصيلة الصادرات النفطية والإيرادات الحكومية والإنفاق العام ومن ثم مستوى النمو الاقتصادي.

• عدم استقرار المصادر التمويلية نتيجة تذبذب الإيرادات النفطية تؤدي إلى عدم الاستقرار في مستويات الاستثمار وفرص العمل ومن ثم صعوبة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى الاستقرار.

---

**ممدوح عوضي الخطيب، "التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي"، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014، ص ص 1-2.**

إن الحجة الأساسية للتنويع الاقتصادي للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية هي الرغبة في تفادي نقمة الموارد الطبيعية وتحتسب التأثيرات السلبية التقلبات أسعار هذه الموارد على اقتصاداتها

• كما أن الدول النامية الأخرى والتي لا تعتمد على النفط كمورد أساسي لتمويل اقتصادها فقد أدركت أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية كون مواردها السيادية المتأنية من الضرائب غير المباشرة نظرا لسيطرتها على النظام الضريبي بسبب انخفاض الدخول في معظم الدول النامية وما يترتب عنه من انخفاض مساهمة الضرائب المباشرة في الحصيلة النهائية الضريبية كسمة من سمات النظام الضريبي للدول النامية. وهشاشة القطاعات الاقتصادية الأخرى وهو ما يترجم بضعف حصيلتها الضريبية.

وبصفة عامة فإن المخاطر التي دفعت العالم للتنويع وهي الإشكاليات التي تنشأ من الاعتماد على مورد واحد للدخل ومن هذه المخاطر المرض الهولندي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وضعف تراكم رأسمال البشري بسبب غياب الحافز من القطاع العام والخاص وضعف تنافسية القطاع الصناعي بالإضافة إلى مواجهة الأزمات العالمية التي تؤثر على تنفيذ الخطط الاقتصادية والمشاريع وتقلل تراكم عوامل الإنتاج.

• إن التنويع الاقتصادي ينصب بالدرجة الأولى على تنويع مصادر الدخل والإنتاج إلا أن حصول التنويع الاقتصادي في مصادر الدخل والإنتاج ليس كافيا لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية، إذ لا بد وأن يترافق التنويع في الفعاليات الإنتاجية مع التنويع في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج كالصادرات، والواردات، وإيرادات الدولة والعمالة وإجمالي تكوين رأس المال. وعليه التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي وإسهام القطاعات المختلفة في تركيبه ولكن تتعداه إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى.

**2. تعاريف التنويع الاقتصادي:**

نظرا للمكانة التي يكتسبها التنويع الاقتصادي في مسار السياسة الاقتصادية على ضوء التطورات الحاصلة أبان على اختلافات عدة في الرؤى حول هذه ظاهرة ومن بين التعاريف بحد:

يعرف بأنه": العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة. كما أن التنويع الاقتصادي بشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس المال.

وهناك من يرى على انه هو تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة.

---

- ذياب محمد، بوزيدي حمزة، "سياسة الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر الإنجازات والتحديات"، مداخلة ضمن اليوم الدراسي "نحو استراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، يوم 05 ماي 2015، جامعة البويرة، الجزائر، ص 02. |

وهناك من يقصد بالتنويع بالمعنى العام "تنويع الصادرات" ويعبر به بصورة خاصة عن السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية'.

كذلك يمكن تعريف التنوع الاقتصادي على أنه " السياسات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات والتي قد تكون خاضعة لسعر السوق وحجم التقلبات فيه أو انخفاض الطلب على تلك الصادرات" ويمكن أن يتحقق التنوع الاقتصادي أما أفقية من خلال ابتكار فرص سلع جديدة داخل القطاع نفسه، أو رأسية من خلال إضافة المزيد من مراحل المعالجة للسلع ذاتها.

كما يمكن تعريف التنوع الاقتصادي على أنه " السياسات الرامية لتنويع السلع والخدمات التي تنتجها وتقدمها الدولة وتغيير حصص السلع في مزيج التصدير وإدخال سلع جديدة ضمن قائمة السلع المصدرة مما يعزز النمو الاقتصادي على المدى القصيرة، ويساعد على اقتحام أسواق جغرافية جديدة ويخلق بيئة مواتية للاستثمار المنتج ويحد من تقلبات الاقتصاد الكلي.

ما يمكن استخلاصه من التعاريف السابقة هو أن التنويع الاقتصادي عبارة عن عملية تسمح بإدراج وإقحام مجموعة متزايدة من مداخيل القطاعات تساهم في الناتج دون الاعتماد على مصدر أحادي بشكل كامل في تحقيق هدف التنمية، أي إيجاد وإضافة سبل بديلة فعالة لتجنب الوقوع في تقلبات وأزمات شح الإيرادات المالية بغية الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

**3.العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي وأسسه:**

**1.3. العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي:** يمكن اعتماد العناصر الرئيسية التالية التي تبلور تصور مفاهيم خاصة بالتنويع الاقتصادي على النحو التالي:

- **التنويع الاقتصادي يحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية:** يشكل اعتماد إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية باعتبارها مصدر للدخل ومحمول رئيسيا للتنمية خطر يهدد استقرار الاقتصاد خاصة إذا كانت هذه السلعة مواد خام أولية التي غالبا ما لها بدائل وتعد موارد ناضبة وعرضة لتقلبات وتذبذبات أسعارها فالتنويع الاقتصادي يضمن التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة.

- **التنويع الاقتصادي عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل:** يعتمد التنويع كونه تحولات هيكلية على بناء قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات ومتكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات قادرة على توفير فرص العمل وإيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة وتوليد فائض اقتصادي.

---

" المجلس الأعلى للتخطيط، الحالة الراهنة للتويع الاقتصادي في دول الخليج"، الأمانة العامة، سلطنة عمان، ص

**اطبابيبة سليمة، "التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية"، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، يومي 7 - 8 أبريل 2008، جامعة سطيف، الجزائر، ص ص 5- 6.**

- **التنويع الاقتصادي عملية نسبية لتحول الاقتصاد:** يتكون الاقتصاد من قطاعات رئيسية تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة وهو منطلق لإحداث تحولات بنائية في هيكل الاقتصاد وتحديد الأهمية النسبية الرئيسية بمختلف فروعها.

- **التنويع عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات في الناتج والإنتاجية:** يهدف التنويع الاقتصادي إلى توازن هيكلة الاقتصاد وذلك بتحقيق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بحيث تسهم من خلاله معظم القطاعات بنسبة مهمة ومتقاربة. وعليه تنوع الهيكل الاقتصادي لا يكون بالتركيز على قطاع معين دون غيره حيث كلما زادت الأهمية النسبية للقطاعات الأساسية التي لم تنل اهتماما مسبقا أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج كما ونوعا وتنويعا وصولا إلى مرحلة التراكم كما يؤدي التنويع إلى ازدياد إنتاجية العمل ففي سياق التنويع تنشأ مجموعة واسعة الفروع والأنشطة المترابطة مما يعني تحطيم بنية الاقتصاد الوطني الوحيد الجانب، كما يشمل تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية إذ يشمل ويتضمن التنويع كافة المناطق الجغرافية ومبدأ التوازن الجهوي مما يؤدي للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

- **التنويع الاقتصادي عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية:** تتضمن التنمية حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة منها تغيرات في تراكيب الإنتاج وهيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية وإحداث التغيرات المختلفة في الهيكل الاقتصادي خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج وتصدير المواد الأولية الخام إلى تطوير الصناعة التحويلية باعتبارها دافعا لعجلة التنمية. وعليه فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى خلق اقتصاد متنوع تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بصفة متوازن وعليه فنجاح التنمية مرهون بمدى التنويع المحقق في الهيكل الاقتصادي.

- **التنويع الاقتصادي يوسع المشاركة في جهود التنمية:** يتيح التنويع مجالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط يلعب دورا محوريا وإيجابيا في عملية التنمية من خلال منح الفرصة للقطاع الخاص باعتباره قطاعا مكملا للقطاع العام وفتح المجال لإبداعاته ودوره في تعبئة المدخرات الوطنية للمساهمة في تنفيذ مشروعات التنمية.

**3. 2 أسس التنويع الاقتصادي:** للتنويع الاقتصادي اشتراطات وقواعد أساسية يمكن صياغتها في قاعدتين هما:

- **القاعدة 1:** تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع الاقتصاد أو النشاط الاقتصادي.

- **القاعدة 2:** قاعدة الموارد وتنصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي.

---

دياب محمد، بوزيادي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 03.

ويمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنويع حسب اتجاه كل منهما:

- **التنويع الأفقي:** والذي يترافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع والمنتجات في ذات القطاع المنتج.

- **التنويع الرأسي:** والذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو للمستوردة.

**4. العوامل الرئيسية للتنوع الاقتصادي:** هناك عدة محددات رئيسية تسمح بنجاح التنوع الاقتصادي هي:

**1.4. الحوكمة الرشيدة:** إن الحوكمة الرشيدة هي شرط مسبق لبناء بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي، إذ تنطوي على تصميم وتنفيذ سياسات لتعزيز القطاعات الناشئة والتأكد من أنها يمكن أن تكون في بيئة تسمح لها بالازدهار والمساهمة أكثر في الاقتصاد المحلي ، وعلى الصعيد الإقليمي، يجب توفر تنسيق كفء بين صناع القرار والجهات المعنية المختلفة في البيئة الاقتصادية الإقليمية و العالمية، إذ تساعد الحوكمة الرشيدة على وضع إطار إداري يدعم التنوع الاقتصادي وإطار تنظيمي يدعم الحكومة في تعزيز النشاط الاقتصادي و ضمان مناخ عمل مناسب، كما أن الحوكمة الرشيدة تساعد على زيادة دور التدخل الحكومي في الاستجابة للتطورات الاقتصادية والتي قد توفر فرصة لزيادة التنوع الاقتصادي .

**2.4. القطاع الخاص :** يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا في دفع عجلة التنوع الاقتصادي من خلال دفع عجلة الإبداع والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة والاستثمار في البحث و التطوير الأنشطة جديدة، وغالبا ما تكون شركات القطاع الخاص رائدة في الابتكار و الإبداع ضمن الاقتصاد الوطني، ولكن العديد من تلك الشركات وخصوصا في الدول النامية تصطدم بعدد من المعوقات لكوها صغيرة الحجم أو تفتقد إلى التمويل اللازم، وفي هذه الحالة لابد للحكومة إيجاد سبل لتعزيز روح المبادرة، ووضع سياسات صناعية وتجارية مواتية، وإزالة العقبات البيروقراطية أمام شركات القطاع الخاص وذلك من خلال التواصل الفعال بين الحكومة و القطاع الخاص لبناء شراكات بناءة .

**3.4. الموارد الطبيعية:** تعتبر الموارد الطبيعية من العوامل المؤثرة على التنوع الاقتصادي، حيث أن استغلال هذه الموارد يزيد من نطاق الصادرات وتحقيق قيمة مضافة قد تكون غير متحققة عند الإدارة غير المثلى للموارد الطبيعية، وعدم استغلال المكاسب في المزيد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث أن استثمار الموارد الطبيعية بشكل كفء من أولويات التنوع الاقتصادي وعامل مهم في تحقيق الاستدامة والنمو.

---

1-OECD, " Economic Diversification In Africa", A Review Of Selected Countries, United Nations, OECD Publishing, 2011, P:15.

2-Ben Hammouda. Hakim, Karingi. Stephen, Angelica Njuguna. and Sadni Jallab Mustapha,", Diversification towards a new paradigm for Africa's development", African Trade Policy Centre (ATPC), No 35, Economic Commission for Africa, United Nations Development Programme (UN), 2006, P: 31.

3-*OSAA," The Role of the Private Sector for the Implementation of the New Partnership for Africa's Development", Office of the special advisor on Africa, United Nations (UN), 2007, P:47.

**4.4. التكامل الإقليمي:** إن التكامل الإقليمي هو استراتيجية هامة لتسهيل التجارة والتبادل التجاري، وهذا إيشمل إصلاح نظم إدارة الجمارك لجعله أسهل لأصحاب المشاريع النقل بضائعهم، وتطوير مبادرات التنمية المكانية التي عادة ما تكون عابرة للحدود ويتم ذلك من خلال الدعم القوي للحكومة ومؤسسات التنمية الإقليمية، إذ قدف المبادرات المكانية إلى تعزيز النمو من خلال زيادة التنوع في مختلف الاقتصادات الوطنية وذلك عن طريق تقديم الخدمات وتحفيز النشاط الاقتصادي عبر الحدود والتكامل الاقتصادي الإقليمي. إن تعزيز التكامل الإقليمي بين الاقتصادات المتقاربة مكانية يشمل تنسيق المعايير والأنظمة التقنية المختلفة، وإصلاح الجمارك ومراقبة لحدود، وهذه التدابير حاسمة لتعزيز مناخ الأعمال في المنطقة، مما يخلق مجاميع اقتصادية إقليمية يمكن أن تضع الأسس من أجل التنوع الاقتصادي وخلق أسواق مشتركة وتجميع الموارد وتوفير إطار إقليمي لتنسيق إدارة البنية التحتية مثل ممرات النقل والطاقة والموارد الطبيعية، كما أنها تساعد على تعزيز القدرات المتصلة بالموارد البشرية الإقليمية والصحة والأمن والبيئة.

**5.4. إطار التعاون العالمي:** يعزز إطار التعاون العالمي أهمية جميع الاقتصادات ويوفر احتمال وجود بيئة ملائمة يمكن أن تحفز تنويع الاقتصاد الوطني، حيث أن اقتصادات الدول المتقدمة يمكن أن تكون شريكا رئيسية بالنسبة لاقتصادات الدول النامية في مجال التنوع الاقتصاد من خلال العديد من الأشكال كمشاريع الأعمال المشتركة واتفاقات الاستثمار والتجارة ونقل التقنيات وبناء القدرات لتحسين مناخ.

**6.4. القدرات المؤسسية و الموارد البشرية:** إضافة إلى العوامل أعلاه ، يمكن اعتبار القدرات المؤسسية و الموارد البشرية بمثابة العوامل المساعدة لتسهيل سلاسل التوريد، حيث تساعد على فتح إمكانات التنوع في القطاعات المعتمدة على الموارد، وعلى المستوى الإقليمي فإن تنسيق القدرات المؤسسية هو مفتاح الوضع الأطر التنظيمية للبنية التحتية العابرة للحدود الوطنية وتنسيق تداخل كما تعتبر الموارد البشرية عاملا مهمة لتعزيز الابتكار في أي اقتصاد من خلال البحث والتطوير والمهارات الإدارية التي تؤدي إلى أفضل المنتجات والعمليات الاقتصادية وبدعم من الحكومة والمجتمع المدني يمكن أن تنطلق إمكانات الموارد البشرية للمساهمة بشكل إيجابي في التنوع الاقتصادي.

## 5. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي وميكانيزماته:

**1.5. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:** لغرض قياس التنويع الاقتصادي تلجأ لبعض المؤشرات أهمها:

---

1-Foster. V, Butterfield. W. Chen. C and Pushak. N, "Building Bridges : China's Growing Role as Infrastructure Financier for Sub-Saharan Africa", World Bank, 2008, P:29. 2- Foster. V, Butterfield. W. Chen. C and Pushak. N, op. cite, p: 37.

3-Loucif. S.J." U.S. Trade with sub-Saharan Africa", U.S. Department of Commerce, International Trade Administration Global Markets, Office of Africa, 2013, p :11. 4- Imbs. J, Waczziarg. R," Stages of Diversification", American Economic Review, vol 90, no 1, 2003, P: 93.

**1.1.5**. مؤشرات قياس مدى التنويع الاقتصادي: لعل أهم المؤشرات التي تدل على التنويع الاقتصادي بحد":

- معدل ودرجة التغير الهيكلي تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن كما يتم قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع.

- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، حيث أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار مع مرور الزمن.

- تطور الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية.

- اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية مما يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية.

- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع.

- تغييرات القطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسجي في الناتج المحلي الإجمالي.

**2.1.5. مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي:** معظم المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي، إلا أنما لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي بين الدول المتخلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة هناك مقياسين رئيسيين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي هما:

مقياس هرفندل هيرشمان Herfundal Hirshman  مقياس فلاديمير كوسوف . Fladimur Cossouv

**: مقياس هرفندل هيرشمان (H-H)**. يعطى لنا مدى درجة التنويع الاقتصادي في أي بلد ويعطى بالعلاقة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} (x_i - x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

Xi الناتج المحلي الإجمالي في القطاع X, i: الناتج المحلي الإجمالي والمعبر عنه ب PIB

N عدد مكونات الناتج أي عدد القطاعات المكونة للهيكل المدروس ويأخذ مقياس H.H ثلاث حالات:

---

1-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 12.

2-ضيف أحمد، وعيل ميلود، "تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر ودور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية"، مداخلة ضمن اليوم الدراسي "نحو استراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، يوم 05 ماي 2015، جامعة البويرة، الجزائر، ص 3.

- H. H =0 مما يعني تنوعا كاملا (مساهمة كل القطاعات بنفس النسبة).

- H.H=1 معناه مقدار التنوع صفر أي أن الناتج متمركز في قطاع واحد فقط.

***مقياس فلاديمير كوسوف (Cos) :** يعطى بالصيغة التالية:

$$\cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} d_i^2 \times B_i^2}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} d_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} B_i^2}}$$

حيث d :الأهمية النسبية لكل قطاع في بحمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

B : الأهمية النسبية لكل قطاع في محمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة. ويستدل على وجود التنويع من حلال حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد في حالة cos=0 وعلى العكس في حالة الابتعاد عن القيمة مما يترجم بنقص في التغيرات الهيكلية.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع فهي عديدة منها الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والواردات والإيرادات الفعلية للحكومة وإجمالي تكوين رأس المال، وقوة العمل ... الخ. كما وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحدد الدول الأقل نموا معيار لتنويع الاقتصاد يتكون من العناصر التالية:

-مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

- نسبة إسهام العمل في الصناعة.

- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء.

- مقدار التركز في الصادرات.

**2.5. ميكانيزمات التنويع الاقتصادي:** يقوم التنويع الاقتصادي على ميكانيزمات تمثل مختلف الآليات التي يتوقف عليها بنجاح سياسات التنويع الاقتصادي تختلف من اقتصاد إلى آخر بناءا على التوجهات الأيديولوجي والمستوى الاقتصادي والاجتماعي. ومن أهم تلك الآليات نجد:

**1.2.5، تنشيط القطاع العام وتفعيل دورة التنموي:** تعتبر الدولة تنموية يتجسد دورها في شكل الإرشاد الاستراتيجي أي توجيه عمليات التنمية وهو ما يؤكد الدور الهام لما يسمى ب "الدولة المحفزة" في إحداث تغييرات

كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية في ظل استراتيجية استثمارية واعية تهدف إلى تحقيق تحول نوعي في البنية |الاقتصادية والتركية القطاعية للاقتصاد، إن إصلاح القطاع العام لا يتم إلا بأسلوب علمي في وضع الخطط والبرامج وفي إدارة مؤسسات والدولة وتوابعها ويعد دور القطاع العام الأساس بالنظر لإمكانية دورة القيادي في

---

ممدوح عوض الخطيب، **"أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي"**، مرجع سبق ذكره، ص 10.

عملية التنمية أو تولي توجيهها ومتابعتها خاصة فيما يتعلق بإقامة البنية الأساسية سواء غير المادية منها كالتعليم والتدريب الذي يصب في تطوير الموارد البشرية والبنية الأساسية المادية والتي تشمل إقامة نظام متكامل جديد للاتصالات والمواصلات وما يرتبط بها من طرق وجسور ومطارات وتوفير إمدادات كافية كالماء، الكهرباء... الخ. أي العمل على تهيئة البيئة المناسبة للمؤسسات من خلال تهيئة الأسواق والبنية التحتية والتكنولوجيا الحديثة. إن العمل على تنشيط مؤسسات القطاع العام يتطلب إيجاد سبل واستراتيجيات للنهوض بها من خلال تحديث أسلوب الإدارة بالقيادة الكفاءة والعمل على الحد من الفساد بكل أنواعه.

**2.2.5. تفعيل دور القطاعات الاقتصادية:** إن العمل على إحداث تنويع اقتصادي يستوجب التخفيف من سيطرة القطاع النفطي لتفادي تأثير تقلبات أسعار النفط وذلك بإعطاء الأولوية للقطاعات غير النفطية وخاصة ذات القدرة التنافسية المرتفعة مما يسهم في التحول التدريجي من اقتصاد أحادي المورد إلى اقتصاد متعدد الموارد. ومن أهم القطاعات التي يمكن استغلالها للتنويع الاقتصادي وتنمية الإيرادات العامة والتخفيف من عبء الموازنة العامة نجد:

**أ- تنمية القطاع الصناعي:** يعد القطاع الصناعي عصب عملية التنمية الاقتصادية إذ يساهم في تمويل برامج التنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى إلا أنه لم يحقق أهدافه التنموية في الدول النامية ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب:

- اعتماد سياسة التصنيع على توفير الدعم والحماية المفرطة من قبل الدولة لغرض مواجهة منافسة السلع الصناعية المستوردة مما أفقد المؤسسات الوطنية جودة المنتوج وعدم تحسينه تماشيا والمتطلبات العالمية

- ارتفاع حجم استيراد المستلزمات السلعية والمواد الأولية الخاصة بعملية الإنتاج وعدم الاعتماد على صناعة مرتكزة على تصنيع المواد الخام المنتجة محليا. - عدم توظيف التكنولوجيا الحديثة على كافة المجالات وللمستويات التخطيطية، الإدارية، التسويقية ...الخ).

- محدودية استثمارات القطاع الخاص.

- إن الحديث عن إمكانية النهوض بالقطاع الصناعي يستوجب توفير رأس المال اللازم للاستثمار أو جذب الاستثمار الأجنبي تهيئة المناخ الملائم له وتوجيهه نحو قطاع الإنتاج الحقيقي ليسهم بالنهوض بالصناعة لا سيما ينقل التكنولوجيا الحديثة وبالتالي زيادة مستويات الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من جهة والجودة والنوعية من جهة أخرى.

---

1-آيت عكاش سمير، بين ناصر محمد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر" مداخلة ضمن اليوم الدراسي "نحو استراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، يوم 05 ماي 2015، جامعة البويرة، الجزائر، ص 6).

2 - الدائرة الاقتصادية، "سبيل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق"، وزارة المالية، العراق، 2009، ص 22.

**ب - تنمية القطاع الزراعي:** من المعلوم أن القطاع الزراعي لمعظم الدول النامية عاجز عن تلبية الطلب المحلي من السلع الزراعية والتي تدخل ضمن طلب الأمن الغذائي للمستهلك مما يزيد الفجوة الغذائية بين الإنتاج الزراعي المحلي والطلب الاستهلاكي وما تحمله من مبالغ هائلة لاستيراد هذه المنتجات فبنظرة سريعة على معظم موازنات الدول النامية على البطاقة التنموية تتضح معالم ما تحمله الموازنة العامة من أعباء مالية لتلبية الطلب الاستهلاكي وهو خير دليل على عجز هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي من خلال العبء المتزايد على الموازنة العامة وخروج للعملة الصعبة وأثاره السلبية على ميزان المدفوعات بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص في حين أن معظم المؤشرات للقطاع الزراعي للدول النامية خاصة العربية منها تدل على أنه يمكن أن يكون قطاعا رائدا ويعكس التحقيق التنمية وتفعيل مصادر الدخل غير النفطية نظرا لمقوماته المتنوعة وترجع أسباب انخفاض كفاءة أداء القطاع الزراعي إلى جملة من الأسباب أهمها:

- القصور في معدلات الاستثمار وتكوين رأس المال في الزراعة نتيجة انعدام التحفيزات للاستثمارات في هذا القطاع.

- إتباع السياسات الزراعية الخاطئة أو البدائية نتيجة تخلف التكنولوجيا الزراعية وانخفاض معدلات استخدام الآلات والأسمدة وغيرها. رغم هذه المؤشرات ينبغي النهوض بهذا القطاع بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي وجعله قطاع جالب للإيرادات المالية من خلال تحقيق الأمن الغذائي والتخلص من الواردات الزراعية وتوجيه المبالغ المخصصة لها لقطاعات أكثر إنتاجية وتخفيف الضغط على الموازنة وهذا ما يتطلب تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع بإيجاد وتهيئة بيئة استثمارية محفزة والاعتماد على الأساليب التكنولوجيا الحديثة ...إلخ.

**ج- تنمية قطاع الخدمات:** يعد قطاع الخدمات من أهم القطاعات المولدة للدخل والخالق لفرص العمل وتحقيق إيرادات النقد الأجنبي، إذ بلغ نصيب قطاع الخدمات في البلدان المتقدمة 70% من الناتج المحلي الإجمالي ومن اليد العاملة، غير أن هذا القطاع يمثل التحدي للبلدان النامية إذ لا يتجاوز نصيبه 50% من الناتج المحلي الإجمالي و35% من اليد العاملة إضافة إلى التحديات التي تواجهها هذه البلدان في بناء وتوسيع قدراتها الإنتاجية والتجارية في قطاع الخدمات مما يتيح لها من فرصة تنويع اقتصاداتها.

- لقد نجحت عدة بلدان نامية مثل تونس، المغرب، مصر ...الخ من جني مكاسب إنمائية كبيرة من قطاع الخدمات وعلى رأسها القطاع السياحي الذي يتسم بأهمية خاصة باعتباره صناعة متكاملة وأحد الروافد الرئيسية للدخل القومي وبديلا تنمويا فعالا منشطا لباقي القطاعات الأخرى. لقد كثفت الدول من جهودها للنهوض بقطاعاتها السياحية نظرا لانعكاساتها الإيجابية على كافة الجوانب وكذا أضحت السياحة في عصرنا الحالي صناعة متكاملة إذ فاق معدلها نمو الزراعة والصناعة ويمكن إبراز أهمية السياحة

---

. سعيدي يحي، العمراوي سليم، "مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية لحالة الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013، ص 04

من خلال المنافع التي تحققها للدول يمكن إدراجها كما يلي:

- تعد أحد المصادر الرئيسية للدخل القومي وذلك من خلال مشاركتها في توفير العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات بقطاع السياحة أو الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة من خلال منح تأشيرات الدخول، فروق تحويل العملة، الإيرادات الأخرى للفنادق، بيع المنتجات الوطنية والتقليدية للسائح ... إلخ. حيث يمثل دخل السياحة المصدر الأول للعملات الأجنبية ب 38% من دول العالم ومن أكبر خمس مصادر لبقية الدول.

- تساهم السياحة في تنمية عدد ضخم من الخدمات المتكاملة كثيفة العمالة بمختلف مستوياتها إذ تستحوذ السياحة على 11% من إجمالي القوى العاملة وذلك لتشعب هذه الصناعة وتداخلها مع العديد من الصناعات الأخرى وحسب إحصائيات منظمة السياحة العالمية فقد بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة 251.6 مليون عامل غاية 2010 وحسب إحصائيات مجلس السياحة والسفر العالمي للسياحة استوعبت القطاعات السياحية 11.8% من إجمالي التوظيف بحلول 2014 ودخل السياحة الدولية 2000 بليون دولار إذ تعد أسرع القطاعات الاقتصادية نموا بمعدل 6%.

- تعمل السياحة على نقل التكنولوجيا خاصة في حالة الاستثمار بواسطة الشركات الأجنبية سواء بصورة مهارات أو معدات كما تساهم في تطوير طرق العمل الحالية.

- تمويل ميزانية الدولة باعتبارها قطاع رائد في اقتصاديات الدول ومن أهم مصادر ميزانية الدولة كسبيل المثال لا الحصر نجد:

• الإيرادات المتحصل عليها من المنشآت السياحية على مستوى القطاع الخاص أو العام.

• إيرادات الحكومة من حصتها في القطاع السياحي.

• الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرض على النشاط السياحي.

• ويمكن إبراز مدى الانعكاس الإيجابي للسياحة على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية من خلال المؤشرات السياحية الدولية من حيث عدد السياح الوافدين والذي عرف ارتفاعا من 698 مليون سائح سنة 1999 ليصل إلى 992مليون سائح سنة 2008 ثم وصل إلى 1080 مليون سائح سنة 2010 ويتوقع أن يصل إلى 1550 مليون سائح سنة 2020 ليتضح جليا التزايد المستمر لعدد السياح علما أن الدول المتقدمة تتصدر القائمة إذ

---

**1**-محمد محجوب الحداد، "**تقييم تنافسية السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في خلال تحرير تجارة الخدمات**"، الملتقى الدولي الرابع "المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية"، جامعة مصراته، أيام 1009 نوفمبر 2010، جامعة الشلف، الجزائر، ص 04.

2-محمد العطا عمر، إثر الأعمال الإرهابية على السياحة، صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية"، مركز الدراسات والبحوث، الندوة العلمية، دمشق، من 4 إلى 6 جويلية 2010، ص 22 - 23

تتربع فرنسا على رأس الدول الأوربية من حيث عدد السياح ب59.2مليون سائح تليها و .م. أب 56 مليون سائح ثم الصين ب54.7 مليون سائح وألمانيا ب24.4 مليون سائح وتركيا ب22.2 مليون سائح. ليرافق هذا التزايد في عدد السواح تطور في الإنفاق السياحي الدولي وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

**الجدول: الدول العشر الأكثر إنفاقا في السياحة العالمية**

**الوحدة: مليار دولار**

| الدولة | الصين | المانيا | ال و م ا | إنجلترا | روسيا | فرنسا | كندا | اليابان | استراليا | إيطاليا |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الانفاق 2012** | 102 | 83.8 | 83.7 | 52.3 | 42.8 | 38.1 | 35.2 | 28.1 | 27.6 | 26.2 |

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على الموقع -https://www.tourism-review.net/top-10-biggest-spenders-in-international

**3.2.5. تفعيل دور القطاع الخاص:** يلعب دور القطاع الخاص دورا رئيسيا ومحوريا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن ثم رفع معدلات النمو إذ يبرز القطاع الخاص بمثابة العنصر الرئيسي في قيام النشاط الاقتصادي وروح المبادرة وتحمل المخاطرة والتوجه نحو الإبداع والابتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة.

- يحتل القطاع الخاص مكانة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية انطلاقا بما يتميز من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات إذ يعرف على أنه عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسب الملكية الخاصة تقام فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطرة إذ تؤكد العديد من الدراسات على المدى الطويل وهذا ما أنعكس في تزايد الاتجاه نحو عملية الخصخصة وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتي تشتمل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص وقد جاء هذا التحويل نتيجة عدة مزايا يتميز بما القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام وهي:

- ارتكاز نشاطه على تحقيق الربح أي طغيان الهدف الاقتصادي على الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية مقارنة بالقطاع العام.

- الكفاءة في إدارة الموارد نتيجة انتشار عدم الرشادة في استخدام الموارد للقطاع العام.

- قدرة القطاع الخاص على خلق الحوافز العنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء.

- الإدارة الكفأة للنشاط الاقتصادي من خلال استهدافه للموارد البشرية الكفأة والمؤهلة ذات الحيرة والمهارة.

---

عوينان عبد القادر، "**السياحة في الجزائر الإمكانات والمعوقات (2000- 2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025** "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2012 - 2013، ص 47- 50.

- التميز بروح المبادرة والديناميكية للإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي القادر على المنافسة.

في ظل إدراك الدول النامية للتحديات الجديدة عليها إعادة النظر في دور القطاع العام والعمل على تعظيم دور القطاع الخاص وتأهيله لممارسة فعالة في مسيرة التنمية الاقتصادية ويعد أهم دافع وراء الخصخصة إخفاق القطاع العام في تحقيق الأهداف المنشودة أين تراكمت الخسائر التي أثقلت موازنة الدول النامية، أو رغبة الحكومات في المساهمة في ترشيد الإنفاق من خلال التخلص من أعباء الدعم المادي وتوفير مصدر أمن للأموال على أن يساهم في دعم الموازنات. من هنا تبرز أهداف الخصخصة الاقتصادية من تنشيط وتوسيع نطاق المنافسة وتحسين الأداء أو الكفاءة إضافة إلى خفض العجز المالي للحكومة. كما تؤثر الخصخصة على ميزان المدفوعات نتيجة تحويل موارد مالية خارجية لداخل الدولة إضافة إلى إمكانية تحسين الصادرات وتوفير العملات الأجنبية لها نتيجة زيادة الكفاءة الإنتاجية الأمر الذي يعني زيادة الموارد المالية المنفقة لداخل الدولة.

- إن فتح الباب أمام القطاع الخاص للإبداع والتخطيط بعيد المدى وبنظرة شاملة للاقتصاد جنبا إلى جنب مع المؤسسات والقطاعات الحكومية تمنح للدولة تركيز جهودها ومواردها لاستكمال خططها التنموية من اللبنات الأساسية والنشاطات التي تخرج عن نطاق إمكانات القطاع الخاص مثل الدفاع، الأمن أو مشاريع ذات طابع خاص والتي تعتبر موردا رئيسيا لخزينة الدولة، والتخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة وتوجيه مواردها الدعم قطاعات التعليم، الصحة، البنية التحتية والمنشآت الاقتصادية ذات البعد الاستراتيجي.

وتعزيز انسيابية الاستثمار الأجنبي الذي يؤدي إلى زيادة المصادر المالية لغرض فتح أسواق جديدة وزيادة فرص العمل وصنع تكنولوجيات جديدة ذات الأثر الإيجابي على القطاع التجاري والنمو الاقتصادية.

- لقد أظهرت خبرة البنك الدولي أن الخصخصة تحقق زيادة في الكفاءة وتوليد الإيرادات وتنمي الأسواق المالية وخلق قنوات استثمارية جديدة باستقطاب مستثمرين على مختلف مستوياتهم مما يؤدي إلى ضخ سيولة نقدية في سوق الاستثمار وبالتالي انتعاشه وتوسيع نطاق الملكية وتخفيض أعباء الدولة.

- لقد اكتست الخصخصة زخما في جميع أنحاء العالم وأولتها المؤسسات والمنظمات الدولية اهتماما خاصا وعمدت إلى انتهاجها كثير من الدول كسياسة الإصلاح التشوهات الاقتصادية وقد حققت عدة دول نجاحات بارزة حسب ما أفادت به تقارير البنك الدولي بأن أكثر من 9 آلاف مملوكة للقطاع العام قد حولت للقطاع الخاص في أكثر من 81 بلد من أهمها: ماليزيا، تشيلي، المكسيك، الأرجنتين.

أما عن تجارة الدول الأوربية ذات القاعدة الاقتصادية القوية. والأنظمة الاقتصادية الأقرب والأسهل للتوسع في

---

1-مصطفى الغار، "**الإدارة المالية العامة**"، دار أسامة للنشر، الأردن، 2008، ص 194.

2-حاسم بن ناصر بن حاسم آل ثاني، "**السياسة المالية في تطورها التاريخي مع دراسة خاصة عن السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في دولة قطر**"، رسالة لنيل درجة دكتوراه، تخصص حقوق، قطر، 1996، ص 102.

3-حاسم بن ناصر بن حاسم آل ثاني، مرجع سبق ذكره، ص 105 - 106.

عملية الخصخصة فتعد التجربة البريطانية أفضل دليل على ذلك إذ قامت بنقل أكثر من 50% من مؤسساتها إلى القطاع الخاص وبيع 27 فندقا من أصل 29 وتحويل الشركات الخاصة الإصلاح الخلل في بعض المنشآت العامة كالطرق، المعدات الكهربائية... إلخ.

وكنتيجة لذلك انخفاض دعم مساهمة الحكومة عن طريق قطاعها العام إلى 5% بعدما كان يشكل 10% وارتفاع أرباح المؤسسات خاصة شركة المواصلات ليصل إلى 3 مليار جنيه إسترليني كما حصلت حزينة الدول على 35 مليار جنيه إسترليني إضافة إلى تسديد قروض القطاع العام وسداد 12.5 % من صافي الدين العام خلال سنتين. في حين قامت الو م أ بخصخصة مؤسسات التعليم والطرق وصيانتها والشركات العامة الخاصة بجمع النفايات. أما الخصخصة كتجربة في الدول النامية واجهت عدة عقبات منها ضعف القاعدة الاقتصادية، شح الموارد والثروات والافتقار لإدارة مالية منظمة والكوادر المؤهلة رغم نجاح بعض التجارب منها تشيلي، مكسيك، ماليزيا الذي عرف ناتجها المحلي الإجمالي زيادة بنسبة 2.5 %.

إن عملية وضع استراتيجية تستهدف تطوير القطاع الخاص أو تفعيل دوره في النشاط الاقتصادي يستوجب الوقوف على أهم العراقيل والإخفاقات التي تواجه عملية تطوير القطاع الخاص. يمكن تقسيم جملة العوامل التي تعتبر بمثابة قيود تحد من تطور القطاع الخاص إلى نوعين:

* **القيود المالية:** وهي القيود التي تخص عملية التمويل وترتكز فيما يلي:

• **تكلفة رأس المال:** وتتمثل في الفائدة المدفوعة من قبل مؤسسات القطاع الخاص في سبيل الحصول على رأس المال الضروري لنشاطها وتعد من أهم العناصر المؤثرة على عملية التمويل ومن ثم تمولها وتطورها وذلك انطلاقا من دورها الرئيسي في تحديد مدى إمكانية التنويع في الاستثمارات من عدمه.

• **سياسة الإقراض:** إن التمويل طويل الأجل التي ترغب فيها مؤسسات القطاع الخاص بحجم مشاريعها تفتقر إليها العديد من البنوك التي ترتكز بالأساس على التمويل قصير الأجل نظرا لحاجتها للسيولة من جهة وتفادي مخاطر عدم التسديد من جهة مما يوضح نقل الاستدانة من القطاع المصرفي إذ يساهم في مزيد من القيود التمويلية على القطاع الخاص مما يؤدي إلى ضعف وتيرة نموه وتطوره.

• **درجة تطور أسواق رؤوس الأموال:** تساهم أسواق رؤوس الأموال المتطورة في جلب المدخرات سواء المحلية أو الخارجية وهو ما من شأنه خفض تكاليف التمويل وعليه فعدم تطور أسواق رؤوس الأموال بالشكل الكافي يضيق من فرص التمويل المتاحة أما مؤسسات القطاع الخاص بشكل يؤدي إلى ضعف الأوعية المتاحة للادخار، والاستثمار محدودة للغاية وتقتصر على الصور التقليدية وما زالت إمكانيتها وخبرتها متواضعة ومحدودة.

---

1-شهاب محمد شيحان، "إشكالية الخصخصة وانعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية تطبيقية"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 2 2008، في 10. 2 - ضيف أحمد، وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص ص 10، 11.

3 -" ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، "التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص"، دار حامد، الأردن، 2012، ص 128

** **القيود غير المالية:** على غرار القيود المالية توجد جملة من القيود الأخرى غير المالية التي تؤثر سلبا على تطور القطاع الخاص، نبرزها فيما يلي:

• **وضعية مناخ الأعمال:** تشير وضعية مناخ الأعمال إلى جملة الضوابط والإجراءات والتشريعات الحكومية التي تحكم نشاط القطاع الخاص بكل جوانبه، وحسب البنك الدولي يتم النظر إلى وضعية مناخ الأعمال انطلاقا من توليفة مؤشرات الترتيب التصنيفي القانونية وتشمل مؤشر الحصول على الائتمان ومؤشر حماية المستثمرين ومؤشرات الوقت والتكلفة وتشكل مؤشرات بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البنك، وتسجيل العقار، وتنفيذ العقود، وتصفية النشاط. فتدهور وضعية مناخ الأعمال يؤدي إلى نفور المستثمرين سواء المحليين كانوا أو أجانب.

• **غياب المنافسة:** تعد المنافسة الدافع الرئيسي للمؤسسات للتطور من خلال عمليات الإبداع والابتكار في جميع المجالات بينما ينعكس إيجابا على أدائها في النشاط الاقتصادي. وعليه يتوجب الحد من عمليات الاحتكار بما يمكن من اتساع السوق وفتح مجال المنافسة وما ينعكس عنها من ارتفاع الكفاءة في الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص.

** **تعاظم مكانة القطاع العام:** وجب أن يتميز القطاع الخاص بالحرية في امتلاك وتسيير الموارد الاقتصادية من خلال ما يميزه من كفاءة في الأداء والتسيير ليبرز القطاع العام كعنصر مكمل من خلال تأسيس وتهيئة البيئة القانونية المؤسساتية والتحتية فضلا عن احتكاره لبعض الأنشطة الاستراتيجية والحيوية التي يضمن من خلاله الصالح العام. وعليه فدور القطاع العام يكون محدود بالشكل الذي يسمح بتوفير الحرية والموارد الكفيلة لنشاط القطاع الخاص وتعاظم مكانته من شأنه إزاحة وإحلال الموارد الاقتصادية نحو القطاع العام مما يضيق من فرص الاستثمار والتوسع.

** **آليات تشغيل القطاع الخاص:** تتجسد فيما يلي:

• **توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال:** إن أهم الآليات تتعلق بضرورة توفير أفضل الظروف التي ينشط في إطارها القطاع الخاص أو ما يسمى مناخ الأعمال والذي تعرفه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على أنه يحمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تكون البيئة التي يتم فيها النشاط الاستثماري. ومن أهم العناصر الأساسية لتحقيق بيئة مساعدة ومحفزة على النشاط بحد:

• وضع الإطار التشريعي والقانوني المناسب عن طريق التشاور بين القطاعين العام والخاص سواء فيما يخص السياسات الاقتصادية والتشريعات والأحكام القانونية والتي تعكس الجو المحيط بنشاط القطاع الخاص. إذ يساهم

---

ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2014 - 2015، ص 205. في نفس المرجع السابق، ص 08.

هذا التشاور في خلق المبادرة والتحفيز من خلال ما يوفره من ثقة وطمأنينة.

• توفير وتطوير البنية التحتية إذ تلعب دورا هاما في تطور نشاط القطاع الخاص باعتبارها من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات.

• تنمية الموارد البشرية باعتبارها عملية استثمار لرأس المال البشري حيث تعرف على أنما عملية تطوير المهارات والقدرات والمعارف مما يساهم في رفع مساهمتها في عملية الإنتاج وزيادة الكفاءة في الأداء

• تحقيق الاستقرار السياسي الذي يعد داعما قويا لتواجد القطاع الخاص.

• الحد من تعاظم مكانة القطاع العام، إذ أن تزايد مكانة القطاع العام في النشاط الاقتصادي يؤثر سلبا نتيجة الحد من توافر الموارد الاقتصادية وغياب المنافسة وبروز الاحتكارات لتبرز أهمية الخصخصة كأحد أهم العوامل الرئيسية في الحد من تعاظم دور القطاع العام وتزايد مكانة القطاع الخاص وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية.

• **توفير التمويل لتحقيق الاستثمارات:** إن توفير التمويل اللازم يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي النشاط القطاع الخاص ويتم ذلك من خلال: تعبئة المدخرات بتطوير بنية القطاع المصرفي، مساندة المشروعات الصغيرة والجديدة في السوق.

• **الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص:** إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحديد أدوار كل منها في عملية التنمية الاقتصادية يعد من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي. إذ تدخل الشراكة بين القطاعين في الاتجاهات الحديثة لتطوير القطاع الخاص وتعزيز مكانته كما تخفف من قيود الإنفاق والعجز في الموازنة. وضرورة إحداث شراكة بين القطاعين تعكس نوع من التكامل في النشاط الاقتصادي يؤسس لنمو ديناميكي للقطاع الخاص.

**4.2.5. جذب الاستثمار الأجنبي:** تسعى البلدان النامية لاستكمال مسيرتها التنموية في ظل عقبات نتيجة نقص مواردها المحلية مما دفع بهما للاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية تعزيزا للمدخرات الوطنية وإلى ما تسهم به من تزويد هذه البلدان بالنقد الأجنبي للوفاء بمتطلبات عملية التنمية. وفي ظل نقص هذه الموارد المحلية عملت البلدان النامية على جذب وتشجيع انسياب الاستثمارات الأجنبية إليها بتوفير المناخ الاستثماري الجيد الذي يتضمن مجموعة من العوامل تحدد مدى ملائمة البيئة السياسية والاقتصادية والتشريعية ويمكن إدراج أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- يعد أحد مكونات التدفقات الرأسمالية لدول النامية ومصدر من مصادر التمويل.

- مكملا للادخار المحلي لتمويل خطط التنمية في مختلف القطاعات.

- الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية إذ تستخدم هذه التدفقات المالية عادة في المشاريع المربحة ذات المردودية العالية.

- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتخفيض مستوى البطالة ونقل للتكنولوجيا.

- إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي كمساند للقطاع العام المتعثر وتوفير الموارد المالية في ظل عدم استقرار عائدات النفط للدول النفطية وعجز الموارد المحلية عن تلبية متطلبات التنمية للدول الأخرى يتطلب من الدول النامية العمل على خلق مناخ استثماري ملائم بجميع معطياته المادية والقانونية والمؤسساتية والسياسات الاقتصادية التي تعزز ثقة المستثمر.

ومن أهم مظاهر المناخ الجيد للاستثمار بحد: إتباع سياسات التحرر وتفعيل دور القطاع الخاص، توفير المزايا والحوافز المشجعة للاستثمارات، توفير البنية التحتية لتسهيل مزاولة النشاط الاستثماري، توفير البيئة الإدارية الملائمة والابتعاد عن مظاهر البيروقراطية.

يتوقف حجم هذه الموارد على مدى كفاءة السياسة المالية في تعبئتها وعلى رأسها الضرائب باعتبارها أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في تشجيع الاستثمارات وكذا مدى قدرتها على توجيه هذه الاستثمارات نحو النشاطات التي تساهم حقيقة في التنمية الاقتصادية. كما تشير أغلب الدراسات إلى أن الحوافز المالية ليست العامل الحاسم في تحديد قرار الاستثمار بل هناك محددات باتت قاسما مشتركا ومهما في التأثير في قرار الاستثمار الأجنبي المباشر منها خصائص السوق، المواد الأولية، الاستقرار السياسي والسياسات الاقتصادية المتبعة مثل قوانين الملكية، الحواجز التجارية وغيرها.

- يعد الاستثمار الأجنبي حاجة ملحة سواء للاقتصاديات النامية نظرا لحاجة اقتصاداتها لرؤوس الأموال والخبرة الفنية تقابلها حاجة الاقتصاديات المتقدمة إلى أسواق تستثمر فيها رؤوس أموالها الفائضة وتلعب الدول النامية في الوقت الحالي دورا مهما في حركة الاستثمارات الأجنبية كوجهة للتدفقات الواردة حيث استقطبت الدول النامية سنة 2009 ما يقارب نصف التدفقات العالمية الواردة إليها لتبلغ 478 مليار دولار.

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي لا تأخذ نمطا واحدا فالعوامل المؤثرة فيه متعددة فمعظم التدفقات تتجه نحو البلدان التي تملك برامج استقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وإصلاحات على صعيد القطاع المالي والتي تملك برامج خصخصة فعالة".

---

1-"أحمد سعيد شريف، "دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الخاص"، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 14، العدد الأول، يونيو 2003، ص 84. / 2- نزيه عبد المقصود مبروك، "الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 92-93 / 3-د أحمد سعيد يوسف، "إثر تطوير السياسة المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سورية"، منشورات مكتب الجامعة الأردنية، الأردن، 2005، ص 171 " / 4-الاتكتاد، "تقرير الاستثمار العالمي"، 2010، ص 09

5-حازم يدر الخطيب، "أهمية الاستمارات الأجنبي في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة حالة دراسة في الأردن "، مجلة اقتصادات شمال إفريقيا، العدد 4، الأردن، ص 98

**خلاصة الفصل:**

و من خلال الفصل الأول من هذه الدراسة و الذي خصصناه ليكون كمدخل للاقتصاديات النفطية و التنويع الاقتصادي اتضح لنا أن مورد النفط هو أهم مصدر طاقوي في العالم، و كل الدول تحاول جاهدة لبسط سيطرتها عليه سواء المنتجة أو المستهلكة من خلال التحكم ومواكبة سوق النفط العالمية، و يعد النفط السلعة الأولى و الممول الرئيسي للاقتصاديات النفطية في رسم السياسة الاقتصادية للبلد باعتباره مصدر للطاقة و سلعة هامة في التجارة الدولية، و أمام عدم استقرار سوق النفط بسبب موجات الصدمات النفطية التي أصبحت تمثل ظاهرة متلازمة للسوق النفطية و الاختلاف في نعمة و نقمة النفط لبعض الدول. فالحقيقة التي باتت واضحة هو توجه الاقتصاديات النفطية نحو قطاعات أخرى وسياسات اقتصادية أكثر انفتاحا وتنوعا حيث أصبحت سياسة التنويع الاقتصادي المخرج الذي يتجه نحوه مختلف اقتصادات النفط كمخرج وعلاج يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة وإعطاء مرونة عالية في تجاوز صدمات النفط.

# الفصل الثاني

## العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي

*المبحث الأول: طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي

*المبحث الثاني: الدراسات السابقة

**مقدمة الفصل الثاني:**

فرضت المستجدات والتطورات التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية، أن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي يكون ضمن أولويات النمو الاقتصادي في إطار تحقيق قاعدة اقتصادية متنوعة من خلال السير على خطة إسهامات القطاعات الاقتصادية ولا ينبغي أن تكون على حساب النمو الاقتصادي وعليه عرف موضوع التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي اهتمام كبير من طرف الاقتصاديين لانطوائه على جملة من التحديات لعدة جوانب متعلقة برأس المال البشري، الزراعة، الصناعة، تكنولوجيا المعلومات. الخ تصب في قالب واحد.

ومما سبق فإن اهتمامنا في هذا الفصل سوف ينصب على دراسة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق في المبحث الأول إلى طبيعة العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فسوف نخصصه للدراسات السابقة بغية الاستفادة من الدراسات السابقة في توجيه الدراسة الحالية.

**المبحث الأول: طبيعة العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي:**

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف أولا على الاتجاهات الفكرية للعلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي، من خلال عرض الخلفية التاريخية للتنويع الاقتصادي في سياق النمو الاقتصادي، ثم الوقوف على أهمية علاقة التنويع والنمو الاقتصادي من خلال تسليط الضوء على النمو في الفكر والأدبيات الاقتصادية على خلفية أهم النظريات والنماذج، ثم التطرق في الأخير لمجالات التنويع الاقتصادي في سياق النمو الاقتصادي.

**1. الاتجاهات الفكرية للعلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي:**

حاولت العديد من الدراسات أن تظهر طبيعة العلاقة، فهناك اتجاهان فكريان مفسران للعلاقة التنويع والنمو الاقتصادي، الأول يتمثل في نظرية "المزايا النسبية" ل "دافيد ريكاردو"، والتي ترى في التخصص (انخفاض درجة التنويع الاقتصادي) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي، والاتجاه الثاني يتمثل في العديد من الدراسات التي بينت أن تركز الإنتاج والصادرات وانخفاض درجة التنويع الاقتصادي لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي. و رغم أهمية نظرية "ريكاردو" و التي تعطي مبررات قوية للتخصص و بالتالي عدم التنوع، إلا أن مزايا هذه النظرية لا تحفز النمو الاقتصادي و تحديدا في الدول النامية، ذلك أن صادرات تلك الدول ترتكز على المواد الاستخراجية و الأولية و التي تتعرض أسعارها و عوائدها لتقلب مستمر، وهذا يعيق التمويل المستقر للخطط التنمية فيها، ومع ذلك تعتمد العديد من التجارب الدولية في إطار تنويع قاعدتها الاقتصادية على الاستفادة من الميزة النسبية لعناصرها الإنتاجية، فعندما يتوفر لديها عناصر الإنتاج الزراعي من أراضي خصبة ومياه ومناخ يمكنها التوسع في الإنتاج الزراعي، و عندما تتوافر لديها عناصر الإنتاج الصناعي من مواد أولية وتقنية و عمالة مدربة يمكنها التوسع في الإنتاج الصناعي، و دول أخرى يعتمد التنويع الاقتصادي لديها على قطاع السياحة و أخرى على الخدمات المالية. وهكذا، وبشكل عام تسعا الدول البترولية إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية من خلال التوسع في الصناعات البتروكيماوية، والصناعات المستهلكة للطاقة كصناعة الحديد والألمنيوم والخزف والصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية.

**2 الخلفية التاريخية للتنويع الاقتصادي في سياق النمو الاقتصادي:**

إن موضوع التنويع الاقتصادي ليس حديث العهد في الفكر والأدبيات الاقتصادية، فقد كانت أولى الأعمال في هذا المجال في أزمة الكساد الاقتصادي عام 1930 من طرف الاقتصادي ماك لوغلين Mac Laughlin فقد حاول شرح الدورات الاقتصادية في المدن الأمريكية حسب درجة تركز النشاطات الاقتصادية، فبينت دراسته أن المدن التي تتصف بمستوى تركز عالي هي الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية بين الحربي العالميتين، ضيف إلى دلك خلال نفس الفترة طرحت هذه الإشكالية عندما انهارت أسعار المواد الأولية كالبن في بلدان أمريكا اللاتينية،

وكانت هذه الأعمال الشرارة الأولى للتفكير في التغيير الهيكلي في اقتصادات هذه الدول وتكون الرغبة لديها في

---

ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 6.

عدم التخصص في إنتاج المواد الأولية. ويمكن تلخيص تطور البحوث في مجال التنويع الاقتصادي في شكل مرحلتين من البحوث:

**أولا. المرحلة الأولى:** والتي عرفت فيها البحوث في مجال التنويع الاقتصادي تطورا سريعا خلال سنوات 1940، 1950 حيث ارتبطت إشكالية التنويع الاقتصادي بمصطلحي النمو والتطور الاقتصادي إلى غاية نهاية سنوات 1970من القرن الماضي، ويمكن ذكر بعض الأبحاث التي قام بها الاقتصاديون في هذا المجال:

❖ Rosenstein Rodan تعرض لمعالجة موضوعي أثر التعليم effet d'entrainement و كثافة مصفوفة ما بين القطاعات، و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن تنويع اقتصاديات الدول النامية يجب أن يترجم بتسويد مصفوفة ما بين القطاعات وذلك نظرا للتطور الكبير الذي تشهده المبادلات بين مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة التكامل الكبير بينها، فقد حاول الأخيران تحديد الأنشطة الصناعية التي لها دور كبير في تسريع المبادلات الداخلية، هذه الدراسة حول أثر التعليم والصناعات المنشطة للتبادل الداخلي بين القطاعات شغلت الفكر الاقتصادي المتعلق بالدول النامية إلى سبعينات القرن الماضي.

❖ رأي الاقتصادي Bernis بان التنويع الاقتصادي يمر من خلال عملية التصنيع، والمعروفة باسم الصناعات المصنعة، والمستوحاة من فكرة قطب النمو المعروضة من قبل فرونسوا بيرو Francois Perroux والتي تتعلق بإيجاد هيكل صناعي منسجم، والتي تتطلب إيجاد هيكل صناعي منسجم، والتي تعني أن مختلف القطاعات متداخلة فيما بينها من جهة المدخلات والمخرجات، الشيء الذي يستلزم وجود قطاعات إنتاج معدات وسلع وسيطية موجهة للاستهلاك الإنتاجي الداخلي. من جهة أخرى ركز الاقتصاديان Rostow et Kuznets على أن التغيير الهيكلي للاقتصاد والتنويع الاقتصادي ضروريان من أجل المرور إلى النمو والتطور.

❖ ركز الاقتصادي لويس Lewis على القدرة على الاستثمار والتراكم الوطني كعامل أساسي لتنويع الهيكل الاقتصادي والتحول من الاقتصاد التقليدي.

❖ ورغم كون إشكالية تنويع الصادرات في صلب الأعمال المتعلقة بنظرية التطور الاقتصادي، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصادي العالمي أواخر سنوات 1970 بالإضافة إلى فشل سياسة إحلال الواردات كانتا سببا في التهميش النسبي لفكرة التنويع الاقتصادي.

---

1-Glenn MacLaughlin," industrial diversification in american cities, Quarterly Journal of economics", no 45, Nouvember 1930, p: 131-149. 2

2- Hakim Ben Hammouda et autres, Op.cit, p :31.

3-Rosenstein-Rodan, " problems of industrialization of eastern and south-eastern Europe", Economic journal, vol 33, 1943.

4-"Kusnets. S," modern économic growth ", in: Yale University Press, New Haven, 1966.

5-Rostow. W," the stage of economic groth: A noncommunist manifesto", Cambridge University Press, 1960.

**ثانيا. المرحلة الثانية:** أو ما يعبر عنها بالمرحلة الحديثة حيث شهدت السنوات الأخيرة عودة قوية لمسألة التنويع الاقتصادي على الساحة الاقتصادية في خضم التطورات التي عرفتها دول العالم ولعل أهم هذه الأسباب 2: ضعف نجاعة اقتصاديات الدول النامية، عدم استفادة هذه الدول من المعاملات التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة، كما أن العوائد المتأتية من الانفتاح التجاري ضئيلة جدا.

تطرقت الأدبيات الاقتصادية الحديثة لإشكالية التنويع الاقتصادي في عدة دراسات أهمها:

• دراسة Imbs and Waciarg الذين استعملا البيانات المتعلقة بالإنتاج و اليد العاملة الوطنية لدراسة العلاقة بين تركز القطاعات الوطنية و بنية الدخل حسب الفرد في عدة دول، خلصت نتائج دراستهما إلى وجود نموذج غير خطي بين التنويع و الإنتاج والتشغيل و النمو الاقتصادي، باستعمال البيانات المتعلقة بالتشغيل و القيمة المضافة حسب القطاعات التي تغطي الكثير من البلدان و مستويات متنوعة من التقسيمات القطاعية استنتج الباحثان أن مسار التطور يتميز بمرحلتين من التنوع : الأولى "النمو الاقتصادي" يفسر بتزايد التنوع في القطاعات كما تشهد هذه المرحلة تزايد الدخل حسب الفرد، المرحلة الثانية : " التوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي" يبدأ في التركز، و عليه فإنه حسب الباحثين فإن التركز القطاعي يبدأ منحنى متناقص ثم يأخذ في التزايد.

• Klinger and lederman" برهن في دراستهما على صحة ما توصل إليه الباحثان Imbs and Warziarg في

حالة استبدال التنويع الاقتصادي بتنويع الصادرات، وذلك باستعمال البيانات المتعلقة بالصادرات، الباحثان خلصا إلى أن التنويع يزيد عند الدول الأقل تطورا ثم ينحصر التنويع عند بلوغ مستوى معين من التطور، كما درس الباحثان العلاقة بين المنتجات الجديدة المصدرة ومستوى التطور، فخلصا إلى أن عدد المنتجات الجديدة المصدرة تتبع منحنى متزايد ثم تأخذ في التناقص بالنسبة للدخل ما يدل أن الاقتصاد يصبح أقل تركزا وأكثر تنوعا تناسبا مع تزايد الدخل.

Cadot, Carrere, Strauss _ Kahn ' اقترحا تقسيم مؤشر التركيز السلعي النايل Thail الذي يمثل مباشرة الهامش التكثيفي والهامش التوسعي (منتجات جديدة أو أسواق جديدة لتنوع الصادرات، قبل تحليل الكيفية التي يتم بما | تتطور الهامشين بدلالة الناتج المحلي الخام حسب الفرد، استعمل الباحثان قاعدة بيانات تتضمن 156 بلد وخلصا إلى وجود علاقة في شكل منحنى متزايد ثم يأخذ في التناقص بين التطور الاقتصادي وتنويع الصادرات.

---

1-Hakim Ben Hammouda et autres, Op.cit, p : 32.

2- Hakim Ben Hammouda et autres, "D'une diversification spontanée à une diversification organisée ; quelles politiques pour diversifier les économies d'Afrique du Nord", Revue économique, vol 60, no 1, janvier 2009, p133-156.

3-Imbs. J, Wacziarg. R, Op.cit, p :63-86. * 4- Klinger. B, Lederman.D," discovery and Development: An Empirical Exploration of New Products", World Bank Policy Research Working Paper 3450, Washington, 2004.

**3 . أهمية علاقة التنويع والنمو الاقتصادي:** وعلى عكس نظرية المزايا النسبية، يرى الكثير أن التنويع الاقتصادي يقود إلى النمو الاقتصادي وذلك للأسباب التالية:

• زيادة إنتاجية رأس المال البشري والتطوير المالي، حيث يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، والتطوير المالية ويودي من ثم إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

• تقليل المخاطر الاستثمارية، فالتنويع الاقتصادي يعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار و تقليل مخاطر الاستثمار فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الناتجة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها فالظروف الطبيعية مثل الزلازل والجفاف والفيضانات والحرائق والظروف الدولية مثل الحروب والنزاعات المسلحة والاحتكار والخدمات المالية، من شأنها أن تلحق أضرارا فادحة في إنتاج بعض المنتوجات وتسويقها واستهلاكها، وهو ما سينعكس دون أدنى شك على العائدات من هذه الاستثمارات، ومن ثم فإن تنويع الاستثمارات و توزيعها على عدد كبير من المنتوجات يقلص المخاطر الاستثمارية ويزيد من العائدات ويضمن استقرارها.

• تخفيض المخاطر التي يتعرض إليها الهيكل الإنتاجي، حيث أن التنويع الاقتصادي يسمح بتحقيق عدة مزايا من خلال تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو على عدد محدود وقليل من المنتوجات، أو ارتكازه على قطاع واحد أو على عدد محدود من القطاعات. ولقد بينت دراسة Korea, Tenreyro 2007 أن الهيكل الإنتاجي لاقتصاد أي بلد يتعرض للخطر عندما يتخصص في قطاعات ذات درجات عالية من التقلبات

---

1-'Cadot. O, Carrère. Cet V. strauss-Kahn," export diversification: What's behind the hump? ", The Revue of economics and statistics, vol 93, no 2, 2011, p:590 - 650.

"تفسر عملية تنويع الصادرات التي يمكن أن ينتهجها بلد ما بالقدرة على إنشاء خطوط جديدة للتصدير وترقيتها، وهذا ما يسمى بالهامش التوسعي، كما يمكن لعملية تنويع الصادرات أن تأخذ شكل الزيادة في قيمة صادرات السلع الموجودة أصلا في القاعدة التصديرية وهذا ما يسمى الهامش التكثيفي

2-Berthelemy.j, Soderling. L, " The role of capital accumulation adjustment and structural change for economic take of empirical evidence from African growth episodes", World development, vol 29, no 2, 2001, p: 323-343.

3-Ramcharan. R, "How big are the benefits of economic diversification? Evidence from earthquakes", IMF working paper, 2005, p: 05- 48.

4- Fenestra et all," Testing Endogenous growth in south Korea and Taiwan ", journal of development economics, 1999, p. 317-341.

5-Acemenglu, Zilibotti, " Information accumulation in development", journal of economic growth Springer, vol 4, n 1, march 1999, p:38.

6-Ramcharan working R, "Does economic diversification lead to financial development? Evidence from topography", IMF "Paper, 2006, p: 06-35.

وعندما تكون التركيبة القطاعية عالية التركيز على منتج واحد أو على قطاع واحد.

• التقليل من المخاطر التي تؤدي إلى تخفيض قيمة الصادرات، لأن بعض الدول التي تتميز في اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي إذا انخفضت أسعار المنتوجات المصدرة ستنخفض آليا عائدات الصادرات من العملة الصعبة، ومن ثم ستنخفض الإمكانيات والقدرات التمويلية لهذه الدول مما سينعكس سلبا على استيرادها وتنميتها الاقتصادية.

• تحفيز معدلات التبادل التجاري والرفع منها، حيث أن انخفاض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق العالمية مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات سيؤدي إلى تدني مستوى معدل التبادل التجاري. فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج واحد ووحيد فإن انخفاض أسعاره سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات نتيجة للوزن المهم الذي يشغله هذا المنتج في ترجيح الأرقام القياسية لأسعار الصادرات، وذلك يعني خسارة الدولة | في تحارها الخارجية (عجز في الميزان التجاري). أما عندما تتنوع الصادرات فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، ويؤدي ذلك إلى تقليص الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار السلع المصدرة، ومن ثم إلى ارتفاع معدل التبادل التجاري، وقد بينت الكثير من الدراسات العلاقة الايجابية والطردية ما بين تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي

(Taylor 1981, Balassa 1985, Chow 1987, Ram 1987, krueger 1990 )

• تحقيق التنمية المستدامة، حيث أن عدد من الدراسات التي عالجت تقلبات معدلات النمو الاقتصادي أظهرت عدم تمكن الدول الفقيرة الوصول إلى تنمية مستدامة ومستمرة وذلك لأسباب ثلاثة ترتبط كلها بضعف التنويع الاقتصادي، السبب الأول يرتبط بتخصص الدول الفقيرة في الإنتاج والتصدير لعدد قليل من المنتوجات، والثاني يرتبط بتعرض هذه الدول بصفة متكررة لصدمات كلية شديدة، والسبب الثالث يتعلق بارتفاع حدة التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة. وعليه فإن ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي سيؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

---

1-Koren. M, Tenreyro. S, "Volatility and development Quarterly", journal of economics, vol 122, no 1, 2007, p:243-287.

2-Heiko H, "Export diversification and economic growth", working paper, n° 21, the international bank for reconstruction and development, 2008.

3-Krueger A," Asian trade and growth lessons", AEA papers and proceeding, 1990, p:108-112.

4- Ram R, "Export and economic growth in developing countries evidence from time series and cross section data", economic development and cultural change, 1987, p:51-72.

5-Tayler. W," growth and export expansion in developing countries", journal of development economics, 1981, p:121-130.

**الشكل: العلاقة بين طفرات التنويع والتسارع النمو**

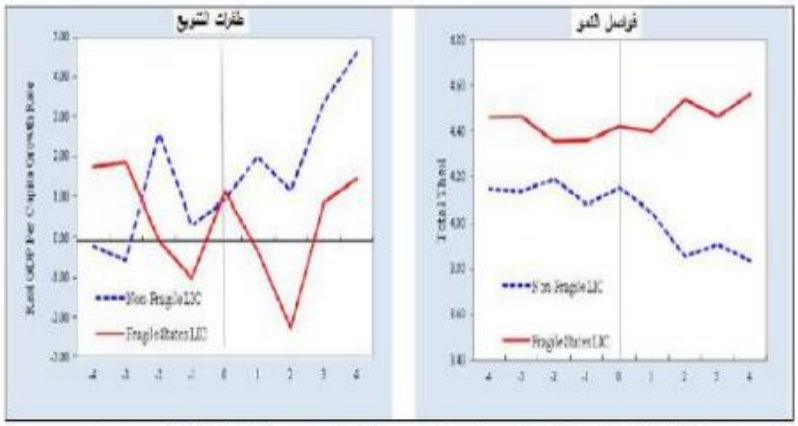


**Source**: Chris Papageorgiou and Nikola, Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications, IMF, STAFF Discussion note, December 2012, p-18.

### 4. النمو في الفكر والادبيات الاقتصادية:

تولي دول العالم اهتماما واسع النطاق في سياساتها الاقتصادية لموضوع النمو الاقتصادي ويبقى على رأس قائمة أهدافها، حيث تسعى جاهدة للعمل على تحقيقه والبحث عن العوامل والوسائل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي، فالنمو الاقتصادي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية باعتباره يمثل خلاصة الجهود المبذولة الاقتصادية وغير الاقتصادية من طرف مختلف حكومات الدول. في هذا الإطار سنحاول تسليط الضوء على مفهوم النمو الاقتصادي، محدداته، كيفية قياسه وكذا التعرف على مختلف الأسس النظرية له.

#### 1.4. تعريف النمو الاقتصادي:

برز مصطلح النمو الاقتصادي تزامنا مع ظهور الفكر الكلاسيكي، واستمر لفترة طويلة من الزمن، حيث شغل اهتمام العديد من الاقتصاديين بدراسة مختلف العوامل المسببة للنمو الاقتصادي كأمثال: François Perroux، Jacques Lecaillou,Simon Kuznets وغيرهم كثيرون.

يري بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي يعني الزيادة في الدخل الوطني، وذهب البعض للحديث على أن النمو الاقتصادي يتمثل في زيادة حجم السلع والخدمات، ومن خلال هذا سوف نعرج على بعض التعاريف للنمو الاقتصادي.

عرف الاقتصادي Francois Perronix النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لبلد ما لمؤشر الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية.

اما Jean Rivoire" فيقصد بالنمو الاقتصادي تحول الاقتصاد تدريجيا بزيادة الإنتاج والرفاهية.

---

'Dawe D. A, "new look at the effect of export instability on the investment and growth", World development 1990, p:05-14.

بينما "S.kuzneds" : عرف النمو الاقتصادي على انه يعكس القدرة الدائمة لتزويد المجتمع كمية متتامة من السلع و الخدمات لكل مواطن.

كما عرفه **Jacques Lecaillon** في كتابه **"النمو الاقتصادي"** بأنه: "مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل"، فالنمو الاقتصادي حسب هذا التعريف هو "نمو في حجم الإنتاج الإجمالي الخام والذي يشير إلى حجم السلع والخدمات المحصل عليها خلال فترة زمنية محددة".

ويعرف النمو الاقتصادي على أنه: "حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج الكلي الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد من خلال فترة زمنية معينة"

وبالنسبة ل Peterson، يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الإنتاج الفعلي أو الحقيقي للسلع والخدمات، وكذلك زيادة في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات.

وعليه يمكن استنتاج ما يلي:

• النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني.

فإذا كان الناتج ينمو بنفس معدل النمو السكاني، فإنه لن تحدث أي زيادة في نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي لن يكون هناك أي تحسن في المستوى المعيشي للأفراد، على الرغم من زيادة الإنتاج ومن جهة أخرى، حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل كنتيجة لانخفاض عدد السكان بمعدل أسرع من معدل الانخفاض في كميات الإنتاج وهذا في حالة التدهور العام للاقتصاد، فإنه لن يتحقق أي نمو في البلد على الرغم من زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

---

1-Paul Massé, "Histoire économique et sociale du monde: de l'origine de l'humanité au XXe siècle Tome 1", Edition le harmattan, Paris, 2011, p: 357.

2- Jean Rivoire," L'économie de marché", Alger, 1994, P : 80.

3-على جدوع المشرفات، "السمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 39

4-Jacques, lecaillon, "La Croissance Économique. Edition Cujas", Paris, 1972, p : 10

5-حوشين يوسف، " العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر ما بين 1970- 2009"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة البليدة 2، الجزائر، العدد 04، 2015، ص 131.

6-T. R Jain, 0. P. Khanna, Vir Sen, "Development and Environmental Economics and International Trade», V.K. Publications, New Delhi, 10/2009, P: 2

7-محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عملية نالصف، على عبد الوهاب نحا، " التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 73

وبناءا عليه فإن:

**معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني**

• إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي لا بد من استبعاد معدل التضخم، فنحصل على:

**معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم**

**الشكل: عمليات النمو الاقتصادي**

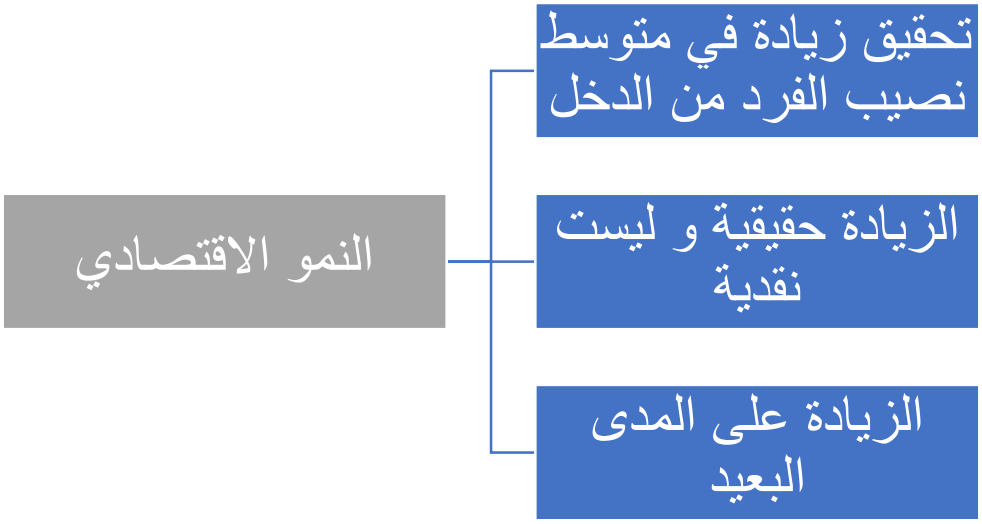


**المصدر: من إعداد الباحث**

**. 2.4. أنواع ومحددات النمو الاقتصادي:**

**1. أنواع النمو الاقتصادي:**

ينقسم النمو الاقتصادي إلى ثلاثة:

أ- النمو التلقائي أو الطبيعي ( Spontaneous Growth)

ب – النمو العابر (Transit Growth)

ج- النمو المخطط ( Planned Growth)

D.N. Dwivedi," Macroeconomics: Theory and Policy", 3 Edition, Tata McGraw-Hill Education Private Limited, New Delhi, India, 2010, p:383.

**أ- النمو التلقائي (الطبيعي):**

نعني به النمو الذي يحدث بشكل عفوي بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد القومي نتيجة لتمتعه بوجود مؤسسات اقتصادية قوية دون تدخل الدولة، أو دون إتباع تخطيط علمي على المستوى القومي.

**ب - النمو العابر:**

يعرف النمو العابر على أنه نمو لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، حيث أنه يظهر بمجرد ظهور عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، كما أنه يظهر نتيجة لوجود مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية، سرعان ما تختفي بنفس السرعة التي ظهرت بها، وينتشر هذا النوع من النمو بصفة كبيرة في الدول النامية.

**ج- النمو المخطط:**

يعتبر النمو المخطط والنمو الطبيعي بمثابة نمو ذاتي الحركة عكس النمو العابر الذي يعتبر نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية، و يحدث هذا النوع من النمو نتيجة عملية تخطيط شاملة الموارد ومتطلبات المجتمع، ويتوقف النمو المخطط من جهة على قدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، ومن جهة أخرى على فعالية التنفيذ والمتابعة و مشاركة الجمهور في عملية التخطيط بمستوياته، و يعتبر التخطيط الاقتصادي شجا علميا حديث النشأة نسبيا، و أصبح نشاطا واسعا تمارسه العديد من الدول من أجل تحقيق التنمية، كما سعت الدول الرأسمالية الكبرى إلى تعظيم استفادتها من بعض أساليب التخطيط ورسم سياسات الطلب الفعال و تحقيق العمالة الكاملة وفقا للنظرية الكينزية".

**2. محددات النمو الاقتصادي:**

إن عملية النمو معقدة للغاية، فهي تتأثر بمجموعة من العوامل، ووفق دراسة الاقتصاديين لمحددات النمو توصلوا إلى أن هناك عوامل اقتصادية تتمثل في: الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، تراكم رأس المال والتقدم التقني، وأخرى غير اقتصادية كالعوامل الاجتماعية، الثقافية والسياسية، وفيما يلي سنتطرق لبعضها باختصار:

---

1-حبيب كميل، البتي حازم، "دراسات في الإنماء في التطور"، لبنان، 1997، ص 17.

2-صالح خصاونة وآخرون، "مبادئ الاقتصاد 2"، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الأردن، 1994، ص ص 379- 380.

3-نسيمة سابق، "أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014"، رسالة مقدمة النيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، 2015 - 2016، ص 61.

**أولا: الموارد الطبيعية:**

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، الاستغلال الأمثل لهده الثروة او الموارد في ظل الوفرة أو ندرها يعتبر محددا هام لزيادة معدل النمو الاقتصادي.

**ثانيا: الموارد البشرية:**

يعد توفر اليد العاملة من أهم عوامل النمو الاقتصادي خاصة عند الكلاسيك، إلا أنه مع التطور التكنولوجي و التقني، تغير معنى الموارد البشرية و أصبحت تدل على رصيد الأفراد من القدرات و المواهب والمهارات و المعرفة، و قد ساعد هذا الرصيد كثيرا على رفع إنتاجية القوة العاملة، و بالتالي فهي تؤدي دورا مهما جدا في عملية التنمية، ذلك لأن تنمية الموارد البشرية ارتبطت بتراكم رأس المال البشري، فالاستثمار في هذا الأخير على شكل برامج التدريب و التعليم، ينعكس على الناتج الوطني و على مستويات الإنتاجية و منه على النمو الاقتصادي.

**ثالثا: تراكم رأس المال:**

اهتم الاقتصاديون بتراكم رأس المال، نظرا لأهميته في تحقيق التنمية، فهو يأتي من خلال توفير حجم من المدخرات الحقيقية وتوجيهها في عملية الاستثمار، بدل توجيهها نحو بحالات الاستهلاك.2

**رابعا: التقدم التقني:**

حظيت التغيرات التكنولوجية بأهمية كبيرة لدى الاقتصاديين، وذلك للدور الذي تلعبه في تطوير الأساليب المستخدمة في العملية الإنتاجية، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة حجم الإنتاج وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ففي هذا السياق تعتبر النظريات الكلاسيكية الإنتاج كدالة لعدد من العوامل، وهي العمل، الأرض، الموارد الطبيعية وكذا التقدم التكنولوجي، إلا أن هذا الأخير اعتبر متغيرا خارجيا لا يمكن استخدامه من قبل النموذج الاقتصادي، أما نظريات النمو الحديثة اختلفت مع التقليدية باعتباره متغيرا داخليا، حيث ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتقدم التكنولوجي، ذلك لأن الابتكارات والاكتشافات التكنولوجية تعد مصدرا رئيسيا للنمو الاقتصادي.

**خامسا: العوامل السياسية:**

إن النمو الاقتصادي يتأثر بشكل كبير بالبيئة السياسية للبلد، حيث يعتبر كل من الاستقرار السياسي والإدارة الفعالة والقوية أمرا ضروريا للنمو الاقتصادي، ومحفزا لتكوين رأس المال وذلك لثقة الأفراد في الدولة.

---

مدحت، القريشي، **"التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ص 139.

مدحت القريشي، **"التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات"**، مرجع سبق ذكره، ص 137.

مدحت، القريشي، **"التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات"**، مرجع سبق ذكره، ص 134 - 135.

**سادسا: العوامل الاجتماعية:**

تضم المواقف الاجتماعية من عادات وتقاليد، التي تتغير بعضها مع التوسع في التعليم وانتقال الثقافة من مجتمع إلى آخر، ولكن فقط التغير الاجتماعي الاختياري الذي يقود إلى النمو الاقتصادي.

**3.4. نظريات ونماذج النمو في الفكر الاقتصادي:**

سعت عدة مدارس فكرية لمعالجة موضوع النمو الاقتصادي رغبتا منها للوصول إلى قالب نظري متكامل

و شامل يرقا لتوليد أداء اقتصادي يلاءم مختلف الدول ابتداء من الاقتصاديين الكلاسيك كأمثال (Adam Smith)، (Jean Baptiste Say)، (Karl Marx )،( Robert Malthus )، (David Ricardo )وغيرهم ،مرورا بإنجازات النيوكلاسيك كأمثال (Marshall )، ( Alfred)، ( Menger )، ( Walras )، (Jevons) وكذا اعمال الكينزيين وما جاء بعده( Evesy Domar - Roy Harrods- Solow) وصولا إلى النظريات الحديثة، كنظرية النمو الجديدة "الداخلية" للاقتصاديين (Rebelo) (Barro) ( R.Lucas)،(Paul Römer)

**اولا: نظريات النمو الكلاسيكية:** لقد ركز الكلاسيك في وجهات نظرهم على فرضيات عديدة أهمها:

• سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية؛

• التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم؛

• ميل الأرباح للتراجع وذلك نظرا لزيادة حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي؛

• الربح هو الحافز على الاستثمار، كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار؛

• حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى الاستقرار كنهاية العملية التراكم الرأسمالي؛

•الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحركية الفردية في ممارسة النشاط

1. **ادم سميث Adam Smith** :حيث يأتي في طليعة الاقتصاديين الكلاسيك الدين تطرقوا الموضوع النمو و

الدي اعتبر بان العمل هو مصدر الثروة الأمم وأن تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة الإنتاجية، ويوضح سميث أن

التخصص وتقسيم العمل لا بد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يأتى أساسا من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي، ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي،

---

1-Ne. Thi. Somashekar, "Development and Environmental Economics", New Age International (p) limited, Publishers, 1" Edition, New Delhi, 2008, p:14.

2-جلال خشيب، "النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، شبكة الألوكة"، متوفر على الموقع: Www. akukah.net

تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا Self Sustaining ، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول و الأرباح فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار (تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح و هكذا، و لكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي (حين يتكالب الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة) إلى هبوط الأرباح و تقل المدخرات و معدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود Stationary State (حلقة دائرية انكماشية). ويمكن تلخيص أفكار ادم سميث وفق الشكل التالي:

**الشكل: تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي.**

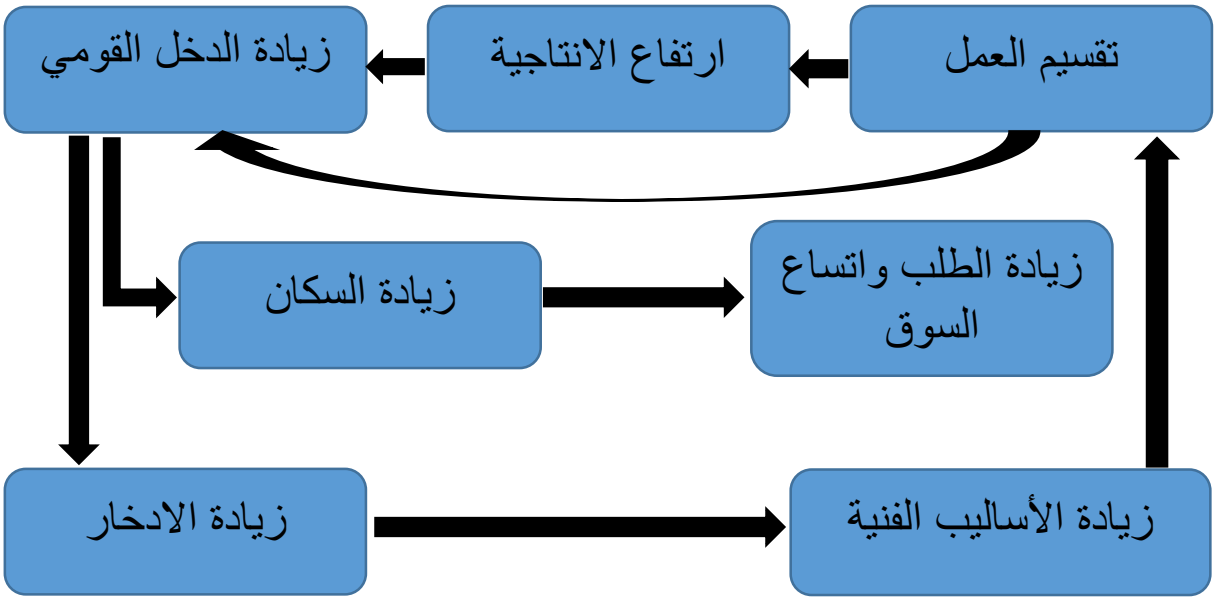


المصدر: سالم توفيق النحفي، محمد صالح تركي القريشي، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب للطباعة والنشر، 1988، ص 61.

2. **دافيد ريكاردو** :David Ricardo بعد تحليل أدم سميث جاء تحليل دافيد ريكاردو ليوضح أهم الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود وانتشاره، يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي والهام في النشاط الاقتصادي والذي يخضع لقانون تقص الغلة أي التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى، كما أعطى ريكاردو كذلك الأهمية للعوامل الغير اقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التركيز على حرية التجارة من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها بالمساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل

شعباني إسماعيل، **" مقدمة في اقتصاد التنمية"**، دار هومة، الجزائر، 1997، ص 65.

**3. مالتوس :Thomas Robert Malthus**وعكس نظرية ادم سميث المتفائلة اتجاه النمو، فقد تبلورت أفكار

مالتوس في انه مهما كان النظام الذي تتبعه الدولة فمستوى الشعوب لا يمكن أن يتحسن إذا زاد معدل النمو السكاني على معدل النمو الاقتصادي، ويرى بعدم تدخل الدولة إلا في حالة الفقر المدقع. وفي كتابه الثاني حول" اصول الاقتصاد السياسي " أكد على أهمية الطلب على الإنتاج لتحقيق النمو الاقتصادي.

**ثانيا: نظرية النمو النيوكلاسيكية:** تعتبر امتداد جديد للفكر الكلاسيكى، والتي تطورت على يد مجموعة من الاقتصاديين أمثال: (Alfred Marshal)، (Walras)، (Menger)،( Jevons) ومن أهم ما جاء في هذه النظرية، بروز عملية تكوين رأس المال وعلاقته بالنمو الاقتصادي حين تم تكوينه دون الحاجة لزيادة العمل أي من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يتحدد بدوره من خلال سعر الفائدة و مستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية و بالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يعد كل من السكان و التكنولوجيا والتجارة الدولية عوامل أخرى مشجعة لتوسيع الإنتاج. وتحقيق النمو الاقتصادي الذي يتضمن ضمن هذه النظرية ثلاثة أفكار رئيسية وهي:

• يتحدد معدل نمو الإنتاج في الأمد الطويل، بمعدل نمو قوة العمل مضافا إليها معدل نمو إنتاجيته والتي تحدد خارج النموذج، وأن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، ويعود ذلك إلى أن المعدل الأعلى للادخار أو الاستثمار يتم تعويضه إما بمعدل أعلى لنسبة رأس المال للناتج $(\frac{k}{y})$ أو بمعدل أدنى لإنتاجية رأس المال، وذلك بسبب الفرضية النيوكلاسيكية الخاصة بتناقص عوائد رأس المال.

• عندما تكون هناك تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج) لدى بلدان العالم، سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى البلدان المذكورة فيما بين $(\frac{v}{k})(\frac{k}{y})$، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، وهو ما يقود إلى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة بين بلدان العالم المختلفة. • يعتمد مستوى دخل الفرد على معدل الادخار والاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير إيجابا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبا مع معدل نمو السكان.

---

1-بدراوي شاهيناز، " تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012) "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، علوم الاقتصاد النقدي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2014 - 2015، ص 55.

2-إسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية (نظريات -نماذج- استراتيجيات"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 107، 108.

3- كبداني سيد أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل - دراسة قياسية حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2013، ص 37.

4-مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية، نظريات، سياسات وموضوعات"، مرجع سبق ذكره، ص 67- 69

**ثالثا: نظرية النمو الكينزية:**

إن أزمة الكساد الاقتصادية الشهيرة لسنة 1929 حتمت على الاقتصاديين إعادة النظر في مقارباتهم والبحث عن أفكار جديدة. فجاءت المدرسة الكينزية ل. John Minard Kinz، وتقوم على الفرضيات التالية:

• عدم سيادة التشغيل الكامل وهذا عكس ما نصت علية المدرسة الكلاسيكية.

• المناداة بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

• خلصت بأن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال، أي أن يكون العرض تابعا للطلب وليس العكس كما نادى الكلاسيكي Jean Baptiste Say العرض يخلق الطلب.

• عدم حيادية النقود فهي مخزن للقيمة.

• عدم مرونة الأجور والأسعار.

بني Kinz نظريته على أساس أن أزمة الكساد التي حدثت هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض، ولإعادة سيرورة النمو الاقتصادي، يجب تحريك الطلب الذي بدوره يحرك العرض، وعليه يجب تحديد محددات الطلب الكلي (القومي) وذلك من أجل معرفة السياسات المناسبة.

فتحريك الطلب عند Kinz يكون إما:

1) تحريك الطلب الاستثماري الخاص، وذلك بتخفيض سعر الفائدة.
2) تحريك الطلب الاستهلاكي الخاص، وذلك برفع الدخل.
3) أو تحركهما معا. والمخطط التالي يشرح محددات الطلب عند Kink

---

1-فرهاد محمد علي، "التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي"، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1994، ص 43.

2-ضيف أحمد، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة الجزائر (1989- 2012) "، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015، ص 47

**الشكل: محددات الطلب الكلي عند Kinz**

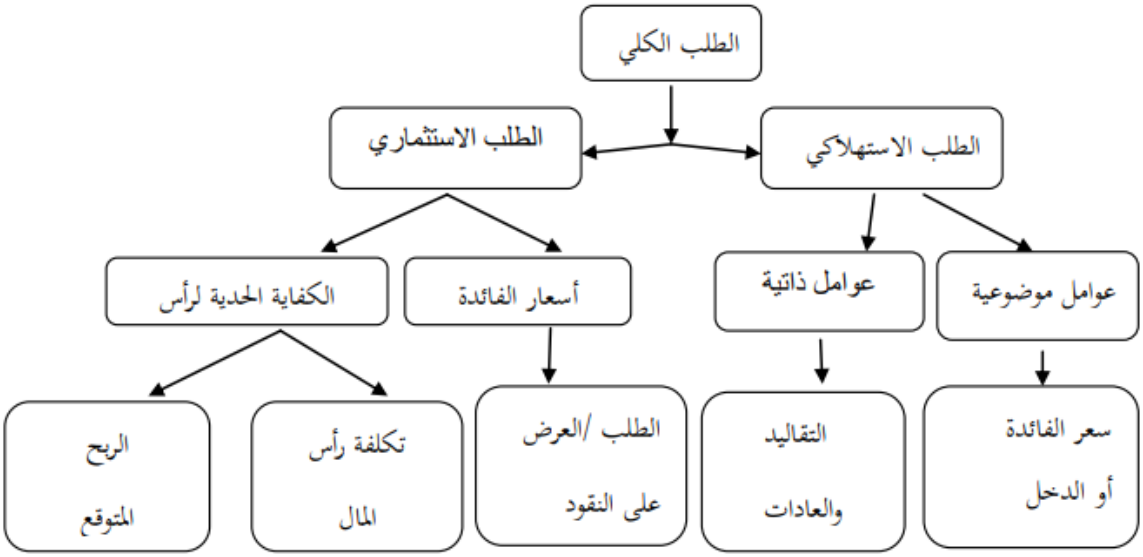


المصدر: ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم. دراسة حالة الجزائر (2012 -1989)، أطروحة دكتوراه منشورة، 2015، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 22.

**1. هارود دومار Harrod - Domar**: يعتبر نموذج Hatrod – Domar توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية (الستاتيكية)، ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان. وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو، وقد ركز النموذج على النظرية الديناميكية وعلى العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والناتج.

وتتمثل فرضيات النموذج فيما يلي:

- غياب الدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاقتصاد المغلق (لا توجد تجارة خارجية).
- تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للاستثمار والوصول إلى العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
- تساوي وثبات الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار.
- الأسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية كلها ثابتة.
- وجود نمط واحد لإنتاج السلع مع فرضية العمر اللانهائي للسلع الرأسمالية؛ كل من حسابات الدخل والاستثمار تعتمد على الدخل المتحقق لنفس السنة والاستثمار الكلي الجديد يحدد بمستوى الادخار الكلي.

---

مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية، نظريات، سياسات وموضوعات"، مرجع سبق ذكره، ص 74.

**2. نموذج سولو "Solow":** يعتبر نموذج سولو إسهاما في تطوير النظرية النيوكلاسيكية للنمو حيث تقوم على توسيع نظرية " Harrod - Domar" بسبب النقائص التي أظهرها بحكم إنها متشائمة بسبب اعتقادها أن الاقتصاد يميل للتقلب بين حالتي البطالة والتوظيف الزائد عن الحد، حيث أرجع "Solow" سبه إلى الجمود المفترض في معامل رأس المال، وإلى استخدام عناصر الإنتاج بنسب ثابتة، الأمر الذي يؤدي استخدامها بغير كفاءة، ولذلك اقترح إمكانية الإحلال بينهما، وافترض أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت (n)، وأن تراكم رأس المال هو نسبة ثابتة من الدخل (K = Y5)، واستبدل المعامل الثابت لرأس المال في دالة الإنتاج بدالة متجانسة خطيا Y=F(K,L) و يقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات:

• الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجا مركبا واحدا.

• دالة الإنتاج هي دالة "Cobb- Douglas"ذات غلة الحجم الثابتة، وحيث يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج K و L.

$$Y=F\,(K.L) = k^{\alpha}L^{1-\alpha}$$

الاستهلاك يأخذ شكل دالة "Keynes"

$$C = Cy \Longrightarrow S = (1 - C)\,Y = sY$$

نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، حيث إذا كان معدل نمو السكان هو ( n) فإن عرض العمل ينمو كذلك، (n) وذلك لأن:

$$\frac{d\log L}{dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{dt} = \frac{L}{dt} = n$$

• فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال، ووجود مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.

• التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ.

**رابعا: نظرية النمو الجديدة (الداخلية):**

برزت منتصف الثمانينات من القرن الماضي وجاءت لتفسير الاختلافات الحاصلة في الناتج المحلي الذي لم يتم توضيحه في نموذج سولو والذي اعتبره متغير خارجيا وكدا الفروقات بين البلدان فيما يخص معدلات النمو في الإنتاج طويلة الأجل ومستوى دخل الفرد. ومن أهم هذه النظريات نجد نموذج Barro, Robert lucas Romer، بالإضافة إلى نماذج أخرى كنموذج Robelo و Helpman Grossman وغيرهم. ويمكن تلخيص عوامل النمو الاقتصاد الداخلي وفق الشكل التالي:

**الشكل: عوامل النمو الاقتصاد الداخلي (الذاتي).**

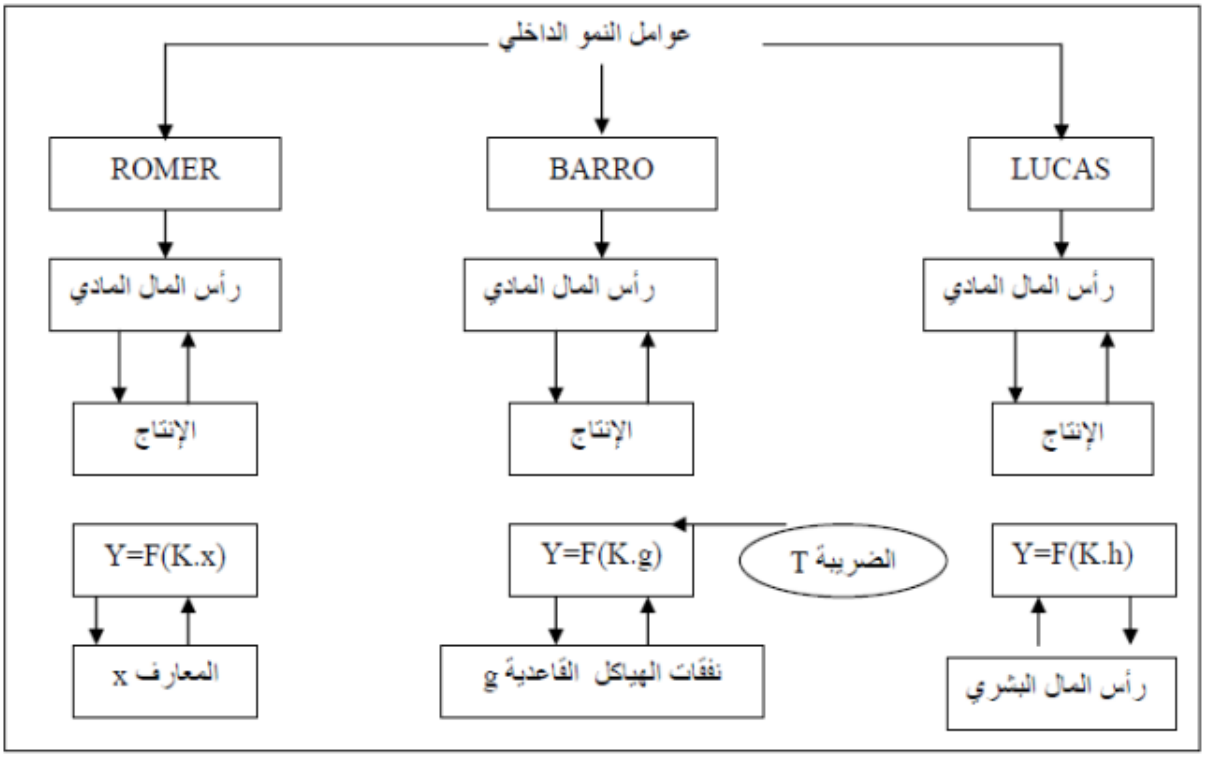


المصدر: مصطفى زيرواني، الممول الاقتصادي واستراتيجيات التنمية" حالة دول جنوب شرق آسيا"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، نقلا عن ضيف أحمد، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستلم دراسة حالة الجزائر 1989- 2012 "، مرجع سبق ذكره، ص 43

**1. نموذج "Lucas":**

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

$$h = \beta(1-\mu)h$$

حيث أن U هي الزمن المسخر للعمل، وأما (1-0) فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف، وB مقدار الفعالية، ومنه:

$$\frac{h}{h} = \beta(1-\mu)$$

أما دالة الإنتاج "Cobb - Douglas" فتأخذ شكل التالي: $(\boldsymbol{Y = K^{\beta}\,(hL)^{\,1-\beta}})$

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسر اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غني وفقر بعض البلدان، فإن هذا النموذج يشبه نموذج "Solow"، إذ تلعب h دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكأني للتكوين من طرف الأفراد (1-U)، الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع

من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم (تفضيل تراكم رأس المال البشري سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.

**2. نموذج رومر :Romer**قدم رومر فكرة النمو الداخلي (Endogenous growth) على المدى الطويل والذي يتحدد بعوامل من داخل النشاط الإنتاجي وأن العنصر المحفز له هو التقدم الفني وتراكم المعرفة، وبني رومر نموذج النمو الخاص بنظريته بناء على عدة فروض أهمها:

• الفرض الأول: افترض رومر أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تنمو دون قيود وبمعدل متزايد خلال الزمن نظرا لإمكانية تزايد معدل الاستثمار ومعدل العائد على رأس المال.

• الفرض الثاني: افترض رومر أن التغير التكنولوجي متغير تابع يتحدد داخل النشاط الاقتصادي بواسطة عوامل عديدة، مثل تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية التي تسعى لتحقيق الأرباح وقادرة على تحمل المخاطر،

أو عن طريق تراكم رأس المال البشري.

• الفرض الثالث: افترض نموذج رومر أن الاكتشافات والتكنولوجيا هي عوامل إنتاج تختلف عن عوامل الإنتاج التقليدية، وأطلق عليها اسم عوامل الإنتاج غير التنافسية في الاستخدام، وهي تشبه في ذلك السلع العامة، فالمعرفة أو الاختراعات الجديدة لا يحول دون استخدام شخص أخر لها أو منشأة أن تستخدمها باقي المنشآت.

**3. نموذج " (AK" Rebelo) 1991**: إن المشكل المطروح من خلال النماذج النيوكلاسيكية للنمو، هو استبعادها لإمكانية النمو في المدى الطويل الناتج عن الشكل المحدب لدالة الإنتاج (مبدأ الغلة المتناقصة). | فالخاصية الأساسية لنماذج النمو الداخلي هي غياب المردودية المتناقصة لرأس المال، الذي يتميز بخاصية التراكم التلقائي من طرف الأعوان الاقتصاديين، وبالتالي فمن أجل الحصول على نمو مستقر ذاتيا لا يجب كبح الرغبة في الحصول على التراكم بالوقوع تحت مبدأ المردودية المتناقصة.

$$\dot{k} = sY - \delta K \quad \text{(2} \quad =)$$

بحيث أن: Y الإنتاج، K رأس المال، S نسبة الادخار، A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، هذه الخصوصية تسمح إذن بالحصول على إنتاجية حدية لرأس المال غير منعدمة على المدى الطويل، فهي ثابتة وتساوي إلى A

---

Romer P.M, "Increasing Returns and Long run Growth", Journal of Political Economy, 94, 1986, pp:1002 - 1037.

افترض رومر في هذا الوضع تزايد العلة مع الحجم وليس ثباته ويفسر رومر ذلك بما يسمى بالوافرات الخارجية الموجبة للاستثمار في المعرفة، بالإضافة إلى الوافرات الخارجية الناتجة عن تراكم رأس المال البشري والذي يسمي بالأثر الخارجي لتراكم رأس المال البشري.

إن الشكل المبسط لنموذج AK المعطي من طرف Rebelo يكون كما يلي:

$$Y = AK \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

باعتبار أن حجم السكان ثابت، وأن تراكم رأس المال يكتب على الشكل التالي:

إن خط SK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المستهلك، أما المنحنىSY فيعطينا الاستثمار بدلالة مخزون رأس المال، وبما أن Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم و هي أحد خصائص نموذج "AK" .

يمكن استخراج معادلة النمو الاقتصادي كما يلي:

- باعتبار أن A متغيرة ثابتة، فإنه يمكن التعبير عن معدل نمو الداخل بما يلي:

$$\dot{Y} = AK \rightarrow \dot{Y} = A(sY - \delta K) \rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = As - \frac{\delta AK}{Y} \rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = As - \delta \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

- أما معدل نمو رأس المال، فيمكن التعبير عنه انطلاقا من قسمة المعادلة (2) على K وذلك كم يلي:

$$\frac{\dot{K}}{K} = \frac{sAK}{K} - \frac{\delta K}{K} \rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

من خلال المعادلتين (3) و (4) نستنتج أن:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta = g$$

من خلال هذه المعادلة، يتبين لنا أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج وأن معدل النمو دالة متزايدة في معدل الادخار.

وهكذا فإسهام نموذج AK هو محتوى الداخلية نسبية النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وعلى علاقته مع نسبية الادخار، فهذا النموذج يبين أن رأس المال يتراكم بمردودية ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة، فالنمو مستواه محدد من طرف معدل الادخار، ومنه انطلاقا من (نسبة الادخار) الدولة يمكنها التدخل عن طريق المساعدة بوسائل موافقة للسياسة الاقتصادية.

مع أن النموذج AK سجل موقفا واضحا إزاء نموذج Solow، وخاصة للحصول على النمو في المدى الطويل، فهو يمثل بعض المحدودية التي نلخصها فيما يلي:

نتيجة المردودية الثابتة إزاء رأس المال المتوصل إليها تتلقى مشكل حقيقي متعلق بقواعد الاقتصاد الجزئي لدالة الاقتصاد الكلي، فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي فإن دالة الإنتاج للمؤسسة هي ذات مردودية متغيرة، ارتفاع (نمو) ثم انخفض (تدني)، أما المردودية الثابتة فتفرض حالة الاستقرار. إن المدافعين عن هذا النموذج تقدموا بالحجة على أن هذا الأخير (نموذج AKهو كذلك محدد للتوازن، ومنه أي نظير لهذه الحجة لا يأخذ أي مسار إلا إن دخلت هذه الدالة كل عوامل الإنتاج. في هذه الحالة يظهر مشكل والذي يمثل العوامل الأخرى الغير مجمعة مثل العمل، الأرض، المواد الأولية، التي لا نستطيع أن ندمجها في مفهوم العمل الموسع، والتي بدورها تلغي فرضية المردودية الثابتة المقترحة من هذا الأخير، فلا بد أن نكون واضحين أن إضافة هذه العوامل تغير من شكل دالة الإنتاج إلى دالة مردودية متزايدة، في هذه الدالة ارتفاع العوامل ينشط ارتفاع غير متناسب للإنتاج هذا ما يتعاكس مع قواعد الاقتصاد الجزئي للنموذج.

**4. نموذج قروسمان وهيبلمان Grossman et Hepjman 1991**: يعتمد هذا النموذج على إمكانية | استمرار ابتكار الأنواع الجديدة من السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تراكم المعرفة والتكنولوجيا بصورة متعمدة، عكس نموذج رومر الذي يرى بأن النمو يتحقق من خلال إنتاج المزيد من أنواع السلع الوسيطية. وبذلك حسب هذا النموذج فإن استمرار تراكم المعرفة التكنولوجية، واستمرار ابتكار الأنواع الحديثة للسلع الاستهلاكية، سيؤدي إلى استمرار النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وتقوم الشركات الهادفة إلى تعظيم أرباحها بالاشتراك في عملية البحوث والتطوير، وذلك بهدف ابتكار أنواع أحدث من السلع الاستهلاكية في ظل وجود حرية الدخول و الخروج من الأسواق.

تمتلك هذه الشركات قوة احتكارية للسلع الحديثة داخل السوق، مما يشكل حافزا قويا للقيام بالابتكارات التكنولوجية، بغرض الحصول على الأرباح الاحتكارية عن هذه السلع إلى ما لا نهاية. وتتمتع السلع الاستهلاكية المبتكرة ضمن هذا النموذج بالتجانس، أو بنفس دالة الإنتاج ونفس مستوى التفضيلات لدى المستهلكين ونفس سعر البيع ونفس مرونة الطلب، على الرغم من تمتع منتجي كل منها بقوة احتكارية داخل السوق. ويمكن التعبير عن إجمالي الناتج كما يلي: $Y=Nx$، حيث :Nعدد السلع الاستهلاكية الحديثة. : X الناتج الخاص بكب سلعة.

بالنسبة للشركات المحتكرة لإنتاج الأنواع الحديثة من السلع الاستهلاكية، فهي تقوم بمقارنة تكلفة ابتكار السلع الاستهلاكية الحديثة مع القيمة الحالية لتدفق الأرباح ( (Vمنذ الزمن (1) وما بعده إلى مالا نهاية.

وفي حالة التوازن تتساوى قيمة الأرباح مع تكلفة الابتكارات. أما في حالة ارتفاع قيمة الأرباح عن تكلفة

---

1 Ahmed zakane, op.cit, P:56.

2-Ahmed zakane, "dépenses publiques productives, croissance à long terme et politique économique - essai d'analyse économétrique appliquée au cas d'Algérie-", Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Économiques, Université d'Alger, 2002-2003, P: 54

الابتكارات تحدث زيادة في حجم الدخول إلى السوق أو زيادة عدد الشركات، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الأرباح، وفي حالة ارتفاع تكلفة الابتكارات عن قيمة الأرباح فلن يتوافر الدافع للقيام بالابتكارات التكنولوجية في مجال السلع الاستهلاكية.

كما تحسب تكلفة الابتكارات التي يتحملها المحتكر بالعلاقة التالية: R = aw/ Kn، حيث: a معامل تكلفة الابتكارات، W: أجور العاملين في الابتكارات، : Kn الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية و الذي يعتمد على الابتكارات السابقة. وتنعكس الزيادة في الرصيد المتاح من المعرفة على إنتاجية البحوث في الاقتصاد مما يعني انخفاض تكلفة الابتكارات مع زيادة عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها.

يتم توزيع إجمالي العمالة داخل الاقتصاد بين قطاعين أساسيين هما: قطاع البحوث، وقطاع إنتاج السلع والمنتجات، وكذلك كالتالي: L = Ly + LA حيث Ly: حجم العمالة التي تنتج السلع المعروفة سابقا داخل ال اقتصاد :LAحجم العمالة التي تعمل في مجال البحوث، ولدينا: La= (a/kn). dN/dtحيث: (a/kn) يمثل حجم العمالة المطلوبة لإيجاد الابتكارات، ويمثل *dN/dt* التغير في عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها | أو هو عدد الابتكارات التي يجري إعدادها . و بالتالي : L= Ly+ [(a/kn ).dN/dt] و بافتراض أن دالة الانتاج داخل الاقتصاد تعتمد فقط على عنصر العمل فالناتج يختلف باختلاف العوامل المؤثرة على عنصر العمل، أي اختلاف الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية .

ومن ثم يتطلب النمو الداخلي المستمر أن يكون الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية (Kn) دالة متزايدة بالنسبة لعنصر عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها(N)، وقد افترض قروسمان وهيبلمان أن: Kn = N

، وبالتالي: L = Ly+a.g. N، ويشير النموذج إلى أن زيادة معدل الابتكارات يرتبط بزيادة حجم العمالة. كما يشير النموذج إلى انخفاض معدل الابتكارات داخل الاقتصاد مع زيادة تكلفة الابتكارات.

**5. نموذج اجيون و هويت Aghion et Howitt: 1992** يرى الاقتصاديان بان التقدم التقني يعتبر عاملا مفسرا للنمو الاقتصادي الداخلي، و فكرته الأساسية تدور حول مساهمة التجديد التكنولوجي في النمو الاقتصادي، و أكد اجيون و هويت فكرة أن ربحية الابتكارات الناتجة عن أنشطة البحوث و التطوير تنخفض مع ظهور التكنولوجيا الأحدث . أي أن التكنولوجيا الحديثة تؤدي إلى تحول التكنولوجيا السابقة إلى تكنولوجيا | متقادمة، بما يعني أن الأرباح مؤقتة وتظل قائمة إلى حين صدور التكنولوجيا الأحدث، وتعرف فترة الأرباح المؤقتة للمحتكر باسم فترة حياة ربحية الابتكارات.

ويتضح من ذلك أن الابتكارات تتمتع بعدة آثار خارجية موجبة وسالبة، وتتمثل الآثار الموجبة في زيادة احتمالات ظهور ابتكارات حديثة في المستقبل، بينما تتمثل الآثار السالبة في إنهاء الأرباح الاحتكارية للشركات صاحبة الابتكارات السابقة. وبافتراض أن العمالة هي العنصر الوحيد في الاقتصاد يتم تقسيمها بين قطاعين أساسيين هما:

قطاع إنتاج السلع النهائية، وقطاع البحث والتطوير وتعطي بالصيغة التالية: L= Ly + LA حيث: : Ly تمثل حجم العمالة التي تنتج السلع النهائية داخل الاقتصاد، ما : تمثل حجم العمالة التي تعمل في مجال البحث والتطوير .

وعليه معدل النمو في الناتج يعتمد على كل من معدل نمو الموارد الموجهة إلى البحث والتطوير ومدى تطبيق السياسات الاقتصادية المحفزة الأنشطة البحث والتطوير (السياسات المحفزة في تخفيض الضرائب، الدعم، والنظم والإجراءات التي تساهم في زيادة حجم الموارد الموجهة إلى أنشطة البحث والتطوير)، مما يتيح خلق زيادة في معدلات النمو داخل الاقتصاد.

**الجدول: التطور التاريخي لنظريات النمو**

| نظريات النمو | مصدر النمو | خصائص النمو |
|---|---|---|
| النظرية الكلاسيكية :<br>- ادم سميت (1776)<br>- روبرت مالتوس( 1791)<br>- دافيد ريكاردو)( 1817)<br>- كارل ماركس (1867) | تقسيم العمل<br>إعادة استثمار الفائض<br>إعادة استثمار الفائض<br>تراكم رأس المال | نمو غير محدد<br>نمو محدد بسبب قانون تزايد السكان<br>نمو محدد بسبب تناقص غلة الأرض<br>نمو محدد في نموذج الإنتاج الرأسمالي بسبب اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض |
| نظرية شومبيتر( 1911-1939)<br>(Joseph Schumpetre) | سلسلة الاكتشافات التكنولوجية<br>(Groupes d'innivation) | نمو غير مستقر، نظرية مفسرة للدوارات الطويلة الأجل |
| نموذج الكينزيون الجدد :<br>-هارود (1939)- أدومر 1946 | معدل النمو دالة في العلاقة بين معدل الادخار و معدل الاستثمار | نمو غير مستقر |
| النموذج النيوكلاسيكي :<br>- ر سولو (1965) | التقدم الفني (التكنولوجي)، و تزايد الحجم السكاني كعوامل خارجية | النمو ذو طبيعة وقتية في غياب التقدم الفني |
| نماذج نادي روما : - ميدوس(1962) | الموارد الطبيعية | نمو محدود و منتهي بسبب الانفجار السكاني و التلوث و فناء الطاقة |
| نظرية التنسيق (التنظيم) :<br>-أجليتا (1976 )—ر.يوير (1986) | الترابط بين نظام الإنتاج و نظام الطلب | تفاوت أنواع النمو من حيث الزمان و المكان |
| نظريات النمو الذاتي :<br>- ب.رومر (1986) —<br>ر.لوكاس(1988) ر.بارو —جرينورد( | رأس المال المادي، رأس المال العام رأس المال التكنولوجي، رأس المال البشري .<br>ادخال الرأس المال البشري في دالة | الخاصية الذاتية للنمو، إعادة الاعتبار لدور الدولة في النمو، الأخذ في الاعتبار سيرة أو تاريخ النمو في البلد محل البحث . |

1-رواكسي خالد، مرجع سبق ذكره، ص 42.

2-المصدر: عبد الباسط وفاء، " النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية"، كلية الحقوق، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص08.

| | | |
|---|---|---|
| 1990 )<br>-أجيون ، هويت (1992 )<br>نموذج بن حبيب و سبيجل( 1994) | التقدم التكنولوجي . | رأس المال البشري يؤثر على الابتكارات المحلية و يؤثر على سرعة التنمية الاقتصادية . |

**5. الأداء المؤسساتي، التنويع والنمو الاقتصادي:**

إن التنويع الاقتصادي يتطلب توفر بيئة مناسبة تجعله أمرا ممكنا لخلق نمو مستقر، وفي هذا الصدد يعتبر البنك الدولي في تقريره لسنة 2009 أن بناء مؤسسات جيدة يعتبر أمرا ضروريا لتنويع صادرات أي دولة، إلا أن بناء المؤسسات الملائمة هي عملية تتطلب وقتا، كما يرى البنك الدولي أن هناك عوامل هامة وضرورية لإنجاح هذه المؤسسات، و التي تتمثل في وجود بنية تحتية فعالة خاصة في ميدان النقل و الاتصالات من أجل خفض التكاليف، تحسين نوعية المنتجات و اليات توزيعها، سياسات اقتصادية كلية مستقرة، وقطاع مالي متطور، سعر صرف مناسب، و سياسية تجارية منفتحة تمكن من ولوج الأسواق و تحسين تنافسية الصادرات، و إصلاحات هيكلية تساعد على خلق بيئة تنظيمية من شأنها تحفيز نمو القطاع الخاص، وتشريعات تحفز الاستثمارات المحلية و تحدب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فالمؤسسات من وجهة نظر نورث دوغلاس هي القيود التي استنبطها الإنسان والتي تنظم التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتضمن قيود غير رسمية (العقوبات، المحظورات، العادات والتقاليد ولوائح السلوك) وقوانين رسمية (الدساتير، القوانين وحقوق الملكية) كان الهدف من إنشاءها تقليص مستوى عدم اليقين في التبادل - تخفيض تكاليف الصفقات - بحيث توفر هيكل الحوافز الاقتصاد ما. فلنوعية المؤسسات دور مهم و حاسم خاصة في المرحلة الانتقالية لأي بلد، أي مرحلة التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث أن هذا التحول يتطلب تعويض مجموعة مؤسسات ( المؤسسات المرتبطة بالاقتصاد الموجه ) بمؤسسات أخرى تتوافق مع متطلبات اقتصاد السوق، غير أن هذا التحول الكبير عادة ما يكون في فترة قصيرة جدا، و هذا ما يفسر أن عددا من البلدان ( خاصة في افريقيا جنوب الصحراء و شمال افريقيا ) لم تستطع بناء مؤسسات جيدة تدعم مرحلة التحول، كما أن عقودا من التخطيط المركزي في معظم هذه البلدان ترتب عنها اكتساب مؤسسات غير جيدة، ساهمت في وضع و صيانة سياسات اقتصادية فشلت في تنويع اقتصاداتها، فمن ناحية معظم المنتجات التي تم التركيز عليها للتنويع الاقتصادي شملت فروع إنتاج لم يكن اقتصاد البلد يمتلك فرصا كبيرة على المنافسة فيها، و من ناحية أخرى بدأت معظم هذه البلدان مرحلة التحول بإنشاء مؤسسات كبيرة جدا، و تختلف هذه الهيكلة الاقتصادية كليا عن ما يلاحظ في معظم البلدان المتقدمة ، حيث يعتبر داني رودريك 2004 أن النوعية المؤسساتية هي الضامن السيادة القانون و المستويات الأساسية للدخل و التعليم و التي تشير إلى اختلاف معدلات النمو بين البلدان، أما | نورث دوغلاس فيرى أن النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي توفر حقوق ملكية محددة وواضحة توفر الحوافز من أجل الإنتاج وكذا نظاما سياسيا الذي يرسي منظومة قانونية قضائية تضمن تنفيذ العقود و الاتفاقات بتكلفة منخفضة ، أما دارون أسيمنغلو فيعتبر النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي تتوفر على الخصائص التالية :

- توفير حقوق ملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنهم من الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية؛

- وضع قيود على أعمال النخبة والسياسيين وجماعة المصالح بحيث لا يستطيعون استعمال سلطتهم في انتزاع مداخيل واستثمارات الأخرين؛

- توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع بحيث يستطيع كل الأفراد الاستثمار والمساهمة في مختلف الأنشطة المنتجة؛

**النوعية المؤسساتية السياسية:** يرى كل من أسيمنغلو وروبنسون أن المؤسسات السياسية هي التي تحد من قدرة المواطنين على مراقبة السياسيين وأن النوعية المؤسساتية الجيدة هي التي تضمن بما يكفي من القيود على القادة بأنهم لن ينحرفوا عن الصالح العام، فالمؤسسات السياسية الضعيفة تقود إلى عدم المساواة أما قوة الالتزام تصد النخبة والسياسيين من نهب وسلب الدولة.

**. النوعية المؤسساتية الاقتصادية:** إن النوعية المؤسساتية الاقتصادية الجيدة حسب أسيمنغلو وروبنسون 2000 وأسيمنغلو 2003، هي التي تفرض بالقوة حقوق الملكية وتقدم حوافز الاستثمار للإفراد وتضع قيودا على أفعال النخبة والسياسيين كما تقيد قدرتهم على مصادرة مداخيل واستثمارات الآخرين. إن النوعية المؤسساتية الاقتصادية الجيدة تقود إلى الأداء الجيد للاقتصاد، بحيث تحدد نوعية الإطار المؤسسات الاقتصادي والدرجة التي يرغب بها القطاع الخاص بالاشتغال بين النشاطات الإنتاجية والاستثمارات طويلة الأجل ليتعارض مع أنشطة البحث عن الريع والأنشطة الأخرى غير المنتجة.

---

1-مشكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 64.

2-Chifford D. Clark and Jung Chao Liu "The Media, The Judiciary, The Banks and The Resilience of East Asian Economics" in "Productivity and Economic Performance in The Asian Pacific Region" Edited by Tsu-Tan Fu and Chilj. Huang and C. A Knox Lovell, Institute of Economics Academia Sinica, Published by Edward Elgar | Publishing Limited, UK, USA, 2002, p. 4630 ،

**3-د نورث دوغلاس، "اسس الاقتصاديات المؤسسية الحديثة"، معهدCIPG، ص 3 متوفرعلى الموقع،**

**4- شكوري سيدي محمد، شيبي عبد الرحيم، " العدالة، التنمية المستدامة والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترول: حالة الجزائر"، بمجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، معهد التخطيط العربي، المجلد الخامس، العدد الثاني عشر، جويلية 2012، ص 22**

5 -Abhijit V. Banerjee and Esther Duflo, "Poor Economics: A Radical Rethinking of the way to Fight Global Poverty", Published By Public Affairs A Member Of The Persens Books Group in USA, 2011, p:238.

6- Jeffrey A. Frankel, Nancy Bird Sall, Jeffrey Sachs and Guillermo Ortiz" Panel Discussion Promoting Better National Institutions: The Role of the IMF" in IMF Staff Papers, IMF Third Annual Research Conference, Volume 50, Special Issue Published by IMF, Washington, USA, 2003, p:24.

**7 أبرز أدبيات العلاقة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي:**

**• دراسة AJR 2005 "المؤسسات باعتبارها السبب الرئيسي للنمو على المدى البعيد"**

في هذا البحث حاول كل من دارون أسيمنغلو وجيمس روبنسون وسيمون جونسون البحث عن إجابة لأكثر الأسئلة طرحا في مجال النمو والتنمية: لماذا توجد دول بكل هذا الغنى ودول بكل هذا الفقر؟ فمن وجهة نظرهم تتمثل الإجابات الأولى على هذا السؤال في نماذج النمو التقليدية، أما المساهمات التالية للإجابة عن هذا السؤال فتمثلت في نماذج النمو الداخلي، إن هذا البحث يؤكد على وجهة نظر كل من توماس ودوغلاس 1973" إن عوامل: الابتكار، اقتصادات الحجم، التعليم، تراكم رأس المال ليست هي أسباب النمو الاقتصادي بل هي النمو بذاته إن عاملي التراكم والابتكار ما هما إلا مقاربة لأسباب النمو أسباب وسيطية، فالحالة الأساسية للتفسير الفروقات في الدخل والنمو في الفوارق المؤسسية.

**الشكل: تأثير المؤسسات في الاداء الاقتصادي**

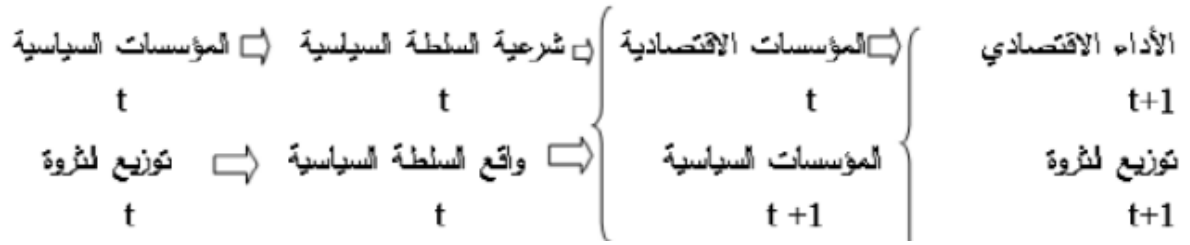


Source: Acemoglu. D, Johnson. S, and Robinson. J, "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth", op.cit., p.392.

---

1-Athur Schneider "Trade, Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited" Published by Proquest LLC, UMI Microform 3325626, USA, 2008, p:70. ?

2-Dani Rodrik "One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth" Published by Princeton University Press, New Jersey, USA, 2007, p:188. *

3- Hamid R. Davoodi and Ulric Erickon Von Alleman "Demographics and Long-Term Growth in Palestinian Economy" in" West Bank and Gaza Economic Performance, Prosperity and Policy, Achieving Prosperity and Confronting Demographic Challenges" Edited by Rosa 4. Valdivieso, ultric erikson von allemen, Geoffreyj. bannister, hamid r.davoodi, felix fisher, Eva Jenkner, Mona Said Middle Eastern Department, International Monetary Fund Production IMF Graphics Section, Washington, USA, 2001, p: 44. *

4- Acemoglu, D. Johnson, S and Robinson, J, "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth", In P. Aghion and S. Durlauf (eds.) Handbook of Economic Growth. Amsterdam: North-Holland, 2005, p:388-407.

**• دراسة هال وجونز1999" لماذا تنتج بعض البلدان ناتجا أكثرلكل عامل من غيرها "**

في هذا البحث يحاول كل من هال وجونز تفسير الاختلافات الشاسعة في الناتج لكل عامل ما بين البلدان، حيث ينطلقان في تحليلهما من دراسة MRW 1992 والتي تؤكد أن الاختلافات في الناتج لكل عامل هي نتيجة للاختلافات في تراكم رأس المال المادي والبشري، الإنتاجية الكلية للعوامل، كما يبرر الباحثان استعمالهما للناتج لكل عامل بدلا من معدلات النمو للأسباب التالية:

∞ مستويات الناتج تلتقط الفروقات في أداء الاقتصاديات على المدى الطويل ولها صلة مباشرة مع الرفاهية.

∞ إن المساهمات الأخيرة في أدبيات النمو الاقتصادي تركز على مستوى الناتج بدلا من معدلات النمو، حيث أثبت هذه البحوث وجود ارتباط منخفض نسبيا في معدلات النمو عبر العقود، الأمر الذي يوحي بأن الاختلافات في معدلات النمو عبر البلدان قد تكون في الغالب مؤقتة.

∞ إن النماذج الحديثة والقائمة على فكرة التدفق عبر البلدان مثل بارو وسلامارتن 1995 والتي تعني أن جميع البلدان سوف تنمو بمعدل نمو مشترك على المدى الطويل، إن نقل التكنولوجيا يبقي الدول قريبة من بعضها البعض في مستويات الناتج

فعلى مستوى محاسبة النمو إن الاختلافات في الناتج لكل عامل هي بسبب الاختلافات في رأس المال المادي والبشري والاختلافات في الإنتاجية، لكن لماذا رأس المال والإنتاجية تختلف عبر البلدان؟ إن الفرضية الأساسية في هذا البحث هو أن المحددات الأساسية للأداء الاقتصادي على المدى الطويل لبلد ما راجع لما سماه جونز وهال بالبنية التحتية الاجتماعية والتي يعنيان بها المؤسسات والسياسات الحكومية، حيث توفر الحوافز للأفراد والشركات في الاقتصاد، يمكن لهذه الحوافز أن تشجع الأنشطة الإنتاجية مثل تراكم رأس المال، المهارات، تقنيات الإنتاج كما يمكن أن تشجع سلوك البحث عن الريع، الفساد، إن الأنشطة الإنتاجية من وجهة نظر الباحثين هي عرضة للافتراس و من أجل حماية الأنشطة من هذا الخطر لابد من توفر الرقابة الاجتماعية، فهذه الأخيرة توفر فائدتين : أولا في مجتمع خال من الأنشطة المنحرفة تتم مكافئة الوحدات الإنتاجية بالقيمة الكاملة لإنتاجها، الرقابة الاجتماعية عامل فعال و أقل تكلفة لأجل تفادي الأنشطة المنحرفة، و من أجل تفعيل هذه الرقابة يجب تعليم الأفراد بأن الأنشطة المنحرفة أمر خاطئ و معاقبة كل من يمارس هذه السلوكيات بكل مصداقية.

---

1-Hall R. E, and Jones CI, "Why Do Some Countries Produce So Much More Output per Worker than Others?", Quarterly Jou mal of Economic, 114 (1) , 1999, p:83-116.

2-Mankiw, Romer and Weil, "A Contribution to the Empirics of Economic Growth", 1992.

ويرى الباحثان أن الحكومة هي الوسيلة الطبيعية لمكافحة الأنشطة المنحرفة، القدرة على جعل وإنفاذ قواعد تجعل من الحكومة نفسها عونا في محاربة الأنشطة المنحرفة، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الإيرادات من أجل تنفيذ عملية الردع. إن أشهر أشكال الأنشطة المنحرفة هي عملية السعي وراء الربع، حيث توجد هذه الأنشطة في كل الدول من جميع الأنواع، فيحتمل وجود أفراد منتجون يسعون إلى التأثير على عمل الحكومة، ففي المستوى العالي يضغطون على السلطة التشريعية من أجل تقديم خدمات لعملائهم أو وكلائهم، أما في المستوى الأدبي فإنهم يستغلون الوقت والحكومة للبحث عن الموارد، كما يستعلمون الإدعاء العام لاستخراج القيم والفوائد من القطاع الخاص ويستفيدون من غموض حقوق الملكية. إن البلدان التي تحتوي على المسؤولين الحكوميين الفاسدين هذه العوامل تشكل عقبات أمام التجارة، وتؤدي إلى إضعاف العقود وتدخل الحكومة في الإنتاج مما يجعل البلدان غير قادرة على تحقيق مستويات هامة من الإنتاج للفرد.

وبصفة عامة يمكن للمؤسسات الجيدة أن تساعد في تنويع الاقتصاد وهذا من خلال طرق متعددة، والتي نذكر من بينها:

• توفير المعلومات للأسواق المحلية حول فرص التصدير الجديدة، مثلا من خلال سفارات البلد في الخارج والغرف التجارية وغيرها من مؤسسات الدولة.

• يمكنها أن تحسن تدفق التكنولوجيا الحديثة والمعرفة العلمية وكيفية استخدامها، من خلال تحسين مستوى التعليم، ودعم أنشطة البحث والتطوير.

• تساعد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، وكذلك دخول المؤسسات الأجنبية للسوق المحلي.

• المساهمة في تطوير القطاع المالي المحلي من خلال وضع قوانين وتنظيمات جيدة تشجع تطور السوق المالي و البنوك.

**6. مجالات التنويع الاقتصادي في سياق النمو الاقتصادي:**

**1.6. القطاع الزراعي:**

شهد قطاع الزراعي تغيرات ضخمة في الممارسات الزراعية كونه أقدم الأنشطة في التاريخ الاقتصادي ومن أكبر المهن على وجه الأرض، والعصب الحساس في اقتصاديات العالم، وذلك بسبب البعد الاقتصادي للنشاط الزراعي بإسهامه في الناتج المحلي الإجمالي ومصدر مهم من مصادر جذب الاستثمار، بعد بيئي يسهم في حفظ التنوع البيولوجي وبعد الاجتماعي بتحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل، وبعد المؤسسي يتيح لجميع الأطراف المشاركة الفعالة وتبادل الخبرات ووجهات النظر المحلية والعالمية.

---

شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 65.

**1. مفهوم الزراعة:**

تعرف الزراعة " على أنها علم وفن لصناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية التي تنفع الإنسان. يعتبر تعريف الزراعة علما حديثة لأن الزراعة قديما كان ينظر إليها على أنها مجرد عميلة بذر البذور في التربة ثم تركها للنمو تحت الظروف الطبيعية إلى أن يأتي موعد حصادها ليعمل المزارعون على حصادها". واعتبرت التنمية الزراعية العجلة التي تحرك القطاع الزراعي، ولتحقيق ذلك لابد من تراكم رأس المال الزراعي، الذي يشمل العناصر المادية التالية:

• رأس المال التقني: يشمل الأدوات والآلات والتجهيزات اللازمة للاستغلال الأمثل للمساحات الخضراء.

• رأس المال الحيواني والنباتي: تربية الحيوانات والتشجير.

• رأس المال البيولوجي: الانتقاء الجيد للأسمدة والمبيدات من أجل زيادة الإنتاج.

**2. مؤشرات قياس أداء القطاع الزراعي:**

يمكن قياس أداء القطاع الزراعي من خلال مجموعة من المؤشرات والتي توضح وضعية القطاع ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الحقيقي وهي كالتالي:

**• التغير في قيمة الواردات والصادرات الزراعية نسبة إلى الصادرات والواردات الكلية.**

**• نصيب مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام.**

**• مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل.**

**• مدى مساهمة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي:** (قدرة الإنتاج على تلبية الحاجيات الغذائية الأساسية للسكان) وهو يقاس بحجم الفجوة بين الصادرات والواردات الغذائية.

---

1-" العوامل المؤثرة على الإنتاج الزراعي، مفهوم الزراعة، ص 1، متوفر على الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki/

2-. مبشر أحمد التيجاني، " مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016، ص 17.

3-سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

4- نفس المرجع السابق، ص ص 269- 278.

• **مساهمة الزراعة في ترقية الصناعة الزراعية:** للصناعة الزراعية مكانة هامة في الإنتاج الزراعي، فهي تعمل على تحويل المحاصيل الزراعية من مواد أولية إلى مواد جاهزة للاستهلاك، بالإضافة إلى أنها تقوم بإبقاء المواد الغذائية صالحة للاستهلاك لفترات طويلة وذلك باستعمال طرق التصبير، والحفظ، حيث تنقسم الصناعة الزراعية إلى قسمين:

**أ/ الصناعة الزراعية الغذائية:** يقصد بها تحويل المتوجات ذات الاستهلاك الواسع إلى مواد يمكن استهلاكها أو حفظها لمدة طويلة كالحبوب، الزيوت، السكر، الطماطم الصناعية ..... الخ.

**ب/ الصناعة الزراعية غير الغذائية:** يعني بما تحويل المنتجات الزراعية التي تدخل كمادة أولية في عملية التصنيع، إلى مواد قابلة للاستهلاك، أي لا يمكن استهلاكها إلا بعد تحويلها مثل: صناعة القطن والصوف وغيرها.

**2.6. القطاع الصناعي:**

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي ساهمت منذ القديم في عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العالم. ولقد كان للثورة الصناعية التي ظهرت في الدول الغربية مطلع القرن التاسع عشر الفضل الكبير في التطور الاقتصادي الذي حققته هذه الدول في مختلف القطاعات الأخرى بما فيه قطاع الصناعة ، حيث يعتبره البعض مرادفا لعملية التنمية وذلك راجع للأهمية التي يكتسبها التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية، و أصبحت جميع دول العالم تسابق و تتنافس على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبح المؤشر الأساسي و المتعارف عليه دوليا في قياس التطور و التقدم الاقتصادي و الاجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي و القومي".

**1. مفهوم القطاع الصناعي:**

تأخذ كلمة " صناعة " معنيين أساسيين بحسب استخدامها، فالصناعة بمعنى النشاط الصناعي قد يقصد بها كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع من أجل تحويل المواد الخام والسلع الوسيطة إلى سلع أخرى تعتبر من وجهة نظرها سلعا مائية. وبموجب هذا التعريف نميز الصناعة عن بقية النشاطات الاقتصادية في المجتمع كالنشاط الزراعي والتجاري والخدمات... الخ ومن جهة أخرى قد يقصد بالصناعة وحدة النشاط داخل القطاع الصناعي، لذلك فهي تضم كل الوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلع متقاربة، أو تلك التي تستخدم نفس المادة الخام، أو نفس طريقة التصنيع. ضمن هذا التعريف فإننا نقسم قطاع الصناعة إلى عدة صناعات، مثل صناعة المواد الغذائية وصناعة الحديد والصلب وصناعة المنسوجات.. وما إلى ذلك. وتعرف الصناعة Industry بأنها عملية أو عمليات يتم بموجبها تحويل مادة خام أو مادة أولية إلى منتج نهائي يلبي حاجة المستهلك المحلي أو يهدف إلى التصدير، أو تنتج سلعة نصف مصنعة يتم تحويلها بعملية أو عمليات إلى منتج نهائي استهلاكى (صناعة تحويلية) أو منتج رأسمالي (كالآلات).

---

طلال البابا، **'قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالثة**، دار الطليعة، الطبعة الثالثة، بيروت، 1986، ص 79.

**2 2. مؤشرات تقييم الأداء الصناعي:**

يعتمد تقييم الأداء الصناعي على دقة وملائمة المعايير والمؤشرات وعلى قابلية القياس وهي تقسم إلى خمسة مجموعات رئيسية:

1) مؤشرات الإنتاج: وتضم مؤشرات تحقيق الخطط الإنتاجية وتطور الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية والقيمة المضافة

2) مؤشرات البيع: وتشمل مؤشرات تطور وتحقيق المبيعات والصادرات وكفاءة الإدارة.

3) مؤشرات الإنتاجية: تضم مؤشر إنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال وإنتاجية المواد الخام وكذا إنتاجية الأجر.
4) المؤشرات المالية: وهي مؤشرات الربحية وعائد الاستثمار.

5) مؤشرات أخرى: كالمستوى التكنولوجي ودرجة التصنيع والاعتماد على الخارج.

**3.6. رأس المال البشري:**

عرف موضوع رأس المال البشري اهتمام كبير لدى الاقتصاديين بسب الوزن والقيمة التي يشكلها في استمرارية المنظمة باعتباره أحد عناصر رأس المال الفكري ومحرك رئيسي للمعرفة والمهارات التي تتماشى مع تطورات العصر.

**1. مفهوم رأس المال البشري:**

حيث يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبوها من خلال العلم والخبرة وهو يعتبر النواة الصلبة نسبيا لرأس المال المعرفي. ويعرف على انه مجموع المعارف التي تمتلكها المنظمة وتكمن في عقول العاملين فيها، وهناك من اعتبره المحرك للإبداع في المؤسسات في ظل اقتصاد المعرفة الذي يتطلب إدراكا عميقا لمستويات عالية من المهارات والخبرات والقدرات الأساسية كونها متطلبات ضرورية يفرضها الأمن المستقبلي للأفراد والمؤسسات.

---

1-عبلة عبد الحميد بخاري، " **اقتصاديات الصناعة**"، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية 2018، ص 8، 9.

2-ملكاني، عبد الحميد، " **الموسوعة العربية**".

3-مدحت، القريشي،" **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص 252، 253 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003** بعنوان **نحو إقامة مجتمع معرفي**"، ص 90

**2. مؤشرات قياس رأس المال البشري:**

• **مؤشر الأمية:** من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس كمية رصيد رأس المال البشري هو معدل الأمية، فمن الطبيعي أن زيادة معدل الأمية لدى الكبار، يخفض من كمية ونوعية رأس المال البشري، ويخلق فجوة يجب ردمها، كما أنه من المؤكد أن انتشار الأمية ينعكس على إنتاجية عنصر العمل، ويعتبر عقبة في تحسين شروط التنمية، | والجهود المبذولة للقضاء على الفقر، ويحسب كالتالي:

• **مؤشر معدلات التمدرس :** يشير هذا المؤشر إلى متوسط عدد السنوات التي أمضاها الأفراد الذين تكون فئة أعمارهم من 15 سنة فما فوق على مقاعد الدراسة.

• **مؤشر الرقم القياسي للتعليم:** يعتبر مكملا للمؤشر الثاني، فهو عبارة عن توليفة من معدلات الالتحاق بالمراحل التعليمية، (الابتدائي، الثانوي والجامعي) ومعدل معرفة القراءة والكتابة.

• **مؤشر هيكل الإنفاق على التعليم:** يشير الكمية الإنفاق على التعليم وحصة الفرد منه كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

**4.6. المقاولاتية:**

التمكن من إلمام بموضوع المقاولاتية يجب التطرق لكل من المقاولة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كون الأخيرة لها دور فعال في خلق مناصب الشغل وأداة محركة للاقتصاد واحد ركائز النسيج الصناعي. بينما الأول يجمع بين ثلاث عناصر، إنشاء مؤسسة، روح المقاول والمقاول.

---

1- Fernardez, Irma Becerra et al. Knowledge Management (challenge, Solutions, and Technologies), upper Saddle River, New Jersey person Education, 2004.

2-رشيد صالح عبد الرضاء الزبادي صباح، حسن شناوة، "دور رأس المال الفكري في تحقيق الأداء المتميز الجامعي"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية الاقتصادية، جامعة القادسية 2012، مج 16، ع 3، ص 6- 35..

3-عبادي عبد القادر، العريفي عودة، "مؤشرات قياس رأس المال البشرية دراسة حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011، ص 7,

4-"أحمد الكواز، "السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري: دراسة ستة دول عربية"، مقال حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي التخطيط الكويت، الكويت، 2002، ص 4.

5-عبادي عبد القادر، العريفي عودة، مرجع سبق ذكره، ص 8

**1. تعريف المقاولة:**

يعرفه Marcel Mauss على أنه :" الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، | فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها وتعرف أيضا على أنها عبارة عن السيرورة التي تبدأ بفكرة و تنتهي بعرض منتوج جديد ذو قيمة في السوق، وبين الاثنين المغامرة بالجمع والتنسيق بين مختلف الموارد المتوفرة و خوض كافة المخاطر المترتبة عن هذه العملية، وبما أن السيرورة هو التجديد سواء على مستوى المنتوج المادي أو الفكري (الطرق والمناهج...) أو اكتشاف موارد جديدة، فتنطوي المقاولة على مبدأ الإبداع. وهناك من يرى أن "المقاولاتية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها". وعرفت في المادة: 549 من القانون الملتقي الجزائري بأنها عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الأخر

**2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي:**

لتعريفها قام الاتحاد الأوروبي بالتفرقة بين مشروع وآخر عن طريق عدد العمال ورأس المال، فعرف المشروع الذي يعمل فيه أقل من 09 عمال بالمشروع الصغير جدا، أما الذي يتراوح عماله ما بين 10 و99 فهو مشروع صغير، أما الذي يوظف ما بين 100 و499 فهو متوسط

**3. قياس المقاولاتية:**

تقاس المقاولاتية استنادا إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات الكمية والإحصائية المحددة لحجم المؤسسة ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين.

المجموعة الأولى نجد مؤشرات اقتصادية وتقنية وتضم: القيمة المضافة، حجم الإنتاج، عدد العمال، حجم الطاقة المستعملة، التركيب العضوي لرأس المال. أما المجموعة الثانية تضم مؤشرات نقدية: رأس المال المستمر، رقم الأعمال.

---

1-بدراوي، سفيان، "ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري للمقاول"، دراسة ميدانية لولاية تلمسان، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص34.

2-مراح حياة، " إشكالية المقاول الجزائري الجديد"، الجزء الأول، مجلة دراسات اجتماعية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية، الجزائر، عدد 03، 2010، ص

.26

### 5.6. الاقتصاد الرقمي:

لقد مر الاقتصاد العالمي بعدة مراحل من التطور، فبالإضافة إلى القفزة التي عرفتها قطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات، ظهر إلى الوجود قطاع تكنولوجيا المعلومات شكل من أشكال توفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب حيث أطلق عليه اسم الاقتصاد الرقمي Digital Economy يهتم هذا الأخير بالمواضيع التي تشغل الفرد والدولة بالأساس ويسهم في تطور نظامها الاقتصادي تقنيا.

#### 1. مفهوم الاقتصاد الرقمي

الخوض في مفهوم الاقتصاد الرقمي يتوازى مع مصطلحات اقتصاد المعرفة، اقتصاد الانترنيت، اقتصاد الويب، اقتصاد اللاملموسات، وهي كلها تصب في قالب واحد، وعليه يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه: " ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الإلكتروني باستخدام وسائط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من خلال إيجاد روابط فعالة ما | بين أطراف النشاط الاقتصادي. ". ويعرف أيضا بأنه " ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC)من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما.

#### 2 2. مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي:

التعرف على منافع الاقتصاد الرقمي، تم تحديد مجموعة من المؤشرات جرى تعديلها بشكل مستمر ومواكب التطورات، سنذكر البعض منها فيما يلي:

**- البنية التحتية التكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT INFRASTRUCTURE**

يجب أن يتم قياس الجانب المادي والمعدات والأدوات والجانب الرقمي (البرمجيات) للبنية التحتية الخاصة بالاقتصاد الرقمي وبصفة خاصة، الجهود المبذولة لجمع البيانات القياسية يجب أن تركز على البنية المادية (تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تشمل أجهزة الكمبيوتر، خطوط الهاتف، المحلات، خطوط الألياف البصرية، الأقمار الصناعية، الشبكات السلكية واللاسلكية). ويجب أيضا قياس الاستثمارات في البرمجيات، كما يجب توفير المعلومات الأساسية بخصوص مدى اتساع شبكة الأنترنت والشبكات الأخرى، ودرجة الازدحام في أنظمة هذه الشبكات، كما أنه من المهم جدا قياس مدى تقادم و اهتلاك البنية التحتية الرقمية.

---

خالد محمد البراهمة، " الاقتصاد الرقمي"، اقتصاد المعلومات المنتدى العربي للتجارة الإلكترونية، 2010.

**- التجارة الإلكترونية E-COMMERCE:**

يجب أن يتم قياس التجارة الإلكترونية من خلال حجم ونمط المعاملات الإلكترونية بين المؤسسات B2B، وبين المؤسسة والمستهلك B2C ويجب أيضا أن نحاول قياس كمية السلع والخدمات الرقمية وغير الرقمية، كل على حده. بحيث أن المنتجات المادية يجب أن تسلم فيزيائية | للمستهلك، أما المنتجات الرقمية فهي تتجاوز تجار الجملة وتجار التجزئة مباشرة إلى المستهلك النهائي. كما أن المنتجات الرقمية قد تكون لها تسعيرة مختلفة (غير خطية) بسبب ارتفاع تكاليفها الثابتة وانخفاض التكاليف الجدية. بالإضافة إلى ضرورة قياس حجم التجارة الإلكترونية التي تهدف إلى تسوية المعاملات والتي تكون لأغراض أخرى خدمة الزبائن، معلومات عامة، والإعلان عن المنتجات).

**- هيكل الشركات والصناعة FIRM AND INDUSTRY STRUCTURE**

يجب قياس أثر التحسينات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات، البرمجيات والإنترنت على التركيبية الهيكلية للشركات والأسواق. وبصفة عامة، من الضروري تحديد التغيرات الحاصلة في الموقع (التوطين)، الصناعة، الحجم والهيكل التنظيمي الخاص بشركات الأعمال، وأيضا التغير في مزيج المدخلات (رأس المال، العمل والمخزون وعلاقته بالشركات الأخرى (المناولة أو الاعتماد على مصادر خارجية).

**- الخصائص الديمغرافية والعمالية DEMOGRAPHIC AND WORKER CHARACTERISTICS**

يجب قياس الخصائص الديمغرافية وخصائص سوق العمل للأفراد والعمال التي تشارك في الاقتصاد الرقمي، ومقارنتها مع تلك الخصائص التي لا تشارك فيه. وبشكل خاص، يجب قياس مدى استخدام الحاسوب في المدرسة، العمل والمنزل، وربطه بنتائج المخرجات الاقتصادية مثل الرواتب والأصول، وأيضا بالخصائص الديمغرافية مثل التعليم، التشغيل، الجنس العرق، السن ومكان الإقامة.

**- سلوك الأسعار PRICE BEHAVIOR**

يجب تكييف العوامل التي تؤدي إلى انكماش أسعار السلع والخدمات لكي تعكس مدى التغير في الجودة بسبب تكنولوجيا المعلومات. هذا سيسمح بإجراء قياسات أكثر دقة لتغيرات المجتمعات الإحصائية الرئيسية مثل الإنتاجية. إن قياس تباين الأسعار بين السلع والخدمات المباعة بطرق مختلفة (التجارة الإلكترونية مقابل الطرق التقليدية، وأيضا قياس تشتت الأسعار بين المنتجين باستعمال نفس الطريقة، يعتبر ذو أهمية بالغة من أجل فهم وإدراك طبيعة تغير المنافسة في ظل الاقتصاد الرقمي.

---

* Business-to-Consumer (B2C).

* Business-to-Business (B2B).

**6.6. الاستثمار الأجنبي المباشر:**

برز مفهومه بشكل واضح مع القرن العشرين كقوة فاعلة في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال الدور المتصاعد والمتعاظم للشركات المتعددة الجنسيات في الربط بين أسواق المال وأسواق العمل، حيث تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دور مهم في دعم اقتصاديات الدول من خلال توفير رأس المال ونقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والنفاذ إلى أسواق التصدير والائتمان.

**• تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD**

هو استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى، ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم)، وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية)، أو هو تلك العملية التي تقوم من خلالها منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الأصلي بقصد المشاركة الفعلية وممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات

**• تعريف صندوق النقد الدولي (FMI)**

هي تلك الاستثمارات في المشروعات داخل دول ما، ويسيطر عليها | المقيمون في دولة أخرى، وتكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقدرات المشروع. من بين الباحثين الذين عرفوا الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر:

**بول كريمان و أيستفلد** ويرى كلاهما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بهدف خلق شركات في بلد معين أو التوسع في بلد آخر، والسمة المميزة لهذا الاستثمار هو أنه لا يشتمل على نقل الموارد فقط وإنما حيازة وتملك الأصول في البلد المضيف.

**1. مناخ الاستثمار ومؤشرات قياسه:**

أن تزايد حدة المنافسة لجذب والحصول على مزايا الاستثمارات الأجنبية حتم التدقيق في مناخ الاستثماري تدريجيا من مختلف الجوانب حيث أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحسين فرص الاستثمارية ويقصد بالمناخ الاستثماري "مجموعة من الأطر المؤسسية والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في القرارات الاستثمارية ويكون تأثيرها إيجابيا أو سلبيا في المشروع الاستثماري". وفي تعريف آخر هو محمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا.

**هناك العديد من المؤشرات الدولية للمناخ الاستثمار نذكر منها:**

أولا: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد: يصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ سنة 2001، ويهدف هذا المؤشر إلى معرفة مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي

المباشر من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وإيجاد وظائف في سوق العمل. وقد طورت الأونكتاد هذا المؤتمر في تقاريرها التالية، حيث اعتمد تقرير الأمم المتحدة في قياس أداء الدول في مجال جذب الاستثمارات الأجنبي المباشرة على مؤشرين.

**أ-مؤشر الأداء:** ويشير إلى مدى نجاح اقتصادها في جذب الاستثمارات الأجنبي المباشرة، ويقيس حصة البلد من الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا إلى حصة البلد من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويتم أخذ متوسط أخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية. وتكتبه كالتالي

$$\text{مؤشر الأداء} = \frac{\text{( حصة البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي / تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا)}}{\text{(حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)}}$$

وحصول الدولة على معدل واحد صحيح أو أكثر يعني أن قوة البلد الاقتصادية منسجمة مع قدرتها على جذب الاستثمارات، وعلى العكس من ذلك، إذا كان المعتل دون الواحد، يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

**ب - مؤشر الإمكانات:** ويقيس الإمكانات الاقتصادية المستقبلية للدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويستند هذا المؤشر إلى مجموعة من المكونات القياس إمكانات الدولة، وهي

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- متوسط دخل الفرد. • نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- عدد خطوط الهاتف لكل ألف نسمة، حجم استهلاك الطاقة.
- نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للدخل الوطني.

. نسبة الملتحقين بالدراسات العليا الإجمالي السكان.

- التصنيف السيادي للدولة.

---

1-شقيري نوري موسى، أحمد عزمي سلام، " دراسة الجدوى الاقتصادية وتقديم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، 2009، ص 48.

2-قدي عبد المجيد، " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثمارية الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية "، جامعة الأغواط، الجزائر، افريل 2002، ص 154.

3-حميداتو نصر، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية | "، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، مستغانم، الجزائر، 2018-2019، ص 84.

ومؤشر الإمكانات الذي يتراوح بين الصفر والواحد يحتسب كما يلي

$$\text{مؤشر الإمكانات} = \frac{\text{(قيمة المتغير في البلد وأدنى قيمة المتغير)}}{\text{(الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير)}}$$

ومن مقارنة وضع الدولة وفقا لمؤشري الأداء والإمكانات يتم تصنيفها ضمن إحدى المجموعات الأربع التالية:

1. **مجموعة الدول السباقة**: وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع.
2. **مجموعة الدول الأعلى من الإمكانات**: وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض.
3. **مجموعة الدول الأقل من الإمكانات**: وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع.
4. **مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض**: وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض.

**ثانيا: مؤشر التنافسية العالمية:** يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعد أداة في توجيه السياسات الاقتصادية وقرارات الاستثمار وتأثيرها في الأوضاع التنافسية العالمية، وأداة تفحص نقاط القوة ومواطن الضعف في بيئة الأعمال.

**ثالثا: مؤشر سهولة أداء الأعمال:** يصدر مؤشر سهولة أداء الأعمال سنويا عن تقرير البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وذلك منذ سنة 2003، ويهتم بقياس مدى تأثير مختلف القوانين والإجراءات الحكومية في الأوضاع الاقتصادية، وبدوره يكون من متوسط حشرة مؤشرات فرعية تشتمل على: بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العمال، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود وإغلاق المشروع. يعد هذا التقرير الذي يغطي (189) دولة، أحد الوسائل الاستشهادية في تقييم مدى تأثير الأنظمة والإجراءات المتصلة بأنشطة الأعمال في أي دولة على التنمية الاقتصادية في تلك الدولة كونه يحدد معايير موضوعية لممارسة الأعمال ويقيس مدى فاعليتها. وتتبع أهمية هذا التقرير كونه يشكل حافزا لكل الدول للإسراع في إجراء الإصلاحات الاقتصادية؛ ما ينعكس على انتعاش الاقتصاد العالمي من جهة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بما يعقده من مقارنات بين الدول التي يشملها التقرير. ويستند مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى جهود أكثر من 6700 خبير محلي، منهم مستشارو أعمال، اقتصاديون، مسؤولون حكوميون، محامون، محاسبون، أكاديميون بارزون | من جميع أنحاء العالم.

**رابعا: مؤشر الحرية الاقتصادية:**

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا عن معهد هيرتاج بالاشتراك مع صحيفة وول ستريت جورنال The Wall Street Journal منذ عام 1995، و يعتمد هذا المؤشر على اختبار 50 متغيرا اقتصاديا مدرجة في 10 مجموعات تشمل ما يلي: (السياسات التجارية، العبء المالي للحكومة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل و النظام المصرفي، سياسات الأجور و الأسعار، حقوق

الملكية، أنشطة السوق الموازية، التشريعات والإجراءات تمنح هذه المكونات أوزانا متساوية فيما بينها، و يحسب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية كما يلي:

- الفئة الأولى: من 1 إلى 195 تدل على حرية اقتصادية كاملة.

- الفئة الثانية: من 2 إلى 295 تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.

- الفئة الثالثة: من 3 إلى 395 تدل على ضعف الحرية الاقتصادية.

- الفئة الرابعة: من 4 إلى 5 تدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

**2. مقومات مناخ الاستثمار:**

يعبر مناخ الاستثمار عموما من السياسات الاستثمارية في الدول المضيفة، التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية للشركات، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية إضافة إلى الأنظمة والقوانين، خاصة قانون الاستثمار والضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما بالمعنى الخاص فيعبر عن السياسات التي تستهدف تقوية الحوافز وإزالة العقبات أمام المستثمرين. ويدخل في هذا الإطار الإعفاءات الضريبية | والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة. وتعد معرفة الشركات الدولية بطبيعة مناخ الاستثمار في الدول المضيفة، أساسا تجعلها أكثر قدرة على تحديد مدى صلابة أو هشاشة البيئة الاقتصادية لتلك الدول، ومدى ملاءمتها لممارسة نشاطها الاستثماري. وعليه يمكننا اعتبار مقومات مناخ الاستثمار مزيجا من المناخات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، حيث نوضحها في الشكل الموالي:

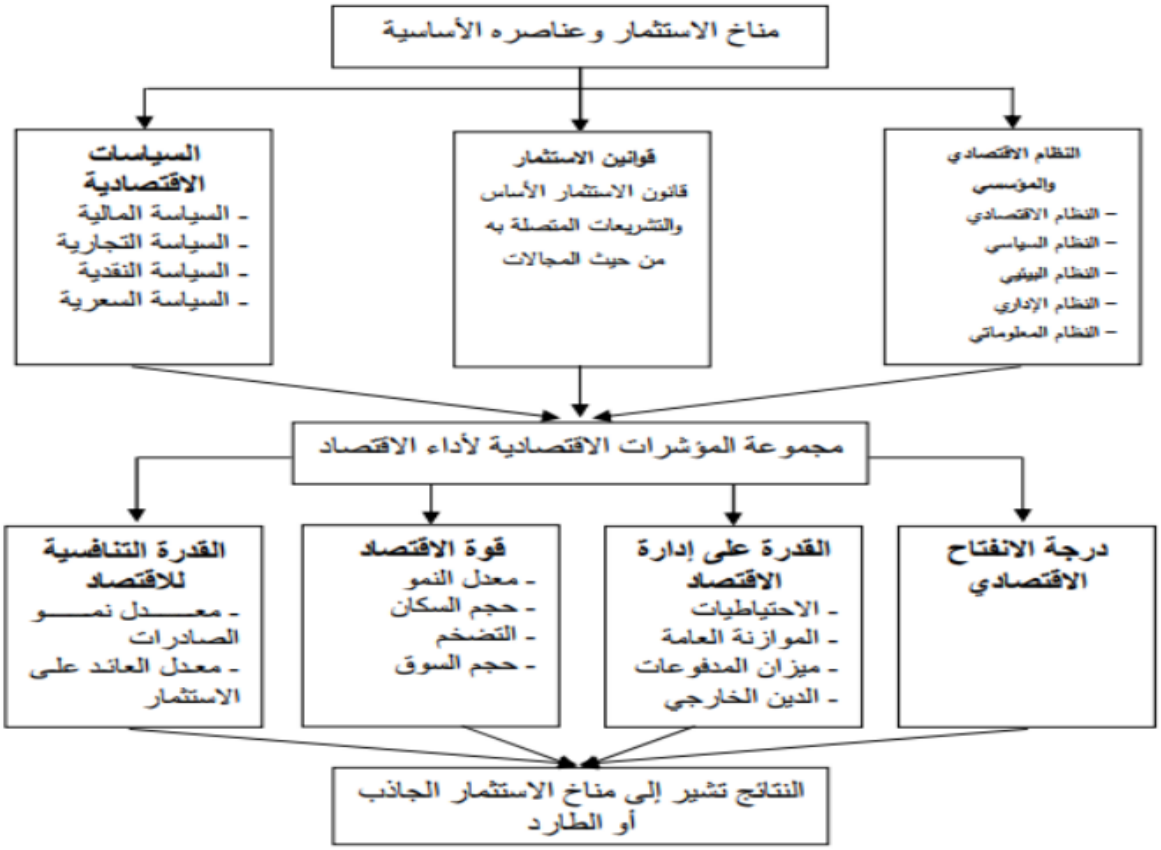

**المبحث الثاني: الدراسات السابقة:**

يتضمن هذا المبحث عرض للعديد من البحوث ودراسات التي قامت بالتطرق ومعالجة موضوع الاقتصاديات النفطية والتنويع الاقتصادي من عدة زوايا، وقد تنوعت من العربي والأجنبية. حيث تناولت أهم المتغيرات التي لها صلة وثيقة بالدراسة بما فيها التطرق إلى أهم محددات النمو الاقتصادي وكذا مساهمة القطاعات الزراعة، الصناعة، الاقتصاد الرقمي، رأس المال البشري، المقاولاتية و الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج الداخلي الخام، فبعضها استخدم الطريقة القياسية، و البعض الآخر اعتمد على تحليل و وصف البيانات، حيث شملت دراسات وطنية، دراسات مقارنة، دراسات حول دول أخرى، ومن هذا المنطلق سنقوم بتحليل هذه الدراسات من حيث الموضوع و الأهداف و العينة و الإجراءات المنتهجة و الأدوات و النتائج .

**1 دراسات حول الجزائر:**

*** دراسة "شريفي إبراهيم" (2012) " بعنوان دوررأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1964-2010"** قامت الدراسة باختبار دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1964 -2010، وذلك بالاعتماد على نماذج .VARوقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك تأثير سلبي للتغير في معدل نمو رأس المال البشري للفترة أعلى معدل نمو الناتج الإجمالي للفترة الثانية؛

- هناك تأثير ايجابي للتغير في نمو رأس المال البشري للفترة t على معدل نمو الناتج الإجمالي للفترة الثالثة؛

- اختفاء تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد السنة السادسة.

*** دراسة "محمد داودي" (2015) بعنوان " التنويع الاقتصادي في الجزائر و أثره على النمو الاقتصادي، خلال الفترة الممتدة ما بين (1970- 2013) "** أين تطرقت الدراسة لمسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي مستخدمة طريقة التكامل المتزامن التي تبين العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل النموذج تصحيح الخطأ ECM في المدى القصير باستخدام المتغيرات المستقلة PRO الإنتاجية، KS مخزون رأس المال، OIL سعر البرميل من البترول ، XOILصادرات الجزائر من البترول، X صادرات الجزائر خارج المحروقات و GDP الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع، حيث تم التوصل في الأخير أن :

- معدل الإنتاجية غير مفسر إحصائيا وله علاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي، مفسرا ذلك بأنه ربما يرجع إلى أن القطاع العام في الجزائر هو الذي يلعب الدور الكبير في سوق العمل حيث يرتكز التشغيل في القطاعات غير الإنتاجية التي لها أثر جد محدود على النمو الاقتصادي ومن ثم الإنتاجية أثرها غائب على المديين القريب والبعيد، بدليل أن القطاعات الاقتصادية مساهمتها قليلة مما يفسر عدم التنوع الاقتصادي في الجزائر.

- هناك علاقة طردية بين مخزون رأس المال الذي يعني الاستثمارات وبين الناتج المحلي الإجمالي وهو غير مفسر إحصائيا، لكن في الجزائر تبقى مساهمتها محدودة ولا وجود لعلاقة سببية بين المتغيرين مما يؤكد عدم فعالية الاستمارات العمومية وانخفاض فعالية الاستثمارات خارج المحروقات، لذا يجب تنويع الاقتصاد.

- سعر البترول ذو معنوية إحصائية وله علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي، وأن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد، فإن سعر البترول يتسبب في الناتج المحلي الإجمالي والعكس غير صحيح، مما يفسر أن قطاع المحروقات ذو أهمية كبيرة في الجزائر، إلا أنه يتعرض للتقلبات مما يستدعي ضرورة التوجه للتنويع الاقتصادي حتى تكون في مأمن من هذه الصدمات.

- صادرات المحروقات ذات معنوية إحصائية ولها علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد، هنا تظهر محدودية القطاعات الأخرى في المساهمة في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر، أي اقتصادها ريعي.

- الصادرات خارج المحروقات مفسرة إحصائيا وما علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي و لا وجود لأي علاقة سببية بين المتغيرين، كما أظهرت النتائج النقص الكبير لصادرات الجزائر خارج المحروقات، مما يفسر ضعف التنويع الاقتصادي.

*** دراسة "فرجيح بن علي" و"زائري بلقاسم" (2015) بعنوان " أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1980-2015) "**، حاولت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية استراتيجية التنويع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين ( 1980-2015) باستخدام منهجية تحليل السلاسل الزمنية لعدة متغيرات مستقلة Vagriculture القيمة المضافة لقطاع الزراعة، Vindustrie القيمة المضافة لقطاع الصناعة، Vservices القيمة المضافة لقطاع الخدمات، Export الصادرات و Import الواردات) و كمتغير تابع ممثل للنمو الاقتصادي Pib الناتج المحلي الإجمالي .

وقد توصلت الدراسة إلى أن التغيرات كلها ليس لها معنوية إحصائية وأن أثرها على الناتج المحلي الإجمالي ظهر كما يلي:

- يؤثر كل من قطاع الزراعة، الخدمات والصناعة عكسيا على الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتنافى مع النظرية الاقتصادية وهو ما يثبت ضعف مساهمة قطاعات الزراعة، الصناعة والخدمات في النشاط الاقتصادي بسبب ضعف تنويع الاقتصاد والتوجه نحو الاقتصاد الريعي.

- الصادرات تؤثر إيجابيا على الناتج الداخلي الإجمالي ولكن بنسب ضعيفة مقارنة بالدور الذي من المفترض أن يلعبه هذا القطاع في الاقتصاد الوطني

- وفي نفس السياق الواردات تؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي ولكن هذا يتنافى مع النظرية الاقتصادية لأنها تضعف الاقتصاد الوطني.

ظهرت معلمة نموذج تصحيح الخطأ معنوية بإشارة سالبة مما يدل على وجود علاقة طردية طويلة الأجل ما بين المتغيرات المدروسة.

- حيث ظهرت إشارة كل القطاعات موجبة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية وهذا دليل على أهميتها في تحسين الاقتصاد الوطني في حين ظهرت إشارة الصادرات والواردات سالبة وهذا يتنافى مع النظرية الاقتصادية.

*** دراسة "سمية بوصالح " و"سيدي محمد شكورى " (2016) بعنوان "قضية التنويع الاقتصادي في الجزائر: أي تقييم؟"** هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة بين التنويع الاقتصادي وأهم محدداته في الجزائر، وقد أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية التي أجريت خلال الفترة (1985-2013) باستخدام منهجية التكامل المتزامن، أن درجة التركيز الاقتصادي تعزي بصفة كبيرة إلى طبيعة الإطار المؤسساتي في البلد الذي يشكل أقوى عائق أمام تحقيق التنويع الاقتصادي.

*** دراسة "فوقة فاطمة" و"مرقوم كلثوم" (2016) بعنوان "تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري وذلك للفترة ما بين (2000-2014) "** حاولت هذه الدراسة إبراز البدائل المتاحة للاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط باستخدام المنهج التحليلي الوصفي، توصل التحليل الى:

أن العوائد النفطية تعتبر ممولا أساسيا للاقتصاد الوطني، في حين تكرر الصدمات البترولية أصبح دافعا فعليا للتنويع التنمية بعض القطاعات:

- قطاع الفلاحة باعتباره المسؤول عن تحقيق الاكتفاء الذاتي.

- قطاع الصناعة ولكن بعيدا عن الصناعات التحويلية وذلك للرفع من المزايا التنافسية للمؤسسات الوطنية خاصة | للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*** دراسة " ساطوررشيد" و"بن زعرورشكري" (2017) بعنوان "أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة ( 1990-2016)"** تطرقت الدراسة للإبراز أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي باستخدام منهجية تحليل السلاسل الزمنية، مجموعة من المتغيرات (GDP النمو الاقتصادي، IGPAL الاستثمار الحكومي للمخططات البلدية، IGAGI الاستثمار في قطاع الفلاحة والري، IG الاستثمار الحكومي الكلي، IGIBA الاستثمارات في القطاعات الحكومية العمومية، IGIND الاستثمار في قطاع الصناعة، IGUDF الاستثمار في قطاع التربية والتكوين، IP الاستثمار الخاص، أحجم العمالة) و قد خلصت نتائج الدراسة إلى:

- الاستثمار الحكومي للمخططات البلدية، الاستثمار في الفلاحة والري، الاستثمار الحكومي الكلي، والاستثمارات في القطاعات الحكومية العمومية ليس لها معنوية إحصائية، أي لا تؤثر في النمو الاقتصادي.

- في حين هنالك تأثير طردي لكل من حجم الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة وحجم الاستثمار الحكومي في قطاع التربية والتكوين على النمو الاقتصادي، مع أنه التنويع في الاستثمارات الحكومية العمومية) له دورا أساسيا ومحوري وإيجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي، كما أن حجم الاستثمار الخاص وحجم العمالة تعتبر متغيرات مهمة ولها دور إيجابي في إحداث عملية النمو الاقتصادي.

*** دراسة "نسيمة سابق" (2016) بعنوان " أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة القياسية للاقتصادي الجزائر خلال الفترة 2000-2014".** هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

2000-2014، وذلك من أجل تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي في الجزائر، وتحديد الوزن النسبي للمتغيرات المؤثرة على الظاهرة، بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى من أجل تقدير النتائج، وقد أظهرت نتائج:

أن الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وأن السياسة التي تبنتها الجزائر من أجل تطوير القطاع فاشلة ولا تتماشى مع طبيعة الاقتصاد الجزائري، بالرغم من كل المجهودات المبذولة من طرف الدولة ويؤكد ذلك إشارة معامل قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة السالبة، وهو ما يبرهن العلاقة العكسية بين المتغير التابع النمو الاقتصادي ممثلا ب (الناتج الداخلي الخام) والمتغير المفسر (قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وهذا يعني أنه كلما تغيرت قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوحدة واحدة، فإن النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام سيتغير ب

0.000538 وحدة، في حين استطاع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يساهم في تفعيل حركة الواردات الجزائرية خارج قطاع المحروقات والتي بدورها تبين بأن هذا القطاع يشهد تطورا واستمرارا في نشاطه، ومن ثم الأثر الإيجابي للواردات على النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد الدور الفعال والمكانة البارزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نسب مساهمتها في الاستيراد التي تعرف معدلات نمو ملحوظة، ويظهر ذلك من خلال إشارة معامل قيمة الواردات الموجبة، و هذا ما يعني وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي و المتغير المفسر الواردات)، أي أنه كلما تغيرت قيمة الواردات بوحدة واحدة فإن النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام سوف يتغير ب 0.115526 وحدة .

**"دراسة" قويري يحي عبد الله" بعنوان " محددات نمو القطاع الفلاحي في الجزائر 1990-2016".** هدفت الدراسة إلى إيجاد محددات نمو القطاع الفلاحي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 19902016. من خلال نموذجين: نموذج مدخلات - مخرجات ونموذج انحدار ذاتي للإبطاء الموزع .ARDL

نتائج الدراسة أظهرت ضعفا نسبيا في تأثير نمو القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل حيث:

- أظهرت الدراسة أن القطاع الفلاحي في الجزائر هو أضعف القطاعات من حيث زيادة مخرجات الاقتصاد الوطني وتحفيز مدخلاته، حيث بلغ مضاعف الإنتاج الفلاحي في الجزائر العام 2015 حوالي 1.09حسب نموذج ليونتيف وهو يعد الأضعف بالمقارنة مع باقي قطاعات الاقتصاد بما في ذلك قطاع الصناعة.

- نموذج ليونتيف بين أيضا أن القطاع الصناعي هو أفضل قطاع من حيث تحفيز مدخلات ومخرجات الاقتصاد الوطني على حد سواء، حيث بلغ مضاعف الإنتاج الصناعي في الجزائر العام 2015 حوالي1.47حسب نموذج اليونتيف مقابل 1.35 لقطاع المحروقات.

- تقدير نموذج ARDL بين أن زيادة الإنتاج الفلاحي في الجزائر يتوقف على زيادة معدلات النمو في الأجل القصير. بالمقابل تؤدي زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي أثرا إيجابيا في الأجل الطويل وأثرا سلبيا في الأجل القصير بسبب الأثر المزاحم للواردات.

- أظهرت الدراسة أيضا أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية لا تؤثر بشكل معنوي على نمو قطاع الفلاحة بما في ذلك: الاستثمار، الأسعار، الطلب من خلال نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، ونمو القطاع الصناعي. هذه النتيجة يمكن تفسيرها بغياب سياسة اقتصادية واضحة فيما يتعلق بالنشاط الفلاحي، بحيث يشكل صغار الفلاحين الأغلبية فيما يتعلق بهيكل الإنتاج الفلاحي وهو ما يؤثر سلبا على إمكانية التوسع في الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي. كما أن معدل النمو الاقتصادي، والانفتاح التجاري على الخارج محددات أساسية لتفسير نمو القطاع الفلاحي في الجزائر. الدراسة أظهرت أيضا وبشكل خاص العلاقة الموجبة بين القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في الجزائر.

**2 - دراسات مقارنة وحول دول أخرى:**

**دراسة:**

**Jean Imbs Romain Wacziarg (2003)**

**»Stages of Diversification«**

وهدفت هذه الورقة البحثية إلى تبيان أن التدابير المختلفة للتركيز القطاعي تتبع نمط على شكل الحرف U عبر مجموعة مختلفة من مصادر البيانات فالبلدان تقوم بالتنويع أولا بمعنى أن النشاط السيئ ينتشر بشكل أكثر تكافؤ بين القطاعات ولكن هناك تأخر نسبي في عملية التنمية وهي النقطة التي يبدأ منها التخصص مرة أخرى.

**دراسة:**

**Jean-Claude Berthélemy (2005) « Commerce international et diversification économique** >>

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: - أن البلدان الناشئة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبعيدا عن علاقة مقلوبة على شكل حرف U بين التنمية الاقتصادية والتنويع، تبين أن التنويع الاقتصادي يمكن أن يرتبط ارتباطا وثيقا بالأشكال الجديدة للتخصص الدولي والتجارة داخل الصناعة والإحلال الدولي للعمليات الإنتاجية. وبغض النظر عن ارتباطها بسياسات حمائية، يجب أن تستند سياسة التنويع الناجحة إلى المشاركة الفعالة في هذه السياسات والعولمة.

**دراسة:**

**Herzer Dierk And Felicitas Nowak-Lehmann D (2006)**

**«What Does Export Diversification Do For Growth?An Econometric Analysis**

وتحاول هذه الورقة دراسة الفرضية القائلة بأن تنويع الصادرات مرتبط بالنمو الاقتصادي عن طريق الآثار الخارجية للتعلم بالممارسة والتعلم من خلال التصدير التي تعززها المنافسة في الأسواق العالمية. باختيار بلد الشيلي خلال الفترة (1962-2001). باستخدام نماذج السلاسل الزمنية وطريقة المربعات الصغرى OLS للتقدير.. وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: أن تنويع الصادرات على أساس الموارد الطبيعية يمكن أن يلعب دورا هاما في عملية النمو (البلدان التي تعتمد على الصادرات الزراعية والتعدين). معظم قطاعات التصدير التشيلية تعتمد على الموارد الطبيعية، يمكن للتشيلي الاستفادة من دروس البلدان النامية الأخرى فيما يتعلق الاستراتيجيات التنويع القائمة على الموارد الطبيعية ولكن ينبغي بدل جهود لإرساء مبادئ توجيهية للقطاعات ذات فرص ومستوى عالي من التكنولوجية من أجل الحفاظ ومواصلة عملية تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي.

**دراسة:**

**Hakim Ben Hammouda, Stephen N. Karingi, Angelica L Njuguna, Mustapha Sadni Jallab (2009) «Growth, productivity and diversification in Africa** >>

عملت هذه الدراسة إلى التحقيق من العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنتاجية وتنويع من خلال عينة من الدول الإفريقية خلال الفترة (1981-2000) باستعمال المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير، خلصت هذه الورقة البحثية أن تعمق في التنويع يؤدي إلى تحسينات في إنتاجية العوامل الكلية بين المحددات الأخرى في الاقتصاديات الأفريقية. ولا يمكن إنكار أهمية الصلة بين التنويع والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاديات الأفريقية. ويعني ذلك أن البلدان الأفريقية يمكن أن توسع من نمو اقتصاداتها عن طريق رفع إنتاجيتها الكلية من خلال إتباع سياسات تعزيز التنويع.

**"دراسة " عاطف لافي مرزوك " (2013) بعنوان " التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي: مقارنة للقواعد والدلائل". هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية التالية:** ما هي قدرة البلدان على تنويع مصادر دخلها لتتطلب تعديل أسلوب إدارة فوائضها؟ وما مدى تنمية قاعدة الموارد من حيث التأهيل والتدريب ورفع القدرات وإدخال التقنيات الحديثة؟

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

من خلال محاولة محاكاة قدرة البلدان الخليجية على التنويع، تم فحص أدوات ودلائل التنويع، نجد أن هذه البلدان لم تحقق قدرا مقبول بالتنويع، في مقدمتهم السعودية فأنها تواجه عدم انتظام في توزيع الدخل، وتشير الدراسات إلى أن الدخل الحقيقي للسعودية قد انخفض خلال المدة من 1980 إلى 2000 إلى بنحو 02%، فبعد أن كان 16650 دولار عام 1980 أصبح 7329 دولارا عام 2000، وحتى التحسن الكبير في أسعار النفط الذي تحقق في المدة 2009-2000، لم يكن كافيا لإخفاء عدم المساواة، الذي ظهر نتيجة له نوع جديد من الفقراء في المنطقة. لو نظرنا إلى تلازم الرابطة بين الاستهلاك المبالغ فيه للثروات وبعض المتغيرات المتلازمة التي تلحق وتؤثر في اقتصاد البلدان وفي تنويعها ونموها المطلوب في الوقت ذاته، وهو ما نوهنا إليه في مستهل قراءتنا لجدلية العلاقة بين التنويع والتنمية. وفي الخليج نستنج في هذا الصدد جملة من المشاكل التي تضع قيودا حقيقية على التنويع فيها، أن هذه الاختلالات سواء في التوزيع الموارد الطبيعية أو التوزيع الإنساني، أو تلك المتعلقة باختلالات البيت السياسي الداخلي واحتمالات تقلبات في الوضع الاقتصادي. من شأنها أن تضع حدود على الجهود الرامية لتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية في الوقت ذاته.

**دراسة " ممدوح عوض الخطيب " (2015) بعنوان "أثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز: أثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية حيث خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:**

•أن اقتصاد المملكة قد حقق خلال الفترة المدروسة (1970-2008) بعض أهدافه في تنويع القاعدة الاقتصادية، فقد انخفضت نسبة إسهام نشاط الزيت الخام والغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي، من (51%) إلى (18%)، ومن ثم ارتفعت نسبة إسهام القطاعات غير النفطية من (49 %) إلى (82 %) وهو ما يدل على ارتفاع درجة التنويع في النشاطات الإنتاجية.

•أما معاملات التنويع فقد بينت نتائج التقدير زيادة درجة التنويع مقيمة بتزايد معامل التنويع، الذي بلغ معدل نموه السنوي المتوسط (0.91 %) للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و (7.9%) للصادرات، و (1%) الإجمالي تكوين رأس المال الثابت وتناقصه بمعدل ( -0.6%) للواردات و (-0.2%) للإيرادات الحكومية.

• وبين النموذج القياسي الهادف إلى معرفة أثر التنويع على النمو الاقتصادي والذي أدرج فيه معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوصفه متغيرا تابعا ومعدلات نمو كل من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل، والناتج المحلي النفطي. أن هناك علاقة عكسية بين معامل التنويع ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يدل على أن النمو الاقتصادي لم يترافق مع زيادة درجة التنويع، بل على العكس من ذلك فإن هذا النمو قد ترافق مع انخفاض درجة التنويع.

•وعلى الرغم من رهان التخطيط في المملكة على تحقيق هدف التنويع بالاعتماد على بعض القطاعات الاقتصادية، فإن هذا الرهان لم يربح حتى الآن، فتطور قطاع الزراعة أسير للظروف المناخية والجغرافية،

وقطاع الصناعة مرتبط بميمنة العمالة الوافدة وتطلعات السعودية وقطاع السياحة مكبل بتشريعات استصدار التأثيرات السياحية.

***دراسة "موسى باهي "و"كمال رو اينية (2016) "بعنوان "التنويع الاقتصادي كخيار استر اتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية دراسة تحليلية وصفية لحالة البلدان العربية المصدرة للنفط"**، رمت هذه الدراسة إلى إظهار أهمية التنويع الاقتصادي في هذه البلدان، خاصة وأنها تواجه عدة تحديات ناجمة عن تقلب أسعار النفط، وخلصت إلى أنه على هذه الدول التي تعتمد على سلعة واحدة أو على عدد محدود من السلع أن توسع نطاق الأنشطة الاقتصادية عبر إنتاج و توزيع السلع و الخدمات المختلفة لأن هذا يؤدي إلى استقرار اقتصاداتها من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية و هذا يتطلب منها استغلال كافة الإمكانيات المتاحة و اعتماد استراتيجيات واضحة لهذا الغرض وكذا ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في التنويع الاقتصادي.

**3- اوجه الاتفاق والاختلاف للدراسات السابقة مع الدراسة الحالية:**

من خلال عرضنا للدراسات السابقة نشير إلى أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي اقتصاديات الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصادي كأداة لتخلص من تبعية المحروقات إلى أن أنها تختلف في عدة جوانب تتمثل في الفجوة العلمية (البحثية) التي تعالجها الدراسة حيث:

• تعدد مصادر البيانات المستعملة والمشغلة في الدراسة الحالية من أجل إعطاء أكثر مصداقية للنتائج.

• تضمنت الدراسة الحالية ربط مشكلة الدراسة بأكبر عدد ممكن من المتغيرات.

اختلاف في منهجية التحليل المطبقة، وتباين الإطار الزماني حيث ركزت الدراسة حالية على عينة واحدة فقط وهي دولة الجزائر كبلد يعتمد بشكل كبير على مداخيل المتأتية من النفط من أجل تشخيص الواقع الراهن للاقتصاد الجزائر على حدي بينما تناولت بعض الدراسات السابقة اسلوب المقارنة كدراسة "موسى باهي" و "كمال رواينية " (2016)، دراسة" عاطف لافي مرزوك" (2013)، أو عينة لتجربة دولة.

• اقتصرت بعض الدراسات السابقة على النمو في القطاع غير النفطي دراسة "شريفي إبراهيم" (2012)، دراسة "نسيمة سابق "(2016). وآخرون.

• إلى جانب تناول الدراسات السابقة للتنويع الاقتصادي بمفهومه الوصفي دون قياسه بمعاملات عددية دراسة "فوقة فاطمة")، دراسة "موسى باهي" و "كمال رواينية" (2016)، " عاطف لافي مرزوك " ( 2013 )، وآخرون.

• تكاد معظم الدراسات تجمع على محدودية جهود التنويع اقتصادية الدول النفطية، لاستمرار اعتمادها الكبير على النفط قد أدت إلى نتائج ضعيفة دراسة "محمد داودي" (2015)، دراسة "فرجيح بن علي" و"زائري

بلقاسم" (2016-2015)، دراسة "فوقه فاطمة" ودراسة «موسى باهي" و "كمال روابنية " (2016)، دراسة " عاطف لافي مرزوك " (2013).

• استفادت الدراسة الحالية من جل الدراسات السابقة في الوصول لصياغة دقيقة لعنوان البحث والمنهج الملائم للدراسة، تم توظيف توصيات، مقترحات ونتائج الدراسات السابقة في توجيه ودعم مشكلة الدراسة وأهميتها، ساهمت الدراسات السابقة في صياغة التصور المقترح.

**خلاصة الفصل:**

من خلال الوقوف على الطرح النظري لهذا الفصل فإن موضوع التنويع الاقتصادي مند الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين و حتى وقتنا هذا فقد عرف عودة جديدة في الفكر الاقتصادي لما أثبته من أهمية في توسيع نطاق مساهمة الأنشطة الاقتصادية و تعزيز الاستقرار الاقتصادي و أفاقه على المدى الطويل، وهذا ما أقرته التطورات للنظريات الاقتصادية في تطوير مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له، فحسب النظرية الكلاسيكية ركزت على التراكم الرأسمالي باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أما النظرية الكنزية فركزت على زيادة الادخار لإحداث نمو اقتصادي حيث أن زيادة الادخار ستؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أما النظرية النيوكلاسيكية فأضافت عاملا جديدا للنمو الاقتصادي والمتمثل في التقدم التقني من خلال نموذج سولو، إلا أن اعتبار التقدم التقني عاملا خارجيا في النموذج لم يمكن سولو من إعطاء تفسيرا حقيقيا للنمو الاقتصادي. وبظهور نظريات النمو الداخلي تم الاهتمام بعامل التقدم التقني حيث تم تفصيله إلى عدة عوامل جديدة والمتمثلة في التكنولوجيا وتراكم المعرفة وكذا البحث والتطوير ورأس المال البشري. وهذا ما أبانت عليه الدراسات السابقة باعتبار النمو والتنويع الاقتصادي أمران حاسمان من أجل التنمية المستدامة لدى الدولة أحادية المصدر (خاصة النفط منها).

**الخاتمة العامة**

كان الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على واقع الاقتصاديات النفطية في خضم ظاهرة التنويع الاقتصادي وما فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات والمستجدات العالمية كخيار للنمو الاقتصادي للتخلص من تبعية المحروقات؟ والتعرف على كيفية تعامل الحكومة الجزائرية مع قضية التنويع الاقتصادي أو بعبارة أخرى التعرف على مدى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي المنتهجة في الجزائر، وذلك من خلال دراسة وتحليل وقياس مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ولقد عالجنا حيثيات هذه الدراسة من خلال فصلين، تطرقنا في الفصل الأول لدراسة نظرية للاقتصاديات النفطية والتنويع الاقتصادي تم تناولنا المقاربة النظرية للاقتصاديات النفطية من خلال عرض الإطار المفاهيمي للنفط والاقتصاديات النفطية، وللمقاربة النظرية للتنويع الاقتصادي من خلال إبراز أهم العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي وأسسه، مؤشرات قياسه وميكانيزماته.

بالنسبة للفصل الثاني تم الاطلاع على العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي من خلال تسلط الضوء على طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي وأهم الاتجاهات والنماذج الفكرية التي عرفتها علاقة التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، مع استقراء لأهم الدراسات السابقة التي عالجت نفس الموضوع من خلال التعرض لأهم الدراسات حول الجزائر مع التطرق لدراسات مقارنة حول دول أخرى. حيث تمكنا من الإجابة على الفرضيات، فكانت النتائج التالية:

/ **تم قبول الفرضية الأولى:** يعد النفط رغم كونه مادة ناضبة سلعة استراتيجية بسبب تعدد استخداماته، فهو مورد يتحكم في العالم والاقتصاديات، على رأسها اقتصاديات الدول النفطية حيث يعتبر العصب الرئيسي لهذه الأخيرة كمصدر رئيسي للإيرادات وذلك في غياب البدائل وعدم إشراك القطاعات المنتجة في عجلة النمو.

/ **تم قبول الفرضية الثانية:** يساهم التنويع الاقتصادي في تمتين النمو الاقتصادي ليتسم باستمرارية لمدة طويلة ولذا يعمل التنويع الاقتصادي على تعدد مصادر النمو الاقتصادي من خلال إدراج وإقحام مجموعة من مداخيل القطاعات التي تساهم في الناتج دون الاعتماد على مصدر أحادي بشكل كامل حتى يمكن تلافي وتعويض ما يمكن أن يؤدي إلى انهيار النمو.

/ **تم قبول الفرضية الثالثة:** عدم نجاح خيار التنويع الاقتصادي في الجزائر، فبالنظر للمخصصات المالية التي رصدتها الحكومة الجزائرية في إطار اعتماد برامج التنمية إلا أنه لم تشهد القطاعات المنتجة نمو محسوس، ليبقى الاقتصاد الجزائري هش خارج قطاع المحروقات وهذا راجع لسياسة الإنفاق المعتمدة والتي خصصت إنفاق مبالغ ضخمة على القطاع العام دون التوجه للقطاع الخاص بالتالي ترتب عليه عوائد ضعيفة ومساهمة في الناتج المحلي محدودة.

/**تم قبول الفرضية الرابعة** : بالنسبة للقطاع الصناعي، وتم رفضها بالنسبة لبقية القطاعات المساهمة في التنويع الاقتصادي (القطاع الفلاحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الرأس المال البشري، المقاولاتية و الاقتصاد

الرقمي) ، حيث أثبتت النتائج أن هذه المتغيرات لها أثر إيجابي وغير مفسر إحصائيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

**آفاق البحث:**

- تناولت هذه الدراسة واقع الأقتصاديات النفطية وخيار التنويع الاقتصادي للتخلص من تبعية المحروقات، وبالتحديد مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذه الدراسة ما هي إلا جزء بسيط من موضوع جد مهم، ويحتاج إلى المزيد من البحث والتوسع ويمكن أن تكون دراسات مستقبلية أخرى ومن بينها:

- أفاق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- الجزائر، اقتصاد بدون نفط.

- أسس التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية.

# قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية:

### 1- الكتب:


1. أحمد البار، "التطورات في سوق النفط "، الطبعة الأولى، دار الفنون للطابعة والنشر، جدة، 1986.

2. إسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية (نظريات -نماذج- استراتيجيات) "، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2012، الأردن،2011

3. جلال خشيب، "النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، شبكة الألوكة"، متوفر على الموقع:WWW. akukah.net .

4. حافظ برجاس، "الصراع الدولي على النفط العربي"، الطبعة الأولى، دار النشر بيسان، بيروت، لبنان، 2000.

5. حبيب كميل، البني حازم، "دراسات في الإنماء في التطور"، لبنان، 1997.

6، حسان الحضر، أسواق النفط العالمية، سلسلة جسر التنمية، العدد 57، الكويت، نوفمبر 2010.

7. حمدي البني، " البترول المصري (تجارب الماضي وافاق المستقبل)"، الطبعة الثانية، دار المعارف القاهرة، 1999.

8. د. جوجارات، "الاقتصاد القياسي"، تعريب ومراجعة هند عبد الغفار عودة، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، 2015.

9. سالم عبد الحسن رسمن، "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، سنة 1999.

10. سمير صارم،" إنه النفط! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق"، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2003.

11. شعباني إسماعيل، " مقدمة في اقتصاد التنمية "، دار هومة، الجزائر، 1997، ص 65

12. شقيري نوري موسى، أحمد عزمي سلام، " دراسة الجدوى الاقتصادية وتقديم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، 2009ـ

13. شيخي محمد، " طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات "، الطبعة الأولى، دار النشر الحامد، 2011.

14. صالح خصاونة وآخرون، مبادئ الاقتصاد 2"، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الأردن، 1994

15. ضياء بحدي الموسوي،" ثورة أسعار النفط 2004"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

16. طلال البابا، "قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث"، دار الطليعة، الطبعة الثالثة، بيروت، 1986.

17. عبد الباسط وفاء" النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي - نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية"، كلية الحقوق، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، مصر، 2000.

18. عبد السلام أبو قحف، " نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

19. عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

20. على جدوع الشرفات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

21. فتحي أحمد الخولي، " اقتصاديات النفط"، الطبعة الثانية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 1992.

22. فرهاد محمد على، "التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي"، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1994.

23. ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، "التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، دار حامد، الأردن، 2012.

24. محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي "، جامعة عناية، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1983.

25. محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الطبعة الأولى، ,1980 |

26. محمد ختاوي، "النفط وتأثيره في العلاقات الدولية"، دار النقاش، ط1، بيروت، لبنان، 2010.

27. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية نالصف، علي عبد الوهاب بحا، " التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية "، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.

28. محمد فوزي أبو سعد وآخرون، الموارد واقتصادياتها"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002.

29. مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

30. مدحت القريشى، " الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.

## 2- المقالات والدوريات والملتقيات:

1. أحمد الكواز، "السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري: دراسة ستة دول عربية"، مقال حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط الكويت، الكويت، 2002. د.

2. أحمد سعيد شريف، "دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الخاص"، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 14، العدد الأول، يونيو 2003.

3. أحمد سعيد يوسف، "إثر تطوير السياسة المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سورية"، منشورات مكتب الجامعة الأردنية، الأردن، 2005.

4. أحمد سلامى، محمد شيخى، " اخبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)"، مجلة الباحث، العدد 13، 2014.

5. آيت عكاش سمير، بن ناصر محمد، " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر"، مداخلة ضمن اليومالدراسي "نحو استراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، يوم 05 ماي 2015، جامعة البويرة، الجزائر.

6. بودخاخ كريم، يودخاخ مسعود، "رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي"، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لما بعد البترول"، يومي 2021 نوفمبر 2011، جامعة جيجل، الجزائر.

7. جاسم السعدون وآخرون، " الطفرة النفطية الثالثة و انعكاسات الأزمة المالية العالمية - حالة اقطار مجلس الدول الخليج العربية"، بيروت،لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009 .

8.حازم بدر الخطيب، "أهمية الاستثمارات الأجنبي في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة دراسة في الأردن "، محلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، الأردن.

9.حوشين يوسف، " العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر مابين 1970- 2009"، بحلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة البليدة 2، الجزائر، العدد 04، 2015.

## 3- الأطروحات:


1. أمينة خلقي، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية"، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013

2. بدراوي سفيان، "ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري للمقاول"، دراسة ميدانية لولاية تلمسان، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015

3. ياد راوي شهيناز،" تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة قياسية باستخدام بيانات المائل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012) "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي يكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014 - 2015.

4. يعاداش عبد الكرم، "الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996- 2008"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007 - 2008.

5. يوفليح نبيل، " دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010

6. حاسم بن ناصر بن حاسم آل ثاني، "السياسة المالية في تطورها التاريخي مع دراسة خاصة عن السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في دولة قطر"، رسالة لنيل درجة دكتوراه، تخصص حقوق، قطر، 1996.

7. حميد اتو نصر، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية "، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، مستغانم، الجزائر،2018-2019

8. خديجة تافساست، "تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية في الجزائر خلال 1990- 2013"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2017.

9. زمال وهيبة، " إثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي - النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان ،2017-2018.

10. زوري محمد، " تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ولاية غرداية"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010.

11. شكوري سيدي محمد، "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012،

12. شتي عبد الرحيم، " الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان،2013

13. ضيف أحمد، " إثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجرائر 03، 2014 - 2015.

14. عوينان عبد القادر، " السياحة في الجزائر الإمكانات والمعوقات (2000- 2025، في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2012 - 2013

15. كبداني سيد أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل - دراسة قياسية حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

16. مبشر أحمد التيجاني، " مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016.

17. نسيمة سابق، "أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة 2015 – 2016

### 4- تقارير:

1. " تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الإقتصاديات العربية "، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد الدولي، 2011، متوفر على الموقع https://www.arif.org.ae/ar/content

2. .الانكتاد، "تقرير الاستثمار العالمي"، 2010.

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 بعنوان نحو إقامة مجتمع معرفي".

4. صندوق النقد العربي، " التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009"، أبو ظبي، 2009.

5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط "حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون الخليج العربية مجلس التعاون الخليجي)"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

6. المجلس الأعلى للتخطيط، "الحالة الراهنة للتنويع الاقتصادي في دول الخليج"، الأمانة العامة، سلطنة عمان.

7. مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

8. ملف برنامج التنمية الخماسي 2010-2011 بيان اجتماع مجلس الوزراء، الاثنين 24 ماي 2010.

## المراجع باللغة الأجنبية:

### 1-Books :

1. Abhijit V. Banerjee and Esther Duflo "Poor Economics: A Radical Rethinking of the way to Fight Global Poverty" Published By Public Affairs A Member Of The Persens Books Group in USA, 2011.

2. D.N. Dwivedi," Macroeconomics : Theory and Policy ", 3d Edition, Tata McGraw-Hill Education Private Limited, New Delhi, India, 2010.

3. Erik Brynjolfsson & Brian Kahin Understanding the Digital Economy, USA : Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, 2000.

4. FAYOLLE (A), le métier de créateur d'entreprise. Editions d'Organisation, Paris.

5. Jacques, lecaillon, "La Croissance Economique. Edition Cujas", Paris, 1972.

6. James D. Hamilton, "Time Series Analysis", Princeton University Press, Princeton, New Jersy, 1994.

7. Jean Rivoire, " L'économie de marché", Alger, 1994.

8. kathrine stephane, les compagnies pétrolieres et le marché pétrolier international, le pétrole guide de lénergier et du développement à l'intention des journalistes open society institute- new york, usa, 2005.

9. Kusnets S," modern économic growth ", in : Yale University Press, New Haven, 1966.

10. Mankiw, Romer and Weil, "A Contribution to the Empirics of Economic Growth"., 1992.

11. Ne Thi Somashekar, "Development and Environmental Economics", New Age International (p) limited, Publishers, 1" Edition New Delhi, 2008.

12. Paul Massé, "Histoire économique et sociale du monde : de l'origine de l'humanité au XXème siècle Tome 1", Edition l'harmattan, Paris, 2011.

13. Régis Bourbonnais, " Économétrie - cours et exercices corrigés ", Dunod, 9 édition, Paris 2015.

14. Rostow W, " the stage of economic groth: A non communist manifesto", Cambridge University Press, 1960.

15. Ulrich KOHLI, "Analyse macroéconomie, De Boeck, Bruxelles Belgique", 1999.

### 2-Review :

1. Acemenglu, Zilibotti," Information accumulation in development", journal of economic growth Springer, vol 4, no 1, march 1999.

### 3-Reports :

1. (PCSC), la Program Complements Souse a Croissance.

2. la Banque mondiale. A la recherche d'un investissement public de qualité, Une Revue des dépenses publiques, Volume I. Rapport No 36270, 15 août 2007.

3. OECD, " Economic Diversification In Africa", A Review Of Selected Countries, United Nations, OECD Publishing, 2011.

4. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2013.

5. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2014.

6. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016.

7. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2017.

8. OSAA," The Role of the Private Sector for the Implementation of the New Partnership for Africa's Development", Office of the special advisor on Africa, United Nations (UN), 2007.

9. Rapport (n°36270-DZ Vol Itexte principal), République Algérienne a la recherche d'investissement publique de la qualité, La banque mondiale, 15 Aout 2007.

10. Rapport de Présentation du projet de la loi de finances pour 2018.

11. The Nine Work Areas of the Nairobi work program "Economic Diversification", UNFCCC, 1999.

12. UNECA," Managing Africa's Natural Resources for Growth and Poverty Réduction", African Development bank, United Nations Economic Commission For Africa, 2007.

13. World bank, 2009.

14. World Lavestment Repport, Transnational Corporation and Development New York and Genava, UNCTAD, 2009.

## 4-WEB SITE :

1. https://www.bank-of-algeria.dz/

2. https://www.eia.gov/tools/faqs/faq.php?id=709&t=6.

3. https://inflationdata.com/articles/inflation-adjusted-prices/historical-oil-prices-chart.

4. https://www.worldbank.org/.

5. www.premier-ministre.gov.dz.

6. https://fanack..com/ar/algeria.

7. https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/397602.

8. https://elaph.com/Web/NewsPapers/2019/01/1233973.html.

9. http://www.albankaldawli.org06/29/2020.

10. https://www.britannica.com/biography/Edwin-Laurentine-Drake.

11. https://inflationdata.com/articles/wp-content/uploads/2014/12/Barrels-per-Ounce.jpg

. 12. https://fanack.com/ar/algeria.

13. http://www.aleqt.com/2016/04/27/article_1050281.html.

14. https://www.tourism-review.net/top-10-biggest-spenders-in-international-tourism-news376

15. https://ar.wikipedia.org/wiki.

16. https://data.albankaldawli.org/country.

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الحقائق الاقتصادية وخيارات التنويع الاقتصادي للدول المنتجة للنفط كأداة للابتعاد عن تبعية المحروقات، وكذا التعرف على كيفية تعامل الحكومة الجزائرية مع خيار التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة وتحليل وقياس مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1990-2019) سعيا إلى تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر

**Abstract :**

This study aims to examine economic realities and diversification options for oil-producing countries as a means of avoiding dependence on hydrocarbons, as well as to learn how the Algerian government deals with the economic diversification option by studying, analyzing and measuring the impact of economic diversification on economic growth in Algeria during the period 1990-2019 in an effort to identify the most important economic variables affecting economic growth in Algeria